

ماذا بعد الربيع العربي؟

قراءة في الحاضر وأسئلة للمستقبل

2021

ماذا بعد «الربيع العربي»؟

قراءة في الحاضر وأسئلة للمستقبل

المعهد العربي للبحوث والسياسات-نواة-

إشراف و تنسيق:

د.المختار بنعبدلاوي

2021



المعهد العربي للبحوث والسياسات –نواة-

من إشراف و تنسيق: د.المختار بنعبدلاوي

الإخراج التقني: طاقم معهد نواة

الإخراج الفني: طاقم معهد نواة

رقم الإيداع القانوني: ISBN :978-9920-33-770-0

الموقع الإلكتروني: nawatinstitute.org

البريد الإلكتروني: info@nawatinstitute.org

الفايسبوك: NawatInstitute

التويتر: Nawat_Info

الأنستغرام : nawat_institute

المعهد العربي للبحوث والسياسات-نواة-

-عن المعهد:

معهد «نواة» شبكة عربية بحثيّة علمية وفكريّة مستقلّة تُعنى بإنتاج البحوث وتحليل وتطوير السياسات في المجالات التنموية، والاجتماعية، والسياسية، والفلسفية، والحقوقية، وبناء قدرات المؤسسات البحثية العربية.

-الرؤية:

تطوير نظريات بحثية عربية نابعة من واقعنا، وذلك بإعادة النظر في طريقة تعاطي الباحثين العرب مع عملهم، وهذا سيحدث ببناء منظمة «نواة» لتسهل وتوجه وتقوم بدور الحاضنة لعملية إعادة توجيه الباحثين في العالم العربي لتطوير نماذج بحثية نابعة من واقعنا المعاصر.

-رسالة المعهد:

- نشر هذه الرؤية بين المراكز الفكرية ودعم المراكز الناشئة في العالم العربي وإنجاز برنامج منح بحثية تصب في تحقيق هذا الهدف
- مراجعة وتنفيذ تدريبات وتقديم استشارات العمل الجاد على إنجاز أنظمة بحثية مرجعية
- إنشاء منصة تفاعلية الكترونية متطورة من أجل تخزين واتاحة المعلومات، وفتح المجال أمام المراكز الفكرية في العالم العربي للتواصل والمشاركة والتشبيك وتبادل الخبرات.

-الأهداف:

المساهمة في:

- تنظيم وتنسيق جهود مختلف مراكز البحث في العالم العربي تطوير وتجويد مهاراتهم وقدراتهم وتعزيز تبادل الخبرات
- التشبيك مع الجامعات والمعاهد والمؤسسات الأكاديمية والبحثية داخل وخارج العالم العربي
- صياغة وتطوير مقترحات مشاريع قوانين وسياسات تشجع على البحث
- تمكين الباحثين العرب، وتأهيلهم وفقا للمعايير الأكاديمية الدولية للرفع من المنسوب وضمان الموضوعية في توجهاتهم البحثية.
- نشر الوعي بأهمية ربط البحث بالتنمية في أبعادها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية
- ترسيخ وتشجيع تقاليد البحث ووصلها بالحاجات والمطالب المرتبطة بالمجتمع
- مساعدة الدول العربية على بلورة حلول تنموية للنهوض بالمجتمعات العربية

المحتويات:

المحتويات

ماذا بعد الربيع العربي؟

هذا المؤلف الجماعي هو عبارة عن مجموعة من الدراسات لتجارب منتقاة من «الربيع العربي». وقد حرصنا في انتقائها على تسليط الضوء على تجارب ناجحة بقدر كبير مثل الحالة التونسية، وأخرى لا زالت تراوح مكانها، في عنق الزجاجة، بين التطلع الجارف إلى الحرية، ورعب يكاد يكون مرضيا من المصير الذي قد يترصدها، وثالثة انحرفت بالبلاد إلى مآلات خارج كل التوقعات أعادتها عقودا، إن لم يكن، قرونا إلى الوراء.

سعت عدد من هذه الدراسات إلى فهم أسباب العطب في الثورات العربية، والبون الشاسع بين الطموحات الكبيرة التي غذت انطلاقتها بأحلام الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، وبين ما انتهت إليه الحال في مجموعة من البلدان من خراب وجوع وحرمان، كما عملت على المقارنة بين مثبطات الثورات العربية وقوة الدفع الهائلة التي رفدت الموجات الديمقراطية الثلاث التي سبقتها في أمريكا اللاتينية وجنوب أوربا ووسطها.

لم تكن منطلقات معهد نواة في إنجاز هذا العمل تقديم «إجابات نهائية» حول حقيقة ما جرى، وهو أمر ممتنع نظريا وعمليا، ولذلك اقتصرت مهمة الكتاب على الوصف والاستشكال والتحليل، باعتباره نوعا من التمرين النظري لتشخيص علل مجموعة من النماذج الحية لعملية التحول الديمقراطي المُجهضة في العالم العربي.“

الدكتور المختار بنعبدلاوي

مدخل عام:
ماذا بقي من الربيع العربي؟

ما الذي يمكن أن يقدمه كتاب جديد، ينضاف إلى مئات الكتب والدراسات التي درست وحللت موضوع «الربيع العربي»؟ ما حاجتنا أن نستذكر اليوم تجربة مر بها عالمنا العربي، منذ ما يزيد على السنوات العشر، بحلوها ومرها؟ وهل من قيمة مضافة للعودة إلى دراسة وتحليل المعطيات ذاتها؟

هذه بعض الأسئلة التي يمكن أن تُطرح بمجرد أن تقع عين القارئ على هذا العمل... لكن، بالمقابل؛ وإذا كانت هناك من قيمة مضافة لهذا الكتاب، فهي أولاً كونه عملاً جماعياً لمجموعة من الباحثين والنشطاء الاجتماعيين الذين كان معظمهم منخرطين، من مواقع شتى، في الحركات الاحتجاجية التي عاشها العالم العربي، وشارك عدد منهم في عدد من الندوات والورشات الإقليمية والدولية التي نُظمت لتطارح ومناقشة هذه التجربة، وبالتالي فإنه يمكن تقديمه بصفته قراءة لتجربة استثنائية، في فترة حرجة من تاريخ العالم العربي المعاصر، من زوايا متعددة من قلب عدد من الساحات التي يمكن اعتبارها نماذج أساسية لمجريات العشرية المنصرمة، مطعمة بجملة من الملاحظات المُقارِنة بين مختلف تجارب الإقليم.

لا شك أننا اليوم، وبعد أن أخذ عدد من الباحثين الوقت الكافي لتحليل المعطيات بعد أن تخلصوا من انفعالات «اللحظة الراهنة»، وأخذوا مسافة مع مكان وزمان وشخوص الحدث، وأصبحوا قادرين على بلورة تقييمات أكثر موضوعية، خصوصاً مع ملاحظة تباين الحالات / المُخرجات، واختلاف وتنوع المآلات، لا سيما في ضوء تسرب عدد من الوثائق، وكتابة زعماء كانوا فاعلين أو مؤثرين مذكراتهم، وكشف آخرين في ملتقيات ومنتديات صحفية عن عدد من الكواليس التي كانت من خلف الوقائع والأحداث.

أخيراً فإن انصرام عشر سنوات هي فرصة لمتابعة كل تجربة على حدة داخل بيئتها، وفي أشكال تفاعلها مع محيطها، وبالعلاقة مع الوضع الدولي، واستعراض مدى حماس القوى العظمى للإصلاح، وأشكال الدعم أو العقوبات التي كانت هذه الدول موضوعاً لها، وسياقات نكوصها إلى الوضعية السابقة (في البلدان التي عرفت ثورات أو إجراءات مضادة) أو حتى إلى ما قبل هذه الوضعية أو انتقالها النسبي إلى دولة قانون ومؤسسات. نحن إذن أمام امتداد زمني كاف للخروج بتقييم موضوعي، إذ يمكن خلال هذه الفترة رصد موازين القوى الجديدة المنبثقة عن الحراك أو المعادية له، وكذلك تقييم أداء النخب خلال

الثورة وبعدها، وقدرتها على التفاوض وبناء التوافقات، وأن نقيس مدى نجاحها في تحقيق تداول سلمي على السلطة، وهو أهم مؤشر على نجاح عملية التحول الديمقراطي من عدمه.

إذا كانت هناك من نقطة بداية للمراجعة النقدية فهي بالدرجة الأولى تسمية «الربيع العربي» التي تم الترويج لها كعنوان رئيسي لهذه المرحلة الحرجة من التاريخ العربي. على خلاف هذا «المنشيت» الكبير تبدو حصيلة «الربيع» للمراقب أقرب إلى مشهد هشيم من: «نار ورماد»، بعيداً جداً عن وعود الربيع أو زهوره. كانت معظم حراكات وثورات «الربيع العربي» سيزفيه بكل معاني الكلمة، حافلة بالمرارات والإحباطات... انطلقت على صورة انتفاضات مفعمة بالأمل، واثقة في المستقبل ومن حيازة تضامن دولي واسع، ولذلك كثيراً ما كانت تباشر فعالياتها بتوزيع أزهار الياسمين على عناصر الشرطة، قبل أن تتحول الاحتجاجات السلمية إلى حروب أهلية أتت على اليابس والأخضر في ليبيا وسورية واليمن، وأخرى مُجهضة بالحديد والنار في أعرق بلد عربي، بعد أن وقعت البلاد رهينة بين تعنت الإخوان وبنادق العسكر، ناهيك عن ثلاث حالات عاشت حالة «ربيع» متأخر: هي الجزائر والسودان والعراق.

بعيداً عن الإعصار الذي عاشته معظم الدول العربية، عرفت دول الخليج العربي، وهي الأوسع شمولية والأعتى استبداداً، حالة استثنائية من الحصانة إزاء تداعيات الربيع العربي. وباستثناء حالة البحرين، وهي الدولة الوحيدة غير النفطية في المنطقة، فإن هذه الدول استطاعت، بفضل أموالها، وبالاستناد إلى عوامل سوف نعود لها بشيء من التفصيل، أن تشتري السلم الاجتماعي، وتحجز أريكة خلفية للفرجة على ما يجري في بقية العالم العربي، وتقتصر تجربتها على مناصرة طرف، والحشد ضد آخر من بين الخصوم المتحاربين. ولم يكد الربيع العربي يضع أوزاره حتى انتقلت من وضعية الطرف المشارك برأيه في المنظومة العربية إلى تبوء مواقع القيادة فيه.

أخيراً، وفيما يخص الدول الثلاث المتبقية في العالم العربي، فإن تونس، كما كانت رائدة للربيع العربي، برهنت على أن استثمار نخبها الوطنية، منذ الاستقلال، في منظومة التربية والتعليم، وفي بعض القطاعات الاجتماعية مثل السكن والصحة والإدماج الاجتماعي، (كما أنها) نجحت في خلق مجتمع حي نسبياً، ونخب استطاعت في كثير من الأحيان أن تُغلِّب المصلحة العامة على الطموحات الخاصة في اللحظات الحرجة، وأن تتفادى الفخاخ والألغام التي نصبها أشقاؤها من كل حدب وصوب عبر الإقليم. بالمقابل سجل زخم الإصلاحات التي عرفها المغرب، منذ نهاية التسعينيات، انكفاء واضحاً، دون أن تصل هذه الانكفاءات إلى نقطة اللاعودة... أما فيما يخص موريتانيا، فقد نجح كل من الجيش والقبيلة في احتواء الحركة الاحتجاجية، وتقاسم منافع الاستقرار.

لعل أفضل طريقة لرسم صورة مُكبرة للمشهد العربي غداة «الربيع» هي تقسيمه إلى فئات مُتراتبة بمعيار ما تحقق أو ما لم يتحقق من إصلاحات ديمقراطية بُعيدَ «الربيع العربي»، أو: ولعل هذا هو

الطابع الغالب، بحسب الانكسارات، وتفكك بنية الدولة، والجروح العميقة في وجدان الشعوب، بسبب الصراعات الطائفية والعرقية، والنتائج التي يمكن أن تترتب عليها لعقود طويلة.

نجد أنفسنا، وفق منطق هذا الترتيب، أمام سلم خماسي تتصدر تونس موقع الطليعة فيه، تليها بعد ذلك الفئة الثانية، وتتضمن حالات لبنان والمغرب وموريتانيا والكويت والأردن، والعراق مع تباينات واضحة، بالدرجة لا بالنوع. ثم بعد ذلك حالات البحرين، والجزائر ومصر والسودان، التي عرفت إجهاضا فعليا لثوراتها، ولكنها نجحت في المحافظة على الوحدة السياسية والإدارية للدولة. في الفئة الرابعة نجد الحالات الليبية، والسورية، واليمنية، مع اختلافات واضحة مرة أخرى في درجة تفكك الدولة، وخطورة التهديدات التي تحيط بها، وقابلية الفرقاء للانتقال من المواجهة العسكرية إلى طاولة المفاوضات السياسية.

في المستوى الأخير، تقبع دول الخليج، باستثناء حالة الكويت، مع تباينات كبيرة فيما بينها أحياناً؛ وهي دول تتسم بخاصيتي التحكم الاستبدادي، والشمولية الأيديولوجية ; وبنوع من المقايضة التي تجريها العصبية الحاكمة (بالمعنى الخلدوني) بين الاستفادة من دولة الريع، والتنازل المطلق للرعايا عن حرياتهم العامة والخاصة. لقد استنتجت هذه الطغم الحاكمة أن الإصلاح الديمقراطي يمثل تهديداً مباشراً لوجودها، وأنه يتميز بخاصية العدوى التي وسمت «الربيع العربي»، وبذلك خلصت إلى أن: «آخر العلاج الكي»، وهو ما أدى إلى تغييرات جوهرية في سياساتها الإقليمية والدولية منذ أواسط العُشرية المنصرمة.

إن سبب عداء دول الخليج المفاجئ، إلى جانب مصر، للجماعات الإخوانية ووضعها على لائحة الإرهاب، لا يعود إلى عقيدتها الأيديولوجية، فمصر هي بلد المنشأ لحركة الإخوان، وبعض هذه الدول هي من دعم الجماعة ومولها منذ مطلع الخمسينيات، على مدى عقود طويلة؛ ولذلك لا يمكن فهم وضعها على لائحة الإرهاب إلا على خلفية تجربة «الربيع العربي» التي بينت أن هذه الجماعة تتوفر على القاعدة الشعبية الأوسع على امتداد العالم العربي، وأنها غدت صاحبة مصلحة مباشرة في تبني المشروع الديمقراطي، ضمن معايير معينة، وبالتالي مؤهلة للفوز بالانتخابات، وطرح البديل الذي يمكنه خلخلة البنيات السياسية المهترئة التي تجثم منذ عقود على صدر المنطقة.

إن هذه الوضعية المستجدة نسبياً هي ما يفسر التحالف العميق والمتصاعد بين بعض دول الخليج من جهة، وبين إدارة ترامب السابقة، وإسرائيل من جهة ثالثة؛ إذ كان يفترض أن تعود هذه التفاهمات بفوائد كبيرة على هذه الدول؛ لقد كانت مرتاحة تماماً لإدارة ترامب لأنها أعفتها من المساءلة حول قضايا حقوق الإنسان؛ حيث إن هذه الإدارة دأبت على الفصل بين مسألتي خدمة المصالح الأمريكية، وعملية الدفع بالمسلسل الديمقراطي وحقوق الإنسان في المنطقة العربية؛ في مقابل الإدارات الديمقراطية المتعاقبة التي كانت تربط بينهما ربطاً جدلياً.

من جهة أخرى تتطابق مصالح هذه الأنظمة العتيقة بصورة كبيرة مع مصالح إسرائيل، أولاً في حلفهما المقدس ضد إيران، وثانياً لأن هذه الوضعية تمنح إسرائيل ميزة «الديمقراطية» الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط، وفي الوقت نفسه؛ تدمجها ضمن محيطها الإقليمي الاقتصادي والسياسي والثقافي. كما أن استبعاد فرص توسع الديمقراطية في المنطقة، لا يخدم مصالح هذه الدول وحدها، بل مصلحة إسرائيل، لأنه سوف يؤدي إلى عزل نموذج «الدولة الهوياتية» الذي ينتعش بنشأة وتوالد نموذج «الدولة الهوياتية»، المنبعثة عن تفكك الدول الوطنية، وأفول مشاريع الانتقال الديمقراطي على أساس مبدأ تساوي المواطنين في الحقوق والواجبات.

تأتي هذه الانعطافة في الوقت الذي كانت المنطقة تتحضر فيه للانتقال من الثقافة السياسية الهوياتية إلى ثقافة ديمقراطية مع إعلان «الإخوان المسلمون» تخليهم عن مقولة «أهل الذمة» واستبدال مشروعهم الإسلاموي بالتقليدي بمشروع: «الدولة المدنية» الذي من شأن إعمال آلياته تفكيك مفهوم «الخلافة» نفسه، عن طريق تحول مصدر المشروعية السياسية إلى سيادة الشعب (بسبب الدور الحاسم الذي تلعبه الانتخابات في العملية الديمقراطية، والمجالس المنتخبة في إصدار القوانين).

ما يلفت الانتباه كذلك فيما يخص الربيع العربي؛ أن ما كان من وراء نجاح الموجة الديمقراطية الأولى (إسبانيا البرتغال، اليونان) والثانية (أمريكا اللاتينية) والثالثة (أوربا الشرقية) لم يتكرر في الحالة العربية. لقد وفر الاتحاد الأوربي المظلة السياسية والدعم الاقتصادي لدول جنوب أوربا، في الحالة الأولى، ووفرتها الولايات المتحدة لدول أمريكا اللاتينية، في الموجة الثانية. كما تعاون الشركاء الغربيون لتوفير الدعم الاقتصادي والسياسي والعسكري لدول أوربا الشرقية، في الوقت الذي وجدت فيه دول الانتقال العربي نفسها محرومة من أي دعم اقتصادي أو تغطية سياسية. أكثر من هذا لم تتدخل الدول الكبرى، راعية الديمقراطية، لفرض واجب التحفظ على المؤسسة العسكرية، في الحالات التي عرفت انقلابات عسكرية طوحت بمكتسبات الثورات، كما حصل في التجارب السابقة. كما تُركت الدول التي سارت بعيداً في عملية الانتقال، كما هو الحال بالنسبة لتونس، تواجه وحدها وحش الإرهاب، وحالة الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية التي ترافق مرحلة الانتقال.

نستخلص من هذا أن الانتقال العربي فشل؛ ليس لاعتبارات ذاتية فحسب، تتعلق بهيمنة البنيات التقليدية للمجتمع (الجماعات القبيلة، الطائفية والعرقية)، وضعف مستوى التنمية الاجتماعية، والمؤسسات السياسية (النقابات، الأحزاب) بل كذلك لغياب البيئة الملائمة، والشرط الخارجي للانتقال. لقد كان على الديمقراطيات الناشئة أن تواجه في الوقت نفسه التحدي المباشر الذي مثلته الجماعات الإرهابية لإعاقة التحول الديمقراطي، وحالة الغضب الاجتماعي الناشئ عن الأزمة الاقتصادية المرافقة للانتقال، التي تتميز عادة بتراجع ثقة المستثمرين، نتيجة لضبابية الأوضاع، وهو ما يؤدي إلى هروب

رؤوس الأموال، وركود الأنشطة الاقتصادية، وفي أحيان كثيرة إلى نوع من التراجع الاقتصادي الذي قد يمتد لسنوات.

هكذا، ومن منظور كلي لحصيلة الحراك، ولو بصورة مختصرة، نجد أننا إذا استثنينا حالتي تونس ومصر (ما قبل الانقلاب العسكري) فسوف يتبين أن مطالب الإصلاح السياسي سرعان ما تبخرت، في ضوء الوقائع التي تلت الحراك، وهو ما أدى إلى احتوائه بسرعة قياسية، عبر ثلاثة وسائل:

1.التدخل الخارجي المباشر

مثلت حالة البحرين نقطة الضعف الأساسية لدول الخليج في تجربة «الربيع العربي»، فهذه الدولة الصغيرة لا تنعم بترف شراء السلم الاجتماعي، كما هو الحال لبقية دول الخليج، كما تتميز ببنية ديمغرافية استثنائية؛ حيث إن أغلب المواطنين هم على المذهب الجعفري، وهي بالإضافة إلى كل هذا أصبحت تتوفر على معبر بري مع المنطقة الشرقية في السعودية، التي تتسم بالخصائص المذهبية نفسها، وهو ما يوفر عدداً من المقومات التي تؤهل البحرين لكي تكون نقطة اشتعال الشرارة لأية انتفاضة واسعة يمكنها أن تمتد لكل الدول المشاطئة للخليج. من هنا كان التدخل العسكري السعودي الإجراء الوحيد الذي يمكنه إزاحة هذا التهديد.

البحرين لم تكن النموذج الوحيد للتدخل العسكري الخارجي، لكن هذا التدخل حظي بقدر من المشروعية تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي، كما أنه لم ينخرط في أعمال قتالية أو في مواجهة مباشرة مع الشارع. أما بالنسبة لبقية الساحات؛ فحيثما انهارت الدولة وتفككت إلا وترابط ذلك مع تورط دول أجنبية في دعم الأطراف، ودخول مرتزقة لخدمة مصالح هذه الجهة أو تلك، مثلما هي الحالة في ليبيا وسورية واليمن... مع ذلك؛ وباستثناء اليمن؛ يمكن القول بأن الحالة الوحيدة القريبة أو المشابهة هي الحالة الليبية؛ حيث مهد التدخل الدولي للحرب الأهلية اللاحقة بتفكيك الجيش وتدمير بنية الدولة المركزية.

2.الاحتواء عبر استعمال الجيش كأداة للتحكم والضبط

يمكننا رصد هذه الحالة في كل من مصر والجزائر والسودان. في مصر تدخل الجيش، تحت عنوان الاستجابة للمطالب الشعبية للمتظاهرين بإسقاط حكم الإخوان، ولم يتردد في الحكم مباشرة، وفق النموذج الذي ساد منذ الثورة المصرية. وفي الجزائر، تدخل الجيش في انقلاب أبيض، لكي يضع حداً للمسيرات الاحتجاجية، التي نجحت في المحافظة على حضورها وعلى زخمها، ولم تتآكل مع مرور الوقت. وفي الوقت نفسه لحسم الصراع داخله، وأتى بوجه جديد، تماماً كما فعل سابقاً عندما اعترض على نتائج المسلسل الانتخابي السابق سنة 1992. أما في السودان، فقد اضطر الجيش، بسبب إنهاك

العقوبات الاقتصادية، واتساع حركات التمرد المسلحة، إلى تقاسم السلطة مع قوى الثورة، في انتظار تنظيم انتخابات عامة.

3. الاحتواء عن طريق أدوات التكييف والملاءمة

مثلت حالة العراق سابقة فريدة، بعد الغزو؛ عندما جرى الرد على المطالب الديمقراطية بتأسيس «مجلس الحكم» على أسس جماعاتية، وهو ما أسقط مبدأ المساواة باعتباره أحد المنطلقات المركزية للمواطنة، وحرف الصراع السياسي من شكله العمودي، بين الدولة والمجتمع، لكي يأخذ شكلاً أفقياً بين المكونات الثقافية للمجتمع. هكذا انتقلت المواجهة، في عراق ما بعد الغزو، من صراع يتطلع إلى عكس إرادة المجتمع في الدولة إلى صراع على مصالح الأفراد، وتسابق الجماعات إلى تقاسم الريع النفطي والمكاسب والامتيازات، وهو ما رفع نسبة تفشي الفساد، وعطل إعمال القانون، وأضعف الدولة، وحد من قدرتها على اتخاذ القرار المستقل؛ لأن كل جماعة من الجماعات الوطنية بدأت تبني تحالفاتها الاستراتيجية مع الخارج على حساب الداخل.

العراق ليس النموذج الوحيد على مثل هذه الحالة، فلبنان يعاني منذ استقلاله من وضعية الانحباس التي خلقتها الحالة الطائفية، ورغم كون حرية التعبير مضمونة، وكذلك حرية إنشاء الجمعيات والأحزاب والصحافة، وتنظيم انتخابات دورية، فإن الانقسام الطائفي يشل القدرة على المحاسبة، وإعمال مبدأ القاعدة القانونية، وتنفيذ الأحكام القضائية؛ ما يجعل الإصلاح ممتنعاً بصورة تكاد تكون كلية. إن هذه الحالة التي كان ينفرد بها لبنان منذ التجربة الاستعمارية، بدأت تمتد حالياً، بعد العراق، إلى سورية ومصر، وحتى إلى منطقة المغرب العربي، على أسس دينية أحياناً، وعرقية وقبلية في أحيان أخرى. ولعل هذه الانقسامات الأفقية الطارئة سوف تمثل، برأيي، أهم تحد أمام الديمقراطية في المرحلة المقبلة، وهي عوائق يمكن تشبيهها بالبؤر السرطانية لأنها تتوالد ذاتياً، وتعمل على تفكيك النسيج الاجتماعي، وتخلق مراتع آمنة للفساد والاستبداد.

إن إعاقة مسلسل الديمقراطية لن يقتصر هنا على بعث الحياة في البنيات التقليدية والدارسة، وتحويلها إلى فزاعات لحماية الفساد، وإنهاك الدولة الوطنية، وإنما كذلك لأن مثل هذه البنيات سوف تتأسس بالضرورة على خطابات شعبوية تتمحور حول العرق، واللغة، والدين، والمذهب... ما يجعلنا أبعد فأبعد عن مطالب الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية التي رفعتها شعارات «الربيع»، وهو ما يمكن اعتباره إعلاناً عن نهاية السياسة، وانحسارها من المجال العمومي، بما هي خدمة عمومية وطوعية موجهة إلى عموم المواطنين، في إطار برامج انتخابية متنافسة، تُؤَمِّنُ التداول السلمي على السلطة.

الدكتور المختار بنعبدلاوي

الثورات العربية، تفاعلات الراهن وسؤال المستقبل الديمقراطي

- في التشريح العام للثورات العربية وأثارها وعمق تغييراتها
- الثورات العربية: تباين المسارات وتجليات المفارقات
- تونس والأفق الإصلاحي للثورات العربية



الثـورات العربيـة، تفاعـلات الراهـن وسـؤال المسـتقبل الديمقراطـي

د. محرز دريسي

مقدمة:

مرت عشر سنوات منذ انطلاق شرارة البوعزيزي، وفي معاينة أولية نلحظ خفوت شحنة الحماسة تجاه ما أطلق عليها «الموجة الرابعة من الديمقراطية في العالم». وتعرف الثورات العربية منذ 2011 تفاعلات بنيوية عميقة وغير مسبوقة في الواقع، وجدلاً حاداً في مستويات الفهم والتحليل والرؤية. تشق هذا الجدل مفارقات تتفرع إلى ثلاثة مواقف مختلفة. موقف أول يرى أن «الرّبيع العربي» تحول ببساطة إلى «خريف» وأنه فشل في تحقيق المطالب الأولية للثورات، محيلاً إلى سجلات الأزمة والفشل والإخفاق... الخ، وهي أصوات عديدة سارعت بإعلان انهيار «الرّبيع» وكأن الثورة تنجز أهدافها في أيام أو أشهر أو في سنة، خصوصاً الكتابات الرافضة لكفاح الشعوب نحو الحرية والديمقراطية[1]. وموقف ثان حيث تستخدم معظم الأبحاث الغربية مصطلح انتفاضة بدلًا من ثورة لتوصيف الثورات العربية، وتصفها بكل مفردات الرومانسية من ربيع[2] وياسمين وحتى تمور، وهي على جمالية أوصافها تخفي «قناعات» بأن هذه الثورات تشبه نماذج تاريخية سابقة، لإفراغها من محتواها التاريخي وشذب أصالتها وتفردها وأنها مجرد أحداث عابرة[3].

أما الموقف الثالث فيعتبر أن الثورات العربية تشتمل على عوائق وتعثرات، إلا أنها تمثل حالة وعي يمكن البناء عليها، وأن المنعرجات التاريخية الكبرى في حياة الشعوب تحتاج إلى وقفات تأمل أو تراجعات وتبحث عن نقاط ضوء وتنبش في نفس الوقت عن حلم خلف الصور المفزعة. لهذا نرغب في أخذ مسافة نقدية ولكنها قراءة منخرطة في مباشرة الثورات العربية بشكل تحليلي ونقدي يتجاوز الموقفين الأول والثاني ولا تخضع إلى وطأة الأحداث الدرامية، التي قد تحجب عنا رؤية النور داخل «الدجى» وما يخدش الواقع من عنف وإرهاب واقتتال وعودة الدبابات. لا نقول جرد حساب، وإنما محاولة للتوقف عند أهم ما تحقق خلال هذه الثورات وما أفرزته من تناقضات وما يمكن أن يتحقق مستقبلاً. ننطلق إذا من مصادرة أساسية أن هذه الثورات العربية فرصة تاريخية وصيرورة ومسار/ مسارات لها بداية وليس لها نهاية، وأن زمنها لا يقاس بالأشهر ولا بالسنوات وإنما بمراكمة التجارب، وأن الثورة تُصنع ولا تأتي بغتة، وأن لها تداعيات استراتيجية مغايرة وانعكاسات سياسية وجغرافية جديدة.

والإشكالية التي نطرحها أنه على الرغم من المشهدية الظاهرة، واحتباس الآمال فإن الثورات لحظة تاريخية تأسيسية بامتياز، وأن المنطقة العربية ما قبل 2011 ليست هي ما بعد 2011، وتندرج ضمن هذه الإشكالية فرضية مفادها أن أهمية مستقبل الديمقراطية مرهون بمدى تجاوز حالة الإحباط العامة واستثمار «روحية» الثورات وشبكة القيم المستحدثة التي تشكلت على الأرض وفي الميدان، مع إزاحة المعيقات الداخلية ذات الامتداد التاريخي المتصل بعدّة مستويات سياسية واقتصادية وثقافية، وتكثيف فعل النخب والفئات الشبابية وتعزيز الأمل وتجذير الوعي، ورصد التحولات اللامرئية وتفكيكها، وتعديل زاوية النظر من الماكرسكوبي في المظاهر/ الأحداث البارزة والانتباه إلى ما هو كامن وجزئي ويتكون تدريجياً.

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية: ما هي المكاسب التي حققتها الثورات العربية وهل أتاحت شروط الإصلاح العام وإمكاناته؟ ماهي المفارقات والعوائق التي اعترتها؟ وهل تعود إلى أسباب خاصة بكل بلد أم أسباب عامة ومشتركة تعود إلى طبيعة سلوكيات الفاعلين؟ وما هي الآفاق المستقبلية التي من الممكن اجتراحها من تحت الركام وما مدى صمود وتماسك فكرة الانتقال الديمقراطي مع مسارات الارتداد والثورات المضادة؟ للإجابة عن هذه الأسئلة، قمنا بتبويب الدراسة في ثلاثة محاور: يناقش أولها المخرجات الإيجابية والآثار الميدانية والقيمية للثورات العربية، في حين يتناول ثانيها المسارات العامة ومفارقات التحولات العربية، أما ثالثها فيحاور النموذج التونسي والاستخلاصات التي يمكن الإشارة إليها، ومقاربة متفائلة لأفق الثورات العربية وإبراز ملامح حالة الوعي الحالية وأثرها الممكن في المستقبل.

1. في التشريح العام للثورات العربية وأثارها وعمق تغييراتها:

على أهمية تقييم الثورات العربية خلال عقد كامل بتطوراتها وتعرجاتها، يصعب في الوقت الراهن تحليلها وفق مؤشرات كمية وكيفية، لهذا سنركز أساساً على إشارات في الفهم والتحليل والرؤية نعتبرها مهمة ومفيدة. مما لا شك فيه أنها تجاوزت المقولات السياسية شأن وجود طليعة وتنظيم سري وقيادة كاريزمية لقيام الثورات، وتخطت النماذج النمطية للثورات التاريخية (الفرنسية-الأمريكية-الروسية...)، فجمعت بين العفوية والتنظيم وبين الواقع والافتراضي وبين الأحداث الراهنة والتراكم التاريخي، وأثبتت مجرياتها خواء افتراض العجز المتأصل في الحالة العربية، مؤكدة قدرة العربي أن ينجز نموذجاً في التغيير ذا خصوصيات عربية[4]. ومثلت «الثورة/ الثورات أكثر من فرصة تجلت في سياق التاريخ، معبرة عن مطالب دفينة تبحث عنها الجماهير العربية، ومعتزة بصناعة «ثورتها» وإرادة تحررها مثل باقي الشعوب الأخرى، ظهرت خلال انتشارها المتزامن في مختلف الأقطار العربية. لم تكن مجرد أحداث وإنما حالة/ كلمة «سحرية» ينظر إليها نظرة قداسة لدى النخب وحتى لدى عموم المواطنين، والجميع يتذكر تلك الصرخة التلفزية (قناة الجزيرة) التي أطلقها مواطن تونسي لا ينتمي إلى النخبة «هرمنا من أجل هذه

اللحظة التاريخية»، معبراً عن شعور ممتلئ بأن ما حدث يرتقي إلى الدلالة التاريخية أي ذات المعاني الراسخة والتي لا يمكن أن تزول، وأن الشعوب تنتظر التحولات وتحسين وضعيتها الحقوقية، وتتطلع إلى حالة تحرر حقيقية، تشعر فيها بكرامتها ومواطنتها ومساهمتها في اتخاذ القرارات.

رغم عدم إمكانية الجزم معرفياً بإسقاط مصطلح الثورة فعلياً على الثورات العربية لتشعب دلالاته، ذلك أنها تدل في معناها الأول على تغييريمس عمق وجذور البنية السياسية والاجتماعية، وهو ما أبرزته حنا آرندت، في وقوفها عند: «قضية الحرية إزاء الاستبداد، تلك القضية التي تشكل في حقيقة الأمروجود السياسة ذاته منذ بداية تاريخنا» (...)، وأن «هدف الثورة كان ولم يزل هو الحرية»[5] ، بمعنى أن كلمة ثورة لا تنطبق إلا على: «الثورات التي يكون هدفها الحرية» (...) وأن «الثورة معنية بالتحرر والحرية معا». وتعتبر أن المفهوم الحديث عن الثورة مرتبط ارتباطاً لا انفصام له بتجدد مسار التاريخ، وأنها تدشن: «قصة جديدة تماماً، قصة لم ترو سابقاً ولم تعرف قط، هي على وشك أن تظهر»[6]، ستظهر مجموعة من المخرجات وسلسلة من الوقائع. يعني ليس من الممكن التنبؤ بالثورة ولا تفسيرظاهرة ثورية جديدة بنفس الطريقة التي تم تفسير الثورات السابقة بها، فكل ثورة لها براديغم مخصوص يفسرها، وإذا «كان ثمة قانون للثورات، فهو أن الثورات لا قانون لها»[7].

لهذا فإن تحولات وديناميات عميقة في المنطقة العربية تبرز أن الثورات العربية حدث / أحداث استثنائية لا يمكن مقارنتها بما حدث سابقاً من تحولات وصراعات، من الممكن بصفة نسبية مقارنتها بزخم حركات التحرير الوطنية في الأربعينيات والخمسينات من حيث دوافعها السياسية وشحنتها التاريخية، فإذا كانت غايتها التحرر من الاستعمار، فإن الثورات الراهنة غايتها التحرر من ربقة الأنظمة الاستبدادية ومنظومات الفساد. على أساس ذلك تعد ذات خصائص استثنائية، سواء في عيون البلدان الأخرى أو في إدراك الشعوب الفاعلة، فقد جسمت طاقة شعورية وشعبية لا مثيل لها، ففي بضع أسابيع تتالت «شلالات» من الصور والأحداث والشعارات المتشابهة تطالب بالحرية والكرامة، وهي معان مكثفة تختزن أحلام الجماهير وتطلعاتها.

اعتبر بعض الدارسين أن الثورات العربية جاءت مباغتة وهو أمر غير دقيق، فهذا الحدث/ الأحداث لم ينشأ من العدم أو اللاشيء، و «لا تنفلق كالرعد في سماء دون سحب»[8]، بل كان إجابة منتظرة للتوترات التي واجهتها الشعوب وخضوعها للعسف لأكثر من أربعين سنة[9]، وأتاحت نظرياً -على الأقل- إمكانات الإصلاح واحتمال صناعة «الربيع العربي». كانت منطلقات الثورة كامنة في مؤشرات تفصح عنها السياقات، وبالعودة إلى كل ثورة نجد انتفاضات وحركات جهوية أو قطاعية أو فئوية انبثقت هنا وهناك، كانت حالة من فورة الغضب الساكن والرفض البارد الذي ينتظر لحظة الانقداح. يصنع الفاعل الاجتماعي والشعبي تاريخه لا بشروط ذاتية، بل يصنع في ظروف اجتماعية متأثرة بقوى التاريخ

المتنوعة، ويمكن للجماهير في حالات استثنائية، أن تصنع الأحداث وقد تغير تاريخ المجتمعات أحياناً[10]، شرط وعي الفئات الاجتماعية والشبابية بقيمة الفعل الجماعي المنظم في تغيير أوضاع الشعوب[11]، غير أن هذا المستوى من الوعي المتقدم لا يحصل إلا في حالات استثنائية شأن الاستبداد الشامل ووطأة الانهيار الاقتصادي والمالي. ومن ضمن أهم العوامل التي أفرزت الثورات العربية إحساس الشعوب بالإذلال والمهانة، فالخدش المستمر للكرامة الإنسانية والاحساس «بالحقرة»، كان كفيلًا بمراكمة لهيب غضب داخلي في وجدان الشعوب العربية، انفجر مع محمد البوعزيزي في تونس في 17 دجنبر 2010، لينتقل إلى كل البلدان العربية، دون استعارة نفس الأشكال ولا نفس الزخم وخصوصا عدم إنتاج نفس الأثر.

من بين أبرز مكاسب هذه الثورات، والأكثر ديمومة « تغيير في وعي الناس»، فقد أفضت في المستوى الدلالي إلى تغييرات في الإدراك والتصور لمجموعة من المفاهيم/ القيم في الحقل السياسي، في علاقة بالحرية والاستبداد والديمقراطية والانتخابات والدولة وقوة الجماهير وقدرتها على الاحتجاج وقلب الموازين. وهو ما يقربنا من نوعية الأسئلة التي أثارها «جون هالوال»[12] حول علاقة الثورة بطبيعة الدولة وأشكالها وصلاتها بمختلف الفئات الاجتماعية التي انخرطت في الحراك الثوري، سواء مجموعات شعبية أو نخبوية، أي أن فهم الثورات يستند إلى طبيعة الروابط بين الدولة والمواطنين، قد تختلف الأشكال بين البلدان العربية وفي مسارات تكونها التاريخي، إلا أن الحصيلة متشابهة تماماً.

عبرت الثورات العربية عن «موجة عميقة» من الرفض السياسي على نطاق واسع للأنظمة الاستبدادية والاقتناع بفساد نخب السلطة الحاكمة، حيث أزاحت رموز الدكتاتورية (تونس-مصر-ليبيا-اليمن...) في بضع أسابيع، وزرعت في الوعي رفض الاستبداد ونبذ أشكاله وتوابعه من عدم احترام القانون والمحاباة والزبونية السياسية والفساد المستشري. يمكننا القول أن هناك أسطورتين تم التخلص منهما والتحرر من إسارهما، لم تعد الدكتاتورية مرادف الاستقرار والمؤشرات التنموية الخلابة، وأن طبيعة الأزمة تتجاوز المعضلات الاجتماعية والاقتصادية وحتى نظم الحكم وتركيبة السلطة، إلى ما له علاقة بالشرعية التي تأسست عليها الدولة الوطنية، والحالة العربية الخاصة بتماهي النظام والدولة. فقد كانت بداية الأزمة بُعيد الاستقلال، حيث صارت الدولة أداة في يد نخب سياسية وعسكرية جعلت منها جهاز قهر واستبداد، بدل أن تكون عامل تنمية وتطوير مجتمعي. لذلك كانت الثورات العربية باحتجاجاتها وزخمها الجماهيري موجهة إلى أنظمة الحكم بصفتها -في مخيال الشعوب -فاقدة للشرعية ومؤسسة قهرية، اختطفت الدول ضدّ الإرادة الشعبية التي هي أساس كل شرعية ديمقراطية.

ومن بين الأهداف الكامنة في شعارات الشّباب، استرداد القرار الوطني المهدور، والسعي إلى ممارسة السيادة الوطنية دون نقصان، والتي تجسدت في أن مطالب التغيير شملت مختلف البلدان، مع تشابه شبه تام في الشعارات التي وحدت حركتها الاحتجاجية، ولعل أحد أهم الشعارات «الشعب يريد إسقاط

النظام» الذي كان رنيناً موحداً بين الجماهير الهادرة التي احتلت الشوارع والساحات. يناقشه «جلبير الأشقر » مستنتجا أن الوعي الجماهيري ميز بين مفهومي الدولة والنظام[13]، فإذا كانت وظيفة الدولة هي القمع، وعمودها الفقري أجهزتها المسلحة وهيئاتها الإدارية، فإن النظام الذي أرادت الجماهير إسقاطه يدل على نظام حكم سلطوي فردي، فنتحدث عن نظام مبارك ونظام بن علي أو نظام الأسد وغيره. وبالتالي حرصت الثورات العربية على حماية الدولة المفيدة، وأنه لا يمكننا هدم البيت بكامله، لأننا بحاجة إلى غرفة نسكنها كما يقول «كاوتسكي»، وتطمح إلى تحرير المجال السياسي وهيكلة جديدة للفعل والمشاركة السياسية وإعادة بناء السلطة، فالفضاء العمومي فضاء ممارسة الحرية والنقاش حول الخِيارات والبناء السياسي والمجتمعي. وشهدت بعض الدول خلال الثورات تشكل معارضة من خلال تأسيس أحزاب سياسية جديدة، ومنظمات مدنية، والشروع في صياغات / تعديلات دستورية، وتأكيد أن الديمقراطية هي الأداة المثلى في ممارسة الحكم.

وفي ذات السياق كانت الثورات العربية إدانة للنظام الحزبي، ولإدارة المعارضة ومردودها ومنافعها الحزبية وخضوعها للمصالح المتبادلة مع السلطة، فضلاً عن ضعفها في التأطير الجماهيري وفي الارتقاء بالفكر وتجديد الفعل السياسي، لهذا فإن الثورات لم تكن لها قيادة وبرنامج تاريخي، بل كانت لها «حرارة» التاريخ و«نبض» المجتمع وممارسة السياسة بلا حسابات ودون انتظار الحصاد الشخصي. فقد حفزت الثورات هندسة عملية التحول وعرضت اللبنات الأولية في الانتقال الديمقراطي، بالشروع في إجراء انتخابات تشريعية وممارسة السياسة بشكل مغاير[14]، وبرز المواطن/ الناخب بما هو فاعل مهم، وأن مصدر السيادة والشرعية السياسية هو «الجسم الانتخابي»، وأن أسلم طريق هي طريق صناديق الاقتراع والقطع مع العنف في الاستيلاء على السلطة[15]، اقتصر هذا المطاف على (تونس-مصر-المغرب...) ولم يشمل كافة البلدان، وإنما اتخذ مسارات متباينة. ووفرت الثورات العربية المناخ السياسي العام لصياغة / تطوير / تعديل الدساتير، وهي مرجعية الحد الأدنى-المغذية للخطاب الحقوقي، الذي يفترض أن يؤدي تدريجياً وعلى مراحل إلى إقامة مروحة من المؤسسات والقواعد التي تستوعب الخلافات، وتمكن رأي الأغلبية، وتحمي آراء الأقلية وتعزز تآكل مراكز التسلط وتمهد الطريق نحو مزيد من الديمقراطية. وعلى الرغم من خطوات التغيير السياسي شأن الانتخابات وصياغة الدساتير، وإدماج تيار الإسلام السياسي في عمليات التحول الجارية، فإن الديمقراطية لا تزال في مرحلتها الجنينية، ولم تشهد إجراءات التنفيذ إلا تقدماً طفيفاً، بل عاشت التجربة «انقلاباً» عليها، التجربة المصرية مثالاً.

من المفيد الإشارة إلى أن ما تحتفظ به الثورات العربية هو زحزحة حاجز الخوف ممثلاً في شعار «لا خوف لا رعب السلطة ملك الشعب»، وبلورت خارطة قيم تؤمن بإمكانية التغيير وممكنات فرض الإرادة الشعبية، ذلك أن الثورة ليست معطى حسياً بل هي إنشاء عقلي وشعوري (روحية ثورية)، يستوجب فهم أعماق الثورات التخلص من الإعجاب بالموضوع المباشر، فكل ثورة محاولة تتلمس

باستمرار منهجها ومعاييرها ومحكاتها. والملاحظ في هذه الثورات أيضا أنها حورت مفهوم الثورة بإدراج دلالات جديدة وهي دلالة الميدان»[16]، وتعلمت الشعوب الدفاع عن إرادتها باحتلال الساحات أو الميادين أي «سياسة الشارع» بعبارات «آصف بيات»، وتنظيم المسيرات وصياغة الشعارات التعبوية، وإعلان صيحة: «ارحل» كمقدمة للاحتجاجات. وجعلت من الشباب العربي نموذجاً كونياً في صيغ التعبئة والتجنيد[17]، ومثلت لحظة عالمية بزخمها وأثرها، تعالت عن الأطر الجغرافية وانتشر صداها وهديرها في عدد كبير من أرجاء العالم «بممارسة السياسة» بطريقة احتجاجية جديدة مثل حركة (Indignados) في إسبانيا وفي أمريكا وكندا وفرنسا، لا يمكن أن تكون الثورات العربية مجرد ربيع أو فصل وإنما فتحت ثغرة في مقاومة خام للعولمة المتوحشة والحرمان من الحرية.

كما شكلت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية أحد أسباب تفجير الثورات العربية، حيث تخلت الدولة عن وظيفتها التقليدية بتوفير الخدمات، وعمقت الفوارق بين الفئات الاجتماعية والتفاوت الجهوي الصارخ، وتنامي مظاهر الفقر والتهميش لفئات عريضة، خاصة من الشباب المعطل وإحساسه بالدونية والعطالة في الإنتاج أو في اتخاذ القرارات، فالمدينة غريبة وموحشة بأبنيتها الفوضوية والعشوائية، تميز ولا توحد وتذل ولا تحافظ على كرامة الأفراد[18]. مما دعم تفاقم الهجرات الداخلية التي أفضت إلى التشغيل الهش، وفرضت على جزء من ساكنة المدن العيش في الشارع وداخل «اقتصاد الهواء الطلق»، هذه الفضاءات الخارجية خلقت حاجيات جديدة، لم تعد الدولة قادرة على تلبيتها، وتحولت إلى «محل» قار للمواجهات[19]. وتمخضت جلياً في نوعية الشعارات الدالة على المطالب الاجتماعية الملحة، شأن الشعار الذي أطلق من حناجر الشباب التونسي (التشغيل استحقاق يا عصابة السراق) وكذلك شعار (شغل حرية كرامة وطنية). وهو ما أكده «البارومتر العربي» من أن المخاوف الاقتصادية لا زالت تشغل معظم المواطنين العرب، وأن التحديات التي تواجه بلدانهم، والوضع الاقتصادي بالتحديد. في هذه الثورات نحن أمام مشهد جديد تهاوت فيه السرديات الكبرى (الامبريالية-قضايا الاستعمار-الايديولوجيات) لتحل محلها مطالب اجتماعية واقتصادية وخدمية لم تجد الإجابة المناسبة إلى حد الآن.

2. الثورات العربية: تباين المسارات وتجليات المفارقات

مثلما كانت انطلاقة الثورات العربية وأشكالها وزخمها مختلفة، فمن باب أولى وأحرى أن تكون النتائج والمسارات متباينة وسياقات لانبثاق عدد من المفارقات، وهو ما كشفه الواقع بوضوح شديد في البلدان العربية، دون أن تمنح الباحث مقاييس للحكم على نجاح/ فشل التجارب أم بحالة مخاض/ آلام الولادة. لأنه لا يمكن الجزم بالنتائج وبالمنجز بصفة مباشرة، وأن المؤشرات لا تقرأ بمفردات اليومي واللحظي وإنما بمنطق التاريخ الذي يتحرك على مدى متوسط ومدى طويل. فما نراه من «أزمات» و»حروب أهلية» و»تطاحن» ووضعيات توتر واقتتال قد تكون جزءاً من تسريع حركة التاريخ وهو ما

أشارت إليه «حنا آرنت» من ارتباط الحروب والعنف بالثورات[20]. لقد كانت الثورات بما اعتبر إخفاقاتها أو إنجازاتها لحظة فارقة في التاريخ العربي الحديث، فلا تهم الانتكاسات البادية، فغياب إدراك متطلبات الثورات وارتداداتها، يعلي استعجال بلوغ النتائج، في حين أن مسارات الثورات متعرجة وملتوية، وهي أشبه بمخاض ينذر بجنين يتشكل من أجل المستقبل. هذا المستقبل ستكون دروس الإخفاقات الحالية حاضرة فيه لتفاديها، وتشي التجارب التي أزاحت الاستبداد، بأن مسار التغيير عبارة عن تموجات وهزات قد تكون في أولها خفيفة الوقع، لكنها قد تكون أعنف إذا لم تحصل استجابة ذاتية في عملية التغيير بشكل هادئ.

وبفعل المسارات والمخرجات المتنوعة التي أفرزتها مجريات الثورات، تتسم مراحل التغيير بالتوتر والصراعات بين مختلِف الأطراف، خصوصاً في بيئات مناهضة للثورات، إذ عبرت دول عربية عن عدائها للتحولات، وسعت حثيثاً لإعاقتها، معلنة أحياناً ومضمرة أحياناً أخرى خشيتها من الديمقراطية وتبعاتها القيمية والمؤسسية، بل وتخوفها من التنمية السياسية جملة وتفصيلا. كما تعبر النتائج التي نلمحها في المشهد السياسي العربي عن عسر التعاطي مع الحرية، نظراً لمعايشة الشعوب والنخب للأنظمة الاستبدادية لعقود، مما حشرها في قوالب انتقالية لا تزال معالمها غامضة حتى هذه اللحظة. هذه الضبابية التي تشهدها المرحلة الانتقالية راجعة إلى معيقات تمنع تركيز سياسات أكثر تشاركية، أمام مختلف فئات المجتمع للمساهمة في صناعة القرار السياسي والنهوض الاجتماعي. ولأن الثورات ارتبطت بالحرية وبالتوق إلى بناء الديمقراطية والانتقال نحو مجتمعات أكثر فاعلية، ستواجهها معضلات وأعطال، وهذا شيء طبيعي أن تكون الديمقراطية صيرورة لها بداية ولكن ليس لها نهاية.

ما هي الفوارق/المسارات الموجودة بين ثورات بلدان «الربيع العربي»؟ وما هي وضعياتها السياسية؟ نسوق وصف هذه اللحظة بقول «غرامشي» أن «القديم يحتضر، والجديد لم يولد بعد، وفي هذا الفراغ تظهر أعراض مرضية شديدة التنوع»، انطلاقًا من التغيرات التي فرضتها أحداث عام 2011 على النظم العربية، تعدّدت استجابات هذه الأنظمة، فبينما سعت بلدان إلى امتصاص الإعصار، والقيام بعمليات إصلاح سياسي واقتصادي ودستوري[21]، اختارت بلدان أخرى البقاء في دائرة الأنظمة المغلقة. تحيل مختلف المسارات الانتقالية التي شرعت فيها الأقطار العربية كل منها إلى سياقات مخصوصة ووطنية في عمقها، لم تكن «نسخة طبق الأصل»، وإنما تكيفت مع السياقات والخصوصيات، فكل بلد تحرك وفق معاييره ومطالبه ضمن سقوف موحدة ترفض الإكراه والتعسف.

نقدم صورة فوتوغرافية قابلة للتحرك يمكن جمعها كما يلي، بلدان لم تشهد الموجات الأولى من الثورات، شأن لبنان والعراق حيث نظمت دورات انتخابية دون معايشة احتجاجات ضخمة، وإنما شهدت اضطرابات مخصوصة، وبلدان تمت فيها تحركات محدودة (بلدان الخليج) تم احتواؤها بسرعة،

نظراً للموارد المالية الضخمة والأسر الحاكمة التي اشترت السلم الاجتماعي والسياسي دون إصلاحات للأنظمة العشائرية التي تجسدها، أو قمعت التحركات الشعبية بقوة الحديد والناروتدخل «مجلس دول الخليج» في البحرين مثالاً. وبلدان انتزعت فتيل الثورة مثل المغرب والجزائروكذلك الأردن، حيث أخذت الاحتجاجات زخماً نسبياً، عبرمعادلة القبضة المتشددة والإصلاحات الإجرائية ، ففي المغرب مثلاً نظمت انتخابات «حرّة» منحت الأغلبية لحزب «العدالة والتنمية» وتكوين حكومة توافقية، وصياغة دستور جديد يمنح سلطات إضافية للوزير الأول دون أن يلغي الدور الرقابي للمخزن على الحكومة وفي الملفات الحساسة، ظل الملك يمسك بكل خيوط السلطة.

ومآلات «كارثية» للثورات في كل من ليبيا وسوريا واليمن، ففي ليبيا ورثت النخب الثورية بلدًا دون مؤسسات، ومن غيردستور أو تجرِبة حزبية ومدنية، فحالة الفراغ باستثناء القبيلة، وسيطرة المليشيات على المدن والأحياء، وبذلك تكون النخبة الليبية أمام مهمة معقدة وهي تأسيس دولة عمل النظام القديم على طمسها وتجريفها. وفي سوريا مواجهة مسلحة مفتوحة بين النظام ومعارضة متنوعة تضم فاعلين عديدين وأهداف متباينة ومتناقضة، إنها حرب أهلية جعلت منها أرضاً لصراع القوى الإقليمية والدولية. وفي اليمن نزاعات مسلحة ومسارعشوائي تغذيه نزاعات قبلية وطائفية، وفي مصر، ثورة أثارت ثورة مضادة، حيث استغلت المؤسسة العسكرية بمهارة سوء إدارة «محمد مرسي» للوضع السياسي والاجتماعي، وهي لا تعد مجرد مؤسسة من مؤسسات الدولة الوطنية بل وصيا عليها. في تونس، ثورة ناجحة نسبيا حيث تميزت بمسارديمقراطي وتداول على السلطة، تيسر ذلك نتيجة تعميم التعليم ووجود نخبة متميزة ودور نشيط للمرأة وطبقة وسطى وإرهاصات مجتمع مدني، فرضت على القوى الحزبية إيجاد أرضية عمل مشتركة، وهي تُعايش – حالياً-مخاض عسيرلولادة حكم ديمقراطي.

هذه المسارات السياسية المتباينة، يمكن تفسيرها بعدة أسباب منها، الاختلال في القدرات والموارد بين الدول العربية سواء في مصادرالثروة الطبيعية، وبالتحديد اتساع الفجوة بين الدول النفطية وبقية الدول العربية، مما أدى إلى عدم الشعور بوجود منافع متبادلة ومصالح مشتركة. كما أن تنوع أنماط الأنظمة السياسية الحاكمة، واختلاف مراحل نشأتها ومسمياتها، بين المملكة والجمهورية والسلطنة والإمارة. فضلاً عن الصراع الحاد بين قوى التغييروالقوى الرافضة للتغيير، وتعود ضبابية المشهد إلى عفوية هذه الثورات من حيث تنظيمها المحدود، وأنها دون محاضن في الرأي العام، وأن الشباب الذين لعبوا أدواراً هامة خلال الاحتجاجات لم يكن لديهم سوى هدف وحيد وهو (dégage/ ارحل) وليست لديهم خطة لاستلام الحكم وإدارة دواليب الدولة.

هذه المسارات السياسية والثورات المتباينة نسجتها العوامل الداخلية والخارجية لكل بلد، فلكل بلد «قصّته» مع الربيع، ونوعية تفاعلاته، وطبيعة السلطة الحاكمة وخصوصية الشرعية التي تستند

عليها، دون إغفال نسبة التمدن والتحضر وانتشار التعليم، لأن الثورات لا تتشكل في زخم الحماس وإنما على معطيات موضوعية تهم مستوى انتشار ثقافة التعدد والاختلاف، وهي الحد الأدنى حتى لا تنحرف الثورة عن مسارها، وهو ما حدث من خلال الأمثلة التي قدمناها باختصار شديد. لهذا نستخلص من المسارات السياسية المختلفة والمتأزمة، بعض الخلاصات الأولية الخام، أولاً، إن إلحاق هزيمة بنظام دكتاتوري لا تعني الوصول إلى الديمقراطية، فالعديد من دول العالم أطاحت بنظم سلطوية، لكنها انحدرت إلى حروب أهلية، أو استبدلت بصراعات دموية، وهو ما نراه في الوقت الراهن في ليبيا، واليمن، وسوريا، لأن الديمقراطية ليست غياب الاستبداد، بل تتمثل في إقامة مروحة من المؤسسات السياسية المدعمة بمجتمع تعددي ومدني، وسلطة قضائية قوية وإعلام حر.

ثانيا، حتى ولو أنجزت الانتخابات مع غياب المحتوى الديمقراطي، يصعب الحفاظ على الديمقراطية وضمان استمراريتها، فالظروف التي تُحقق الدمقرطة ليست هي نفسها التي تضمن استقرارها، والمثال المصري أبلغ دليل على ذلك. فالمسارات داخل البلدان العربية أو خارجها تشي بتعدد النماذج، وهو ما بينه: «آصف بيات» مميزاً بين ثلاثة نماذج من مسارات التغيير الثوري والإصلاحي للدولة، مسار إصلاحي تدريجي مثل (البرتغال واليونان)، مسار ثوري طويل مثل (لينين وماو وكاسترو)، ومسار تغيير سريع (انتفاضات أوروبا الشرقية) مؤكدًا أن الثورات العربية لم تتبع أيًا منها، وأن لها مسارات تجسم خصوصيات كل بيئة/ بلد عربي. كما لا يمكن تجاهل دور الفاعلين الخارجيين، حيث طرح «غراهام فولر» سؤال عسر الانتقال الديمقراطي في العالم العربي، منتهياً إلى خلاصة أنه: «حيث وجد النفط فلا ديمقراطية في العالم العربي»، مشيراً إلى الإعاقة الغربية للتجربة الديمقراطية، سواء من مدخل الهيمنة على احتياطيات النفط التي توجد في العالم العربي، أو من مدخل دعم الأنظمة الاستبدادية لتأمين مصالحها في الأمن والاستقرار وتوسيع قاعدة هيمنتها الاقتصادية على المنطقة[22].

أفرزت هذه المسارات المخصوصة مجموعة من المفارقات التي لا تنفصل عن السياقات التي انخرطت فيها، سنتناول أبرزها:

- **مفارقة الهويات الجزئية أو التحتية:** نشطت الثورات الاختلافات الطائفية والعرقية والعشائرية وما صاحبها من تنافس على النفوذ، وبنت جداراً أمام الانتقال القيمي/الفعلي إلى الديمقراطية، فما طمسته الاحتجاجات، أججته الانتخابات، وما حجبته التحركات الجماهيرية، نفخت فيه النزاعات، فالشعوب مازالت تصوت في الانتخابات على أسس جهوية وقبلية ومذهبية، لا على أسس مواطنية. لا يزال حضور القبيلة طاغياً بصفتها بنية اجتماعية أساسية في كثير من الدول العربية، ففي كل من ليبيا واليمن -إضافة إلى دول الخليج- يظل دور القبيلة أكثر تأثيراً من العوامل الأخرى، لا سيما في طبيعة الحكم، وفي علاقته بهرمية السلطة، لذا فإن مفارقات الهويات التحتية سرعان ما تنزع نحو المواجهة

بمنطق الغلبة، وهو العامل الذي تم اللعب عليه والمناورة به إقليمياً ودولياً، وذلك لإجهاض التغيير السلمي وكبح التغيير في كل من ليبيا واليمن.

وحتى البلدان التي عبرت عن مسعاها في الإصلاح السياسي الوقائي تراجعت نسبياً عن مسار الانتقال الديمقراطي، فالمثال المغربي الذي نسج إصلاحاته تحت سقف «الإصلاح في ظل الاستقرار» وأنتج وثيقة دستورية، كان يمكن أن تكون مدخلًا إلى الدمقرطة الفعلية للمؤسسات، تعرف تجربته حالة ترجرج وخضوعاً لموازين قوى التجاذبات السياسية الداخلية). ما تعيشه المنطقة من تضخم الهويات التحتية هو نتاج آثار "العطب" نتاج ما مارسته الأنظمة الاستبدادية طوال عقود من «استئصال أحشاء القوى السياسية»[23]، بإضعاف الخارطة الحزبية وتهميش الطبقة السياسية، كما تفتقر بنية الدولة إلى تقاليد العمل المؤسساتي. فالعالم العربي حديث عهد بالدولة الحديثة وبالأسس التي تقوم عليها، فهي لم تخرج إلى الوجود حسب تطور النظم الاجتماعية وآلياتها الداخلية، وإنما أملتها ظروف خارجية، ولم تستطع بعدُ أن تتجاوز النقائص التي صاحبتها منذ النشأة، لذا ففي أول اختبار حقيقي تنكشف مؤثرات ما تحت الدولة، بدرجات مختلفة في جل البلدان العربية بلا استثناء.

- **مفارقات التوافق والمشتركات والتسويات:** كان ينتظر من ثورات الربيع العربي أن تنخرط قواها السياسية، سواء كانت ليبرالية أو إسلامية أو يسارية، ضمن خيار التوافق الذي طبق في الميادين والساحات لإسقاط النظم القديمة، في سبيل بناء نظم ديمقراطية تأخذ سمة مرحلة الانتقال الديمقراطي، الذي يلزمه التوافق بين مختلف الفاعلين السياسيين. غير أن مرحلة ما بعد الثورة لوثت علاقة الفرقاء السياسيين بالتوتر والصدام[24]، وهو ما أدى إلى انسداد الفعل السياسي وترذيل قيمة الأوجه الجديدة للسياسة، مما عجل بعودة الوجوه القديمة إلى الفضاء العمومي. هذا الوضع عاشته مصر بصفة عنيفة، وعرفته تونس جزئياً، لوعي النخب التونسية بضرورة تأجيل الصراعات من ناحية وإدراكها من ناحية أخرى لخصوصيات اللحظة الانتقالية، التي تستوجب البحث عن المشتركات والتوافق بين التيارات السياسية. أظهرت كل من الثورة المصرية والتونسية أن الصراع السياسي القائم على التجاذبات الإيديولوجية، بين الإسلاميين والليبراليين أو بين الإسلاميين واليساريين، لا يقل خطورة في إعاقة مسيرة بناء الديمقراطية، فضلا عن إعاقة نمو المجتمع المدني وتقييد حركته بالتشريعات والإجراءات البيروقراطية. استفحل فيما بعد الثورات الخطاب الإيديولوجي الهوياتي بين مختلِف الأطراف، على حساب الخطاب السياسي المواطني، وعملت عدة عوامل ذاتية على زرع الخلافات أو استحضار صراعات الماضي في الجامعة أو في الساحة السياسية لتمزيق نسيج القوى الوطنية المطالبة بالديمقراطية، فأصبح الصراع حامياً وتجاذبات حادة بين قوى الثورة، بدل أن يكون موجهاً إلى رعاية الانتقال الديمقراطي.

- **مفارقات القوى الدولية وازدواجية المعايير:** لم تكن الثورات بمنأى عن تدخل القوى الأجنبية لحماية مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية، سواء بتعفين أجواء الانتفاضات والإطاحة بالدكتاتوريات (ليبيا) أو الصمت المريب (مصر) أو التدخل السافر (سوريا-اليمن-البحرين...). إذ أخذت بعض القوى الخارجية (أمريكا-فرنسا...) على عاتقها نشر الديمقراطية[25] وفي نفس الوقت تلعب في الكواليس بغية تثبيت الأنظمة الشمولية أكثر، فظاهر معاملاتها تعاون ومساعدة على تحقيق الحريات وإنفاذ الحقوق، وباطنها تكريس للمصالح الإقتصادية والجيواستراتيجية على حساب حقوق الشعوب. وبأن بالمكشوف أن مسار التغيير الجذري ومحاولات الإصلاح في بعض الدول التي شهدت ثورات شعبية، حوصرت في نواتها الأولى ولم تفلح في وضع أسس انتقال ديمقراطي يجسد تطلعات الشعوب، فتراجعت الثورات من حالة أشبه بالمد الهادر إلى حالات منعزلة، اخترقتها الثورات المضادة واستعادت بقايا النظم الاستبدادية و«الدولة العميقة» تموقعها في المشهد السياسي.

فقد تمكنت إطارات «الحزب الوطني» في مصر مثلاً لعقود من فهم دواليب السلطة والتموقع في تجاويف الإدارة الأمنية والإقتصادية والمالية، وفي تونس بغض النظر عن القرار القضائي بحل حزب «التجمع الدستوري الديمقراطي»، فإن شريحة من أنصاره وأتباعه منغرسة في دواليب الإدارة التونسية، إلى حد يطلق عليها تهكماً «الحزب القومي للإدارة». إن تعطيل استحقاقات الثورات وتجميد أو إلغاء مسار البناء الديمقراطي، يعود في جانب منه إلى تأثيرات القوى الخارجية سواء الإقليمية أو الدولية، بإخصاء تطور الحس الثوري إلى منجز مؤسساتي وتشريعي، فالاتحاد الاوروبي مثلاً يثمن «الربيع العربي» ويسجل «ابتهاجه» دون أن ينجز إجراءات حقيقية على الأرض لمساعدة التحولات نحو التنمية والعدالة[26]، وهذا لا يحول دون إيلاء الأهمية التي تستحق للمؤثرات الداخلية التي ساهمت بجزء لا بأس به في تفويت الفرص السياسية، وفي ترسيخ الحرية والمواطنة.

- **مفارقة المكون الإسلامي:** نجح المكون الإسلامي في الانتخابات التشريعية في كل من (المغرب-مصر-تونس...) وارتقى إلى سدّة السلطة، لامتداده الشعبي وقدراته التنظيمية واستثماره «العذرية» السياسية وأنه غير متورط في الفساد، وتقديمه خطاباً وجدانياً يستلهم المقولات الدينية التي تثير احترام بسطاء الناس وتمكنهم من التماهي معها[27]. تختلف قراءة الإسلاميين في شتى البلدان العربية للثورة وللمرحلة التاريخية وطبيعة التحالفات، فضلاً عن تفاوت مردوديتهم السياسية والشعبية، أثار فوزهم الانتخابي إشكاليتين: الأولى عدم توفقهم في بلورة برنامج ناجع حول الإصلاحات المزمع إنجازها وخططهم الإصلاحية في المجال الاقتصادي وحل المعضلات الاجتماعية، ما أدى إلى مراكمة الأخطاء والأعطال، ونوعاً من الاضطراب في إدارة الشأن العام. ثانياً، التخوف من تخليهم عن الديمقراطية ومبدأ التداول على السلطة واحتكار السلطة تماماً (بالتغول أو الأسلمة)، ساهم في تعميق التجاذبات وشحن الصراعات، وإحداث شرخ اجتماعي، وإسقاط حكومة الترويكا، والاستقواء على «شرعية

الصندوق» «بشرعية الشارع» في تونس والتحجج بالفرق بين مجتمع الثورة ومجتمع الانتخابات[28]، وفي مصر تمت إزاحة الإسلاميين عبر الاستقواء بالشارع وبالمؤسسة العسكرية.

- **مفارقة الإنتقال الديمقراطي:** اختزلت استحقاقات الثورات في سياق معاني وإجراءات الإنتقال الديمقراطي، وهو أحد المطالب التي أعلنتها الجماهير المنتفضة، دون أن يشمل كامل الأبعاد الاجتماعية والثقافية، مما حرم الحراك الثوري من عمقه التغييري ودلالاته الشعبية. خصوصاً أن الانتقال الديمقراطي مصطلح غير مرادف للثورة، ويقتصر على تعديلات وإصلاحات تمس المنظومة السياسية والتشريعية وينفتح على أكبر قدر من التعددية السياسية والتداول على السلطة والمساءلة، مثلما حصل في البرتغال وبعض بلدان أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية، وقد حققت نجاحات متفاوتة، بدأت بتأسيس نظام سياسي جديد وقواعد قانونية للمنافسة الحزبية، مرورًا بتثبيت البناء المؤسسي وترسيخ ثقافة الحكم الديمقراطي. في حين صارت نخب الثورات العربية وجماهيرها مقتنعة تماما بأن الديمقراطية هي «الخيار الوحيد المتاح أمام الجميع»[29]، وأنه يستحيل التعايش مع النظم الاستبدادية، إلا أن المسارات اختلفت بين البلدان وتناقض تعاطيها مع الديمقراطية، بين الرضا بالحد الأدنى والتطلع نحو تغييرات عميقة، والأدهى أنها خلقت «فجوة ديمقراطية» بين البلدان العربية. لم ينضج المسار الثوري لكي يُنشأ نموذجه في الانتقال، خصوصاً وأن الساحة السياسية تشهد تناقضات كبرى جعلت الوحدة الوطنية هشة، وما عمق تلك الأزمة اعتقاد البعض بخصوصية الثقافة العربية الممتنعة عن الديمقراطية. وهي حجة خاوية من كل مبرر تاريخي أو عقلي، ذلك أن التحول الديمقراطي ممكن وقابل للتحقق، وأن هذا ما أثبتته الثورات العربية نسبياً، إلا أن المخاض العسير في بلدان الربيع العربي، أو أزمة الانتقال السياسي يمكن إحالتها إلى أزمة بنيوية شاملة، تتفاعل في صلبها عناصر وسياقات وأنساق متعددة، يستحيل الفصل فيها بين الآني والتاريخي، والثقافي والسياسي، بأنها ليست «مقابلة كرة قدم» ننتظر الأهداف، في حين أنه تحول تاريخي بطيء[30].

3. تونس والأفق الإصلاحي للثورات العربية:

نعتقد أن الثورات العربية عاشت/ تعيش خلال العقد الفائت فصولها الأربع، وهو منحى طبيعي وعادي، فكل الثورات تنتقل من فصل إلى فصل بكلفة مختلفة وبإكراهات متعددة، لهذا لا يمكن التسرع في إصدار أحكام قيمة وتوصيفها «بنفق مظلم»، والحنين إلى «الماضي» بصوره المختلفة، فسهم التاريخ لا يعود القهقري، إذ توجد مظاهر نجاحات، ويمكننا الحديث عن نجاح جزئي أو نجاح ظرفي أو نجاح ظاهري أو نجاح خفي. ولا يختزل جوهر الثورات في المنجز الدستوري والسياسي والتجسيدات المؤسسية والتعبيرات الواقعية فقط، وإنما ما ترسخ في الأذهان وما اختلج في القناعات والوعي وما تحرك في القيم، وما كمن في المشاعر، فرغم آلام الولادة وتحديات اللحظات الأولى، فستزهر الثورات

العربية وتنحت طريقها، فلكل ثورة بصمتها وتفردها و«حمضها النووي» المخصوص. تركت الثورات أرصدة تاريخية في المجتمع وخصبت أرضية يقظة جماعية وفردية، ووضحت البوصلة، ونقشت وشماً في ضمير كل شخص عربي يكره كافة مظاهر الظلم والقهر ووعي بطبيعة المرحلة وتدقيق للمطالب وتوضيح للرغبات. فالثورات رغم وضعيات الانسداد السياسي هنا وهناك، حتى وإن تعطلت عقارب الزمن، فهي تمثل حالة وعي بامتياز، وأن حالة السكون ولحظات الخمول واختلاف موازين القوى واستعادة النظام القديم أنفاسه أو شراسة الثورة المضادة، كلها عناوين توعية وتدريب تاريخي وتربية مجتمعية، ذلك أنها ليست خطاً مستقيماً وإنما مسار لولبي، ومسيرة تاريخية فيها صعود وهبوط، وحركة وتوقف. وبقدر ما أفرزت الثورات العنف والنزاعات والتجاذبات الحادة، فقد أنتجت مشهداً سياسياً متنوعاً ومركباً وحركت مسار التاريخ بدرجات متفاوتة، أبرزها الشروع أو إنجاز تعديلات دستورية وقانونية ومؤسسية في عديد البلدان العربية. وينفتح الحدث الثوري كاختبار للانتقال الديمقراطي على الكثير من الممكنات، وما يرافقه من متاهات وفوضى وتفكك وانعدام الرؤية وبطء الزمن الثوري بسبب العجز عن الاهتداء إلى المداخل الناجعة للتحول الديمقراطي، تستوجب الاستنارة ببعض الأمثلة التي تجسدها الإدارة السياسية في الحالة التونسية، لربطها الحوار النظري بالتطبيقي.

تظل التجربة التونسية-على هنتها-نموذجاً يستحق المتابعة والنظر في ملامح تميزها، ومدى تجسيدها «نقطة النور» و«نقطة ارتكاز» لاستحقاقات الثورات العربية، وبصيغة قريبة من لغة محمود درويش أن «في هذه الثورات ما يستحق أن يعاش». بمقاييس الإنتقال الديمقراطي، قد تكون الثورة التونسية توفقت فيما حققته من خطوات في إرساء التقاليد الإنتخابية وصياغة دستور يؤكد الحقوق والحريات الجماعية والفردية، صنفها مؤشر الديمقراطية العالمي[31] (Democracy Index) (2019) في المرتبة الأولى عربياً والمرتبة (53) عالمياً في ترسيخ مسار الديمقراطية. يمكننا القول، إن المرحلة «الإنتقالية –التأسيسية» قد اكتملت بإنجاز أربع دورات انتخابية انبنت على أسسها مؤسسات البرلمان والحكومة ورئاسة الجمهورية ومجالس البلديات، وبالتالي أنهت تونس مرحلتها التأسيسية في انتظار استكمال تهيئة أرضية البناء الديمقراطي والمواطني من خلال تنظيم الحكم المحلي وتركيز المحكمة الدستورية. بمعايشة الواقع السياسي التونسي وبمقاييس «علم الإنتقال» (transitologie) فإن ما تحقق إلى الوقت الراهن، ولا يزال جارياً، نستطيع إدراجه نظرياً في منطقة وسطى بين إنشاء المؤسسات الديمقراطية ورسم قواعد نظام سياسي مفتوح، وبين تثبيت الديمقراطية وترسيخ دور المؤسسات كي تكتسب أكبر قدر من النجاعة.

هذه التجربة التي خاضها الشعب التونسي - على محدوديتها- تشكّل لحظة تاريخية فارقة في صناعة ثقافة انتخابية، تستند إلى الشفافية وقواعد قانونية عادلة وهيئات مشرفة ذات استقلالية، تمنح الفرصة لجميع المواطنين على قدم المساواة في الاختيار السياسي والتعبير عن الموقف والمساهمة في بناء

المستقبل الديمقراطي لتونس، بعيدًا عن منطق الإقصاء، ضمن هذه المواصفات والمنجزات على جزئيتها قدمت «وضعية مدرسية» تثبت قدرة الشعوب العربية على التحرر من كل القيود وعلى حل المشكلات السياسية أي كانت، في إطار من التعايش الوطني والمواطني، واستنادا إلى أرضية البناء الديمقراطي والحوار السياسي الراقي وتجنب العنف والفوضى، هذه معالم الطريق الذي رسمته الثورة التونسية.

على الرغم من المؤشرات الإيجابية، يظهر بين الفينة والأخرى ما يفيد بأن مرحلة البناء المؤسساتي للديمقراطية ما تزال هشة، وأن تحديات المرحلة المقبلة تختزن مدى احترام مختلف الفاعلين السياسيين لمبادئ الدستور وتفعيل دور المؤسسات والتطبيق اليومي للديمقراطية. سجلت عدّة عوائق داخل التجربة، وبأن الديمقراطية ليست «مونتاج» تشريعي وقانوني، وإنما مسار سياسي حيث أظهرت الأزمات الحكومية المتتالية هشاشة التمشي الديمقراطي، وتأسست – في هذا المزاج السياسي-مئات الأحزاب دون قاعدة جماهيرية ودون برنامج حقيقي للحكم، وميل الطبقة السياسية إلى تنشيط منطق المحاصصة الحزبية والعائدات الفئوية. في هذا السياق قفز السياسيون الانتهازيون إلى اقتناص فرص التموقع والكسب اللامشروع الذي نقلهم من «ظروفهم الوضيعة إلى أبهة الميدان العام ومن التفاهة إلى السلطة التي كانوا يرزحون تحتها سابقا»[32]، ما أفضى إلى ترذيل السياسة وتقلص نسب المشاركة في الإنتخابات.

كما نشير إلى شبكة مثبطات، تتعلق بتداعيات منتظرة لكل تغير سياسي شأن ارتفاع منسوب الطلبات الاجتماعية، وتدهور الوضع الإجتماعي وارتفاع نسب البطالة وتصاعد موجة الإضرابات والاحتجاجات، وتضخم الإقتصاد الهامشي، وغياب الإصلاحات القطاعية في التعليم والصحة والأمن والضرائب وتنامي العنف الإجتماعي، وضعف محاربة مختلف مظاهر الفساد. نستطيع رصد عديد النقائص الأخرى ذات الصلة بالعدالة الإنتقالية، وتضارب استحقاقات «الثورة» مع متطلبات «الانتقال الديمقراطي» وضعف الآليات السياسية في تنفيذ الإصلاحات الشعبية، وأنه على الرغم من مقولة «الوفاق الوطني» لم يتشكل بعد المشروع الوطني/المجتمعي الذي يعبئ الجماهير نحو غايات تنموية مشتركة. لا تدفعنا هذه المعيقات أن«ننفض» أيدينا من التجربة أو نتخلى عنها لأنها لم تحقق كامل استحقاقات الثورة، فالحفاظ على «المثال» التونسي لاستدامة ثقافة «إشعال الشمعة» مهم وناجع لمراكمة الإصلاحات الموضعية والجزئية والانخراط في التدرج التاريخي.

لا تزال الأسباب الكامنة وراء نشوب الثورات قائمة، فالشعوب تراكم الخبرات وتستفيد من تجاربها خلال الثورات، وطالما أن أنظمة الاستبداد قائمة والحريات شبه معدومة لدى البعض ومعدومة تماماً لدى البعض الآخر، فمن الطبيعي أن تثور الشعوب مرة أخرى، في إطار ما يمكن تسميته سيرورة الثورات العربية وتبعاتها المنتظرة. فالشعوب العربية قاست الاستبداد لعقود طويلة، ولن تستطيع

الخلاص منه بسهولة، ورغم أنها تراجعت أو انكمشت أو تباطأت أو خذلت في عدّة دول، إلا أنه من المتوقع أن تستعيد زخمها مجدداً بالاستفادة من الممارسات السابقة. لهذا جعلت الثورات العربية الواقع السياسي في البلدان العربية في حالة «تأهب» وحالة «انتظار» أو بدقة تقف أمام طرفي نقيض وثنائية حادة، وبين إرادتين، إرادة تجاوز الدولة القهرية وإرادة الثورة المضادة والحفاظ على السياقات اللاديمقراطية. تجددت مسيرة الديمقراطية في نضالها من أجل الحقوق السياسية والاجتماعية، مما يدل على أن الديمقراطية ليست مجرد فكرة جاذبة، بيد أنها تدل على أن ثمة قوى تاريخية ومادية تكشف أنه مهما طال الزمن، فإن الحكومات السلطوية غير قابلة للاستمرار، وأن الدولة الديمقراطية لا غنى عنها في حكم المجتمعات الحديثة.

وبما أن إرادة التغيير ضرورة حتمية حسب منطق التاريخ، ستستأنف الثورات العربية مسارها وستنجب موجات تغيير واحتجاجات شعبية عارمة، كالتي شاهدناها في العراق ولبنان تعبر عن سعي شعبي ورغبة مجتمعية، في تأسيس تعاقد سياسي جديد قائم على الرابطة الوطنية، وممارسة السلطة على أساس المواطنة وليس على أساس الهويات الطائفية المذهبية. بالإضافة إلى «روحية» التحرر التي خلقتها الثورات العربية، والحيوية السياسية التي رسمت دعائمها، إذ «لا يمكن أن تحدث ثورة إلا حيث يوجد وعي» كما يقول جان جوريس (Jean Jaurès). ما جعل المواطنة أفقاً جديداً للتعبير السياسي، كما مثلت الحركات الاحتجاجية في كل من الجزائر والسودان تعبيراً عن مطالب شعبية في إزاحة المؤسسة العسكرية من احتكار السلطة بالقوة، وتوفقت الجماهير المحتجة في إزاحة «عمر البشير» و«عبد العزيز بوتفليقة» من كرسي الرئاسة، دون أن تنخرط بصفة متكاملة في تجربة الدمقرطة والتحديث السياسي؛ فالجزائر ولأسباب سياقية وتاريخية لم تنخرط في كوكبة الثورات العربية الأولى (الموجة الأولى) ولكنها شكلت حراكاً شعبياً سلمياً لأشهر طويلة ساهم في دعم تماسك المجتمع المدني وفرض على المؤسسة العسكرية إحداث تغيير سياسي وتخفيف قبضتها، واستيعاب التحولات الدولية.

لا يمكن للأنظمة السياسية أن تستمر وهي تستند إلى شرعية طائفية أو جهوية أو قبلية أو عشائرية أو دينية، إن الشرعية المستقبلية هي شرعية شعبية انتخابية بالضرورة، وشرعية تقديم الخدمات المتكاملة في التعليم والصحة والبيئة وغيرها، وتحسين ظروف المعيش الحياتية، وكذلك إرساء منظومة «الحد الأدنى» الديمقراطي والتعددي. ولا يعد إسقاط الاستبداد إلا خطوة مهمة في طريق شاق وصعب، وأن الثورات شرعت الأبواب داخل الوعي الجمعي للشعوب والنخب لاجتراح مراجعات كبرى وتجديد الفكر السياسي العربي وقيمه، مؤكدة أن الديمقراطية أفق تاريخي للمجتمعات العربية بمداخل مختلفة وأشكال متباينة وإيقاعات متنوعة، مما يستوجب بناء نقط ارتكاز فكرية تساعد في عملية تركيب ثقافة جديدة منسجمة مع روح التحولات الجارية، وأن «ما وقع عربيًا سنة 2011 يظل حدثًا صانعًا لأفق في التغيير مرغوب فيه يزكيه مشروع النهوض العربي. ويظل المسار الثوري عملية بناء ومراجعة مستمرة،

يكون اللااستقرار عنصراً مركزياً فيها، بحيث توضع جل الخطابات والرؤى السياسية تحت مجهر النقد، ويحتاج التوقف عند الإشكالات والتحديات المرتبطة بها من حيث البحث في أسبابها وخلفياتها وتداعياتها، مع طرح مجموعة من المداخل الواقعية لتخطي الفترات الحرجة التي تمر بها عدة أقطار عربية، بكلفة أدنى، إذ أن مأزق الدور الانتقالي العربي وتحدياته، هي محصلة إشكالات متعلقة بمسائل تخصّ عمق البنى والتكوينات الإجتماعية والثقافية.

جل المجتمعات العربية باختلافاتها، تظل أكبر معضلاتها واحدة، والحل الأكثر نجاعة هو تقبل الاختلاف والنظر إليه كميزة وليس كتحد، إذ لا يمكن الأخذ بتجارب نجحت في منطقة ما – بما فيها تونس-وإسقاطها على جميع الدول العربية التي قد تأخذ أبجديات مختلفة في رفض الاستبداد وبنائها الديمقراطي. ولا يوجد نموذج بعينه في تطبيق الديمقراطية وأشكالها المختلفة. ففي أمريكا اللاتينية لم تكن الصيغ متماثلة فكل بلد حافظ على خصوصياته، ففي نيكارغوا تم التغيير نتاج نضال مسلح وفي السلفادور وغواتيمالا نتيجة اتفاقيات سلام بين المتمردين والحكومات وفي البرازيل تحولات طويلة المدى وتطور بطيء تجاوز العشر سنوات[33]، كانت هذه البلدان تتقدّم خطوة إلى الأمام لتتراجع خطوتين إلى الوراء، وهذا مع أثمان اقتصادية واجتماعية باهظة في الأثناء. لهذا فإن تصحيح مسارات الثورات العربية ممكن جداً، ففي الحالة الليبية، من المجدي أن تتم مناقشة الفوارق الجهوية والمتغيرات القبلية التي وضعها القذافي وإيجاد حوار وطني حقيقي يتفهم هذه الخصوصيات ويعقلن تواجدها وينشئ رابطة سياسية متوافق عليها تعيد بناء عقد مواطني وسياسي يجمع الجميع في إطار مصلحة الوطن، وأن التسويات المبنية على وعي بطبيعة الخلافات هو المدخل الأساسي لتركيز حوار دائم وتوافق على الحاضر والمستقبل يعيد الوعي التاريخي للشعوب.

بحيث تُستدعى في الحوار الوطني آليات النقاش السياسي وليس أدوات العنف أو الإرهاب، وتستحضر فيه المقاربات النظرية التي توفر التربة المناسبة لتخصيب المناخ الثوري وتنشيط «ثورات التدارك» بعبارات «هابرماس» ولكن بمنسوب ديمقراطي وتشاركي. ويرى الجابري أن أي حركة تغيير في المجتمع العربي لا يمكن أن تضمن لنفسها أسباب النجاح، إلا إذا انطلقت من الواقع العربي كما هو، وتخلت عن الإقصاء والإقصاء المضاد الذي يمارسه البعض ضد البعض، وأن لا حل في تجاوز عسر الديمقراطية إلا في «الكتلة التاريخية»، أو ما يعبر عنها «طارق البشري» بمفهوم «التيار الأساسي». عندئذ لا تختصر الديمقراطية في صناديق الاقتراع كما بين «مالك بن نبي»، وإنما هي شعور ديمقراطي، تضطلع الثقافة بتنميته في عقل المجتمع ونفسيته، فتجعله محصناً ضد الاستبداد، وأنه لا يمكن لأي سلطة أن توطن الديمقراطية في مجتمع تشجع ثقافته على الإستبداد ولا تناهض العبودية.

بدأت مسيرة ربيع الثورات العربية مسيرة ولم تنته بعد، فالثورة ليست بما صارت إليه بل بما تسعى له[34]، وفي السنوات المقبلة ستندلع ثورات أخرى، بغية تحقيق نفس الأهداف الرئيسة التي انطلقت منها الثورات الأولى وهي الحرية والعدالة والكرامة، وهي ليست مجرد أقواس فتحت لتغلق. فما جرى زلزال سياسي، يجسد تحولات تاريخية وبنيوية في مسار الأقطار العربية، قد يتوقف هذا المسار، وقد يتعثر، وقد ينكمش، وقد تداس براعمه، وقد يكشف أبشع ما في مجتمعاتنا المريضة من عنف، وتطرف، وإرهاب، وقمع، وجشع والتصاق بالكراسي، لكن مسار التغيير سيمضي حثيثاً في طريقه لاجتثاث القديم وإحلال الجديد. تعتبر الثورة قد نجحت في نتائجها حين تغير نمط ممارسة السلطة من نمطها التعسفي إلى نمط جديد، يرسم القواعد ويقيم المؤسسات التي تكون مهمتها تقييد سلطة الحكام بالدستور والقانون وحماية الحريات الأساسية للمواطنين وتحصين كرامتهم، وتمكينهم من المشاركة في السلطة ودفع الحكام إلى الالتزام بالمصلحة العامة والقضاء على الامتيازات[35].

وختاما:

على ضوء الثورات العربية الراهنة بمخرجاتها المتنوعة، لدينا الكثير لتعلمه من حالات الاضطراب ووضعيات الانسداد، وكذلك تفحص عمليات الإنتقال السياسي في تونس وفي غيرها من البلدان العربية أو في أجزاء أخرى من العالم. تبين أن كل «ثورة» هي مرحلة «إنتقال» قد تطول وقد تقصر نحو الديمقراطية، لها ظروفها الفريدة وعوامل خاصة بها تحدد معالم التغيير وحدوده، وإن دحرجة رأس نظام قديم لا يعني بالضرورة الوصول إلى الديمقراطية، وضمان استقرارها ونجاحها. فالحراك الثوري، بمعنى ما، ومضة في التاريخ، لكن بناء ديمقراطية قوية وذات ديمومة هي عمل أجيال، ما يطمئن أن الديمقراطية ثقافة وإجراءات صارت ضرورة تاريخية لا تناقش، سيعززها ويغذيها انتشار التعليم ودمقرطة «الفضاء الوسائطي» والشبكات الاجتماعية (مشاركة الفيديوهات والمواقف...) التي سهلت التواصل ويسرت التجمع واللقاء وبث دعوات التغيير والإحتجاج، وهو المعنى الذي عبر عنه «عياض بن عاشور» بتفاؤل، أنه مهما حمل المستقبل من مخاطر، يبدو أن شيئاً مهماً قد حدث، أقلها التمرن على المواطنية والمعركة على الديمقراطية، هذه وتلك لا تقل قيمة عن الثورة.

إحالات مرجعية:

1- يراجع على سبيل الذكر المؤلف التالي: جون، آربرا دلي، ما بعد الربيع العربي، كيف خطف الاسلاميون ثورات الشرق الأوسط؟ ترجمة شيماء عبد الحكيم طه، مؤسسة هنداوي للتعلم والثقافة، القاهرة، ط1، 2013.
«لقد كان الربيع العربي فشلاً ذريعاً محزناً، فجميع المؤشرات تدل على أن ما سيأتي بعده سيكون أسوأ بكثير مما كان قبله في تونس وفي كل مكان آخر» ص 47.

2-Sofia, Neahoua, Le « printemps arabe », séminaire : violence et médias, Institut d'études politiques de Lyon, 2006.

3- مفردة «الربيع العربي» توصيف صحفي مستعار وسريع ونوع من إعادة «طبخ» ودعم تصدير الديمقراطية والمشاريع منها «الشرق الأوسط الكبير» الأمريكي.

4- سلمان، بونعمان، فلسفة الثورات العربية: مقاربة تفسيرية لنموذج انتفاضي جديد، بيروت، مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012.

6- المرجع نفسه، ص 38.

5- حنا، أرندت، في الثورة، ترجمة، عطا عبد الوهاب، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، مركز الوحدة العربية، 2008، ص14.

8- Frédéric, Encel, Géopolitique du monde arabe, PUF, Editions, Paris, p15.2006.

9- Samir, Amine, « Le monde arabe avant 2010/2011 : des sociétés sous tension », Raison présente, n°181, 2012, pp.25-31.

10- Mills, Charles, W, « The Power Elite », New York, Oxford University Press, 1956.

11-مثال روزا باركس السيدة الأمريكية البسيطة ذات الأصول الإفريقية التي رفضت التخلي عن مقعدها في الحافلة لفائدة رجل أبيض كما تنص على ذلك قوانين «جيم كرو» العنصرية، اعتقلت مما تسبب في تفجير ثورة الحقوق المدنية الأمريكية التي غيرت الكثير في شكل المجتمع والسلطة في الولايات المتحدة الأمريكية.

12- John H, Hallowell, Les fondements de la démocratie, Les Editions inter- nationales, Paris, 1970.

13- جيلبر، الأشقر، «هل يستطيع الشعب إسقاط النظام والدولة لاتزال قائمة؟ تأمل في المعضلة الرئيسية للانتفاضة العربية»، مجموعة مؤلفين، الثورات العربية، عسر التحول الديمقراطي ومآلاته، إعداد وتنسيق محمد جمال باروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018، ص.33-42.

14- Lilian, Mathieu, « Un militantisme qui n'a pas de « nouveau » que le nom », in S/D Bruno, Frère ; Marc, Jacquemin, Presses sciences Po, 2013, pp.223-240.

16- الكبسي، كيمياء الربيع، ص 226.

17- Esther, Gelabert, « Le Printemps arabe en perspective », Cahiers de l'action, n°.39, 2013, pp.11-17.

18-زيغمونت، باومان، الحداثة السائلة، ترجمة، حجاج أبو جبر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط2، 2017.

19-آصف، بيات، الحياة سياسية، كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط، ترجمة، أحمد زايد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014.

20-حنا، آرندت، في الثورة، ص.66.

21- نجحت الثورات العربية في إطلاق عمليات «صنع» الدساتير، وتتالت التعديلات الدستورية بعيد شهرين من الإطاحة بن علي، أعلن الملك محمد السادس في خطابه يوم 9 مارس 2011 عن التنقيحات، شكل بعده مباشرة السلطان قابوس تعديلات دستورية ومنح مجلس الشورى صلاحيات مراقبة الحكومة والحد من سلطاته مع إجراءات اجتماعية بتاريخ 13 مارس، أعلنت الأردن أيضا عن تعديلات وكونت لجنة وطنية لإعداد القانون الانتخابي والأحزاب السياسية، وفي 15 أفريل طالب عبد العزيز بوتفليقة مراجعة الدستور وتكوين لجنة دستورية ، وفي البحرين أعلنت تعديلات دستورية بعد سنة كاملة بتاريخ 15 جانفي 2012.

22- غراهام، فولر، مستقبل الإسلام السياسي، ترجمة محمد محمود التوبة، مكتبات ونشر العبيكان، الرياض، 2006.

23- مايكل، هدسون، "نهضة أم سقوط؟ أزمة الدولة العربية»، مجموعة مؤلفين، الثورات العربية، عسر التحول الديمقراطي ومآلاته، إعداد وتنسيق، محمد جمال باروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2018.

24-رغم تجارب توافقية – قبل الثورات العربية-في كل من مصر وتونس، حيث تشكلت أرضية للحوار بين مختلف الفرقاء الوطنيين، لمناهضة التوريث ونقد نظام الحكم وكانت حركة كفاية التي تضم رموزًا فكرية من مختلِف الأطياف هي الحاضنة لهذا الحوار، وكذلك حركة 18 أكتوبر في تونس التي ضمت مختلف الأطراف السياسية (اسلامية وليبرالية ويسارية) مطالبة بالحريات ورفع القيود عن الفضاء العام.

25- جعل الرئيس بوش الديمقراطية في الشرق الأوسط من المواضيع الرئيسة في خطابه التنصيبي الثاني أمام الكونغرس مجادلا بأن الحرية في الولايات المتحدة تعتمد على نجاح الحرية في أراض أخرى، داعيا مصر والسعودية إلى تولي القيادة في عملية إنشاء أنظمة سياسية أكثر انفتاحا.

26-Denis, Bauchard, « Bilan du printemps arabe », 6è séminaire IHEDN de Bruxelles, 3 juillet, 2014.

27- Olivier, Roy, « L'islam politique, toujours en échec », Esprit, n°.5, 2015, pp.83-91.

28- Pierre, Rosanvalon, Le siècle du populisme, histoire, théorie, critique, Seuil, Paris, 2020.

29- Juan J. LINZ, «Transitions to Democracy », The Washington Quarterly, vol. 3, Issue 53 (1990), p. 158.

30- في حوار مع *(Stéphane Lacroix)* في إطار أيام التاريخ في معهد العالم العربي بتاريخ 26 /2020/2.

31- Rapport « Democracy index 2019 », The economist unit, The Economist, Lien : https://bit.ly/3mHMDmG

32- حنا، آرندت، في الثورة، ص48.

33- عبد الفتاح، ماضي «ما مستقبل التحركات العربية من أجل الديمقراطية؟ (مناقشة عامة)»، مجموعة مؤلفين، الديمقراطية المتعثّرة، تنسيق وتحرير علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،»1، 2014، ص 411-416.

34- Yadh, Ben Achour, Tunisie une révolution en pays d'islam, Cérès éditions, Tunis, 2017.

35- عبد الفتاح، ماضي، الديمقراطية المتعثرة، ص 412.

الإنتفاضات العربية والاستثمار في الإستقرار

- حقبة الربيع العربي
- الفواعل الدولية واستقرار المنطقة
- سياسة المحاور الإقليمية: الأمن الجماعي أو الموت الجماعي



الانتفاضات العربية والاستثمار في الاستقرار

ذ. هشام جعفر

مقدمة:

يجادل كاتب هذا المقال بأن هناك طلب متزايد منذ لحظة انفجار الربيع العربي على الاستقرار من الأطراف الفاعلة كافة -وطنية وإقليمية ودولية-في المنطقة العربية، مما يدفعها جميعاً للاستثمار فيه، إلا أن التنافس فيما بينها حول تحديد مضمونه ومحاولة فرضه والمقايضات المطلوبة له أحد الأسباب الأساسية وراء ما بات يعرف بـ «الإنهاك العربي».

يزعم البعض أنه بدون الوصول إلى حد أدنى من التوافق بين الفواعل الإقليمية على تحديد المقصود بمكونات الإستقرار، ستظل المنطقة في وضع تتهدد فيه مصالح جميع الأطراف؛ داخلية وخارجية، وإقليمية ودولية؛ وفي هذا التصور يعد مدخل الأمن الإقليمي الجماعي هو المدخل الرئيسي لتجنب «الموت الجماعي.»[36]

ويطرح البعض الآخر ضرورة استعادة الولايات المتحدة لدورها الفاعل في تحقيق الأمن، وذلك بعد انسحابها وتراجع اهتمامها بالمنطقة، في حين يناقش البعض كلاً من الدور الروسي الذي شهد تعاظم حضوره في قضايا ونزاعات المنطقة، ودور كلٍ من الاتحاد الأوروبي بدوله التي لم تصل إلى حد أدنى من التوافق حول تمثيل مصالحها، ودور الصين المتصاعد التي زادت شراكتها الإقتصادية دون الأمنية بما يعنيه من عدم رغبة في تورطها في صراعات المنطقة.

المشكل مع هذه التصورات أنها تغلب الفواعل الإقليمية والدولية في صياغة مفهوم الاستقرار وكأن المنطقة خواء، ومع قناعتي أن أحد التداعيات الهامة لحقبة الربيع العربي أنه جرى تدويل السياسات الداخلية، إلا أن هذا التدويل الذي زاد أكثر مما ينبغي قد ثبت فشله بما يستدعي البحث عن مداخل أخرى تساهم -مع الإقتراب الإقليمي /الدولي-في الوصول إلى الإستقرار المنشود من الجميع.

الإفتراض الأساسي وراء هذه المقالة: أن الإستقرار الذي غاب عن المنطقة بعد الإنتفاضات العربية يقع في مساحة تتقاطع فيها العوامل الداخلية مع الإقليمية والدولية، وأنه بدون خلق وإيجاد المساحات المشتركة التي تتناغم فيها هذه المستويات الثلاثة لن تستقر المنطقة على المدى الطويل.[37]

ولا يعني هذا بأية حال أننا لا ندرك الفروق الجوهرية بين دول المنطقة، والتي يمكن بها التمييز بين مجموعات متباينة، ولكننا نبتغي من هذا المقال الحديث عن الدلالات العامة المشتركة التي باتت هذه الإنتفاضات تلقي بظلالها على مفهوم الإستقرار: «فجميع البلدان المستقرة متشابهة، لكن جميع البلدان غير المستقرة تصبح كذلك بطرقها الخاصة».[38]

وتبقى نقطة أخيرة في هذه المقدمة؛ وهي أننا نتحدث عن تعميق الإستقرار على المدى الطويل، والذي يعني ضرورة الإهتمام بالعوامل الهيكلية والبنى العميقة التي يتأسس عليها هذا المفهوم، إلا أن هذه المرتكزات والأسس لا يمكن مناقشتها بعيداً عن مفهوم «فخاخ الإستقرار» الذي صاغه كاتب هذه السطور، ويقصد به تلك الساحة التي تتراكم فيها تناقضات مرتكزات الاستقرار -كما تقدمه الفواعل الداخلية والإقليمية والدولية- والتي تتغذى أساساً من المخاطر والمظالم ولا يتم معالجتها؛ فالسعي لتحقيق هدف الاستقرار قصير الأجل قد يأتي في بعض الأحيان على حساب الهدف طويل الأجل لتعميق الإستقرار، وحينئذٍ فإن الأنشطة التي تهدف إلى تحقيقه وتلبية الاحتياجات العاجلة غالبًا ما تفشل في معالجة القضايا الهيكلية، بل إنها تؤدي إلى تفاقم هذه القضايا الأساسية التي تسبب المظالم وتفاقم المخاطر.

أولاً: حقبة الربيع العربي

المدخل الذي أطرحه هنا هو ضرورة الإنطلاق من فهم أعمق لحقبة الربيع العربي وما خلفته من تداعيات وما أثارته من قضايا، وأنه بدون الوصول إلى هذا الفهم مع السعي للتعبير عنه وصياغته في مشاريع لإعادة بناء الدولة العربية المأزمة؛ فسيظل ما يحكم نظرة الفواعل الدولية للمنطقة هو: «الحد من الآثار السلبية لمشاكل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مناطق أخرى من العالم».

أ. سردية الانتفاضات العربية

يجادل كاتب هذه السطور بأن هناك سردية جديدة لانتفاضات الربيع العربي تعلن نهاية صيغ القرن العشرين وفي القلب منها دولة ما بعد الإستقلال والحركات السياسية الإسلامية والعلمانية التي استندت إلى إيديولوجيات شمولية، وأننا بصدد صيغ جديدة لم تتمأسس بعد؛ فقد غلب عليها الإحتجاج وافتقدت إلى بلورة قاعدتها الإجتماعية الحاضنة والدافعة لها.

القراءة التاريخية لانتفاضات الربيع العربي هي أننا أمام إعادة تشكل للتاريخ كله في المنطقة، فنحن أمام محطة تاريخية فاصلة: فالقديم قاد إلى الإنفجار، ولم يعد قادراً على تقديم استجابات لتحديات المجتمع والدولة؛ ولكن الجديد لم يتبلور بعد وهذه هي مهمتنا التاريخية كما أعتقد، واللحظة تمتلئ بالكثير والكثير مما يصب في المستقبل، وبمقدار قدرة الفواعل الإجتماعية على التقاط مقومات هذه اللحظة بمقدار ما سنكون على أول طريق الإستقرار.

أنا أدرك أن مشاريع الماضي المرتحل لم تكن مجرد صياغات وعبارات عابرة تحملها قوة السلطة بالمعنى المتسع لتعريف السلطة؛ إنها شكل أو مقترح للحياة ولطبيعة المجتمع بشبكة علاقاته، وهي خطاب وممارسة لتصورات وخيال سياسي واجتماعي واقتصادي، وتصور معرفي للحياة والدولة، تنبثق عنهما أعراف وتقاليد ومؤسسات ولغة وتصور للمجتمع ولأفراده، تصور للذات والآخر يعبر عن نفسه في قوانين وتشريعات ودستور وعلاقات إنتاج.

لذا فإن الحوار بين الجديد القادم والقديم المرتحل مسألة ضرورية لتحقيق الاستقرار؛ فنحن نعيش فترة انتقالية تستدعي ضرورة إدراك الزمن الانتقالي الذي يتسم بالطمأنة المتبادلة، وإدراك مصالح الجميع لدمجها بعناية في مشاريع الإصلاح.

إن سردية الانتفاضات العربية هي بحث عن عقد اجتماعي جديد يتم به إعادة بناء الدولة الوطنية بنخب جديدة، ويستند هذا العقد إلى مقومات ثلاثة: الحرية/الديموقراطية، والعدالة الاجتماعية/التوزيع العادل للموارد، وتحرير الإرادة الوطنية من الهيمنة الإقليمية والدولية. هذا الحلم قوته المحركة أجيال جديدة من الشباب مع حضور نسائي طاغٍ. هذا الحلم تؤيده شرائح اجتماعية متسعة إلا أنه في الوقت نفسه يثير هواجس ومخاوف فئات أخرى من تداعياته التي باتت حقيقة مؤكدة في بلدان مجاورة؛ ففي رأيهم أنه قوض الاستقرار السياسي والاقتصادي في عدد من الدول، وأشعل حتى الآن ثلاثة حروب أهلية، وترك ١٠ ملايين لاجئ معظمهم في سوريا ولبنان والأردن وتركيا، ويحاول البعض بهذا إلصاق عدم الاستقرار وتصاعد الصراعات بحقبة الربيع العربي.

هذا الحديث يغفل عددًا من الاعتبارات:

• **ضرورة التمييز بين جوهر الربيع العربي وبين عدم القدرة على إدارة مقتضيات الفترات الانتقالية،** الربيع العربي في موجتيه تطلع الشعوب العربية وخاصة الفئات الشابة منها للحرية والعدالة الاجتماعية والحكم الرشيد، واحتجاج على الفساد وسوء توزيع الدخل؛ هو تعبير عن تحول تاريخي في المنطقة يعلن نهاية الصيغ القديمة في السياسة والثقافة والاقتصاد والاجتماع، وبحث عن جديد لم يتبلور بعد؛ هو إعلان عن نهاية حقبة وبداية حقبة جديدة، فالمنطقة تعيش في طور انتقالي بين الحقبتين: القديم مرتحل والجديد لم يتمأسس بعد. ومن ثم فنحن نعيش مرحلة خلو العرش بتعبير «زيجموند باومان» في كتابه: «الحداثة والهولوكوست».

أما الفشل في إدارة الفترات الانتقالية فحدث ولا حرج ومن كل الأطراف؛ قوى التغيير لم تدرك طبيعة الزمن الانتقالي فلم تسع إلى بناء التوافقات فتعض عليها بالنواجذ؛ فنجاح مسار بعض الثورات لا يعد دائماً أمرًا مؤكدًا، وأحد محددات تحقيق الثورات أهدافها هو كيف تتصرف نخب التغيير. قوى الثورة المضادة-وطنيًا وإقليمياً-حركتها ولا تزال مصالحها الضيقة الآنية فأشعلت الصراعات في كل ركن.

• **نزاعات الفترات الانتقالية -عادة-تسودها الهواجس والمخاوف لا الحقائق والوقائع؛ ومن ثم فلا قدرة على بناء التوافقات المرحلية أو القطع مع الممارسات السياسية القديمة التي سبقت التغيير، ما** يميز الفترات الانتقالية هو انبعاث التناقضات المسكوت عنها؛ حين يتصاعد الجهوي/المحلي، والاثني، واللغوي، والطائفي، والمذهبي والديني، بالإضافة إلى المطالب الاقتصادية والاجتماعية، ومن دون تطوير مقاربات واقتراحات جديدة للتعامل مع هذه التناقضات فسيكون تحقيق الاستقرار أمرًا مستحيلًا.

نحن ندرك أن الإنتفاضات كانت لحظة كاشفة لمجمل أوضاعنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية؛ لكنها في الوقت نفسه تؤدي إلى تسريع العوامل والديناميات الكامنة والظاهرة وتدفع إلى التفاعل بأشكال وصيغ جديدة.

كما تتسم الفترات الانتقالية بطرح سؤال الهوية الوطنية؛ وقد أجمعت الدراسات أنه لا نجاح لتحول ديموقراطي وتحقيق للاستقرار على المدى الطويل دون التوافق على هوية وطنية جامعة. ومع قناعتي أن الإنتفاضات الديموقراطية العربية سوف تساهم في بلورة الهوية الوطنية كما يجري في لبنان والعراق، إلا أنه يجب أن نكون متنبهين لاستخدام معارك الهوية لتبرير الصراع السياسي وكذا محاولة بعض الهويات الفرعية الهيمنة على المشهد السياسي، مثل أكراد العراق، شيعة لبنان، مسيحيي مصر، سنة البحرين وشيعتها، أو أمازيغ المغرب العربي؛ ساعين لتحقيق بعض المكاسب الجزئية على حساب بناء الهوية الوطنية الجامعة. وفاقم الأمر؛ انبعاث الوعي بمشاريع متناقضة تثير حماسة جهات معينة وهواجس فئات أخرى مثل الحديث عن المشروع الإسلامي أو العثمانية الجديدة أو الهلال الشيعي.

في الفترات الانتقالية تهيمن الهواجس على الجميع لذا فلا حكم إلا بالتراضي؛ ويجب أن تكون هناك دائماً سياسات وخطابات الطمأنة لمواجهة الشعور بعدم الأمان على المصالح؛ مصالح الدول والفئات الاجتماعية، والهوية، والقوى السياسية والحزبية الأضعف، والأقليات العرقية والثقافية والمذهبية والدينية.

يتسم الطور الانتقالي العربي بأن الدولة باتت محل تساؤل بحيث يصير المطلوب بناؤها بإعادة التفكير فيها؛ فالتحدي الأساسي الذي تواجهه الجماعة الوطنية في كل قطر عربي هو إحداث تحول ديموقراطي ذا جوهر اجتماعي؛ أحد شروط نجاحه إعادة بناء الدولة؛ ولكن من خلال طرح صيغ جديدة لإعادة البناء. فقد انتهت صيغة دولة ما بعد الاستقلال، ويجري ذلك في ظل تحلل لمفهوم الدولة في مخيال المواطن العربي، وتبديد للرأسمال التاريخي الذي أنجز على مدار القرن الأخير في بعض الأقطار، والذي سمح بإنشاء عدد من المؤسسات ذات التقاليد الراسخة التي أدت لقيام الدولة بأداء وظائفها باستقلال عن توجهات النظام السياسي، بحيث بتنا الآن أمام معضلة تصيب معظم الدول العربية وهي أن استمرار

الدولة مرهون باستمرار النظام السياسي الحاكم، خاصة في ظل تحلل الدولة الوطنية إلى عناصرها الأولية من طائفية وقبلية وإثنية وجهوية ومذهبية.

نقطة الانطلاق -إذن- في التعامل مع الزمن الانتقالي هي أنه مرحلة مؤقتة تمهد لطور جديد، لذا يجب ألا يحكمها منطق المباراة الصفرية بين القديم والجديد؛ ولكن المساومات والمفاوضات والوصول إلى نقاط وسط تدمج مصالح الأطراف الفاعلة في الصيغ المطروحة، وأزعم أن الدول التي استطاعت أن تحقق قدراً من الاستقرار مثل المغرب وتونس اتبعت استراتيجيات مختلفة في هذا الصدد: فالمغرب دمج عدداً من المطالب الإصلاحية في النظام القائم، إلا أنه لا يمكن المراهنة علي تعميق الاستقرار على المدى الطويل دون استيعاب أكثر اتساعاً للمطالب الاجتماعية في بنية النظام، أما تونس فقد مرت تجربتها بمرحلتين والثالثة تعيد طرح سؤال الاستقرار مرة أخرى: الأولى بنيت على توافق بين قوى التغيير الأساسية؛ قومية وإسلامية ويسارية، والثانية على اتفاق بين المعتدلين من النظام القديم (السبسي)، والقوى الإسلامية الأساسية (النهضة)، أما الخبرة المصرية فتقدم لنا درسا آخر؛ فقد سعي نظام 3/7 إلى استعادة الاستقرار عندما صاغ وامتلك سردية حكمت نظرته إلى ما جرى في انتفاضة يناير 2011؛ ووفق هذه السردية رسم اتجاهات بناء الاستقرار المنشود التي كان جوهرها ليس استعادة لحظة ما قبل يناير بمعالجة تداعياتها على الدولة المصرية؛ فهو يملك رؤية نقدية لما قبل يناير، جوهرها: ضرورة القضاء ومنع كل المقدمات التي أدت إليها، وساعده في ذلك، بالإضافة إلى دول الخليج الداعمة، تسرب شعور بالفوضى لدى فئات اجتماعية متسعة بما أوجد دعماً شعبياً لسرديته، وهنا يجب التنبه إلى أن الفوضى هي عدو الزمن الانتقالي، وعندما يضطر الناس للاختيار بين الفوضى وأي شيء آخر، فسيختارون أي شيء آخر[40] إلا أن دراسة حديثة لمبادرة الإصلاح العربي في تقويمها لهذا النموذج تنتهي إلى خلاصة: «لقد تم بناء استقرار الأمن والاقتصاد الكلي في مصر مؤخراً على أسس ضعيفة، كشفت عن هشاشتها جائحة كوفيد19-. وبالتالي عادت البلاد الآن إلى نُقْطَة البِدَايَة، في موقفٍ يشبه إلى حد بعيد ما كانت عليه قبل ثورة 2011: مستقرة في الظاهر، ولكن في الداخل ثمّة مشكلات بنيويّة عميقة ومظالِم اجتماعيّة محتدمة، مع استنفاد كل ما يمكن أن يخفّف من حدّتها.»[41]

أما دول الموجة الثانية من الربيع العربي في نماذجه الأربعة، فلم تستطع أن تصل حتى الآن إلى صيغ توافقية بين القديم والجديد، ولا تزال التجاذبات بينها يحكمها منطق المباراة الصفرية وإن بدا غير ذلك كما في السودان، أو الالتفاف على مطالب الإصلاح كما في الجزائر والعراق، أو صم الآذان كما في لبنان.

ب. مكونات تعميق الإستقرار

إذا كان المكون الأول للاستقرار طويل المدى هو إدراك طبيعة الطور الإنتقالي بالوصول إلى صيغ توافقية بين القديم والجديد لإعادة بناء الدولة على أسس جديدة، فإن المكون الثاني هو دمج

الديموقراطية في المطالب الاجتماعية والمعيشية لجمهور المواطنين؛ فهذا الدمج مكون أساسي للشرعية كما طرحته الإنتفاضات العربية، وهنا نقطة جديرة بالنقاش: تحقيق الأمن دون التنمية قد يؤدي إلى نوع من الإستقرار على المدى القصير فقط، ولكنه لن يعالج المطالب الشعبية بالحصول على الفرص الإقتصادية والكرامة. وعلى العكس من ذلك، فإنه من دون ضمان الأمن تكون المبادرات الاقتصادية للحكومة عُرضة لتهديدات متزايدة من العنف خارج نطاق القانون– وليبيا مثال على ذلك.

إن النمو الإقتصادي القوي ليس بالضرورة مؤشراً قوياً للتنبؤ بالإستقرار (تدلنا خبرتا تونس ومصر ما قبل الانتفاضات على ذلك)، وبالمثل لا يرتبط النمو الاقتصادي المنخفض دائمًا بعدم الإستقرار، ولكن ما تهمله مؤشرات النمو هو التفاوتات بين المواطنين وتوزيع الثروة، إلى جانب رضا الجمهور، ومستوى الخدمات، والرعاية الصحية، والمياه النظيفة، والسكن الميسور التكلفة، وحرية الآراء السياسية.[42]

هنا يصبح التعليم أحد مكونات الإستقرار، لأنه إذا كنت جادًا بشأن تغيير الاقتصاد وتدريب الناس على العمل في القرن الحادي والعشرين، فهذا هو المكان الذي يتعين عليك البدء به، ويرتبط بالنمو الاقتصادي والتعليم «التزايد في أعداد الشباب» الذي يعني المزيد والمزيد من الشباب والشابات في الاقتصادات التي لا يمكن أن توفر لهم وظائف منتجة، أو دخولاً مجدية للفرد؛ بما يجعل أية خطابات عن الاستقرار دون النظر إلى أوضاعهم لا معنى لها.[43]

ولا يمكن أن نترك هذا المكون دون أن نشير إلى أن تركيز الجمهور العربي على ضرورة تحسين الظروف المعيشية اليومية لا يعني أنه غير مهتم بتحسين الحكم أو أنه يرفض الديمقراطية. لا يعتقد العرب -كما أشار الباروميتر العربي في استطلاعاته- أن الديمقراطية سيئة بطبيعتها. وبدلاً من ذلك، فقد تبنوا نهجًا قائمًا على النتائج تجاه الديمقراطية، نهجًا لا يوفر الشرعية وحكم القانون فحسب، بل أيضًا الظروف الاجتماعية والاقتصادية المزدهرة.

دمج الإستقرار بالديموقراطية

وهو المكون الثالث من مكونات تعميق الإستقرار؛ في هذا الصدد، لم تعد الفواعل الدولية والإقليمية وبالطبع النظم الحاكمة العربية تنظر إلى الديمقراطية والاستقرار على أنهما وجهان لعملة واحدة، أيقظت هذه الفواعل مصالحها الأمنية وعادت إلى الاستقرار باعتباره الخيار العقلاني الأكثر تفضيلاً في المنطقة على حساب الديمقراطية المتقلبة حديثًا، ويبدو أن إحدى الاستراتيجيات التي باتت تهيمن عليهم أنه من الأفضل أن تتوافق مع من هو في السلطة -أيا كان- من أجل مواصلة التعاون الأمني، وهكذا تستعيد هذه الفواعل توجهها وخطواتها العملية، لأنها تعتبر أن الحكم الاستبدادي في سياق ما بعد «الربيع العربي» أقل شرًا عند مقارنته بالاضطرابات المحتملة، وفشل الدولة، والراديكالية العنيفة.

صحيح أن الربيع العربي أثبت في بدايته أن الأمر لم يعد كذلك، إلا أن تداعيات الموجة الأولى ألقت بظلالها على هذا، ثم جاءت الموجة الثانية لتؤكد أن: الأوتوقراطية، مهما بدت «مستقرة»، غير مستدامة، وأنه لا يمكن كبح النضال من أجل الحرية والكرامة والديمقراطية، والطريق إلى الاستقرار على المدى الطويل في المنطقة هو من خلال التزام ديمقراطي طويل الأمد، فالربيع العربي جاء -كما قدمنا-تتويجاً لإخفاقات النخبة الحاكمة في بناء الدولة وبناء التوافق. لقد أعلنت المظاهرات واسعة النطاق التي قادها الشباب المحبطون عن موت المبادئ التي قامت عليها دول المنطقة، وأظهرت كذلك حدود الإكراه والمركزية والمحسوبية في هيكل الحكم في المنطقة، وكشفت أيضا عن انخفاض مستويات الإلتزام بهياكل الدولة والعقود الاجتماعية القائمة.

الأمر المهم الذي كشفته الانتفاضات هو إدراك أن الدول لم تعد الفاعل الوحيد في المنطقة، ومن هنا تم تقديم الديمقراطية التوافقية كبديل لاستيعاب كافة المجتمعات في خطة شاملة لتقاسم السلطة، كما أن الحكومات التي تحكم من خلال القوة الوحشية، دون أي شرعية في نظر سكانها، أو محاولة القضاء على مكونات ما دون الدولة، هي في النهاية نظم غير مستقرة وغير موثوقة. يستخلص البنك الدولي في أحدث تقاريره عن بناء السلام في بلدان الصراع الأربعة -ليبيا وسوريا والعراق واليمن: «قد لا يكون للإجماع الاجتماعي المفترض لصالح دولة مركزية أي أساس، نظرًا لغياب الثقة في أن مثل هذه الدولة ستكون خاضعة للمساءلة وشاملة».[44]

وإذا تخيلنا أن في تغليب الاستقرار على الديموقراطية؛ قضاء على الإرهاب فإن المتغير الوحيد الذي ارتبط بشكل ثابت بعدد الإرهابيين كان مؤشر بيت الحرية للحقوق السياسية والحريات المدنية؛ وفيه أن البلدان التي تتمتع بقدر أكبر من الحرية كانت أقل عرضة لتكون مسقط رأس الإرهابيين الدوليين.[45]

تقدم بعض الدراسات ثلاثة تفسيرات لتراجع اهتمام بعض الفئات الاجتماعية العربية بالديموقراطية مدعومة بنتائج الباروميتر العربي: تراجع تصورات السلامة والأمن وخاصة على المستوى الشخصي، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، وتصور متزايد لعدم المساواة بسبب تزايد الطائفية والفساد.[46] وأتساءل مع هذه الدراسات هل استطاعت الدول التي شهدت نكوصاً عن الديموقراطية للقمع، أو تلك التي شهدت التفافاً على المطالب الديموقراطية؛ هل استطاعت أن تضمن لمواطنيها هذه العناصر الثلاثة؟

ثانياً: الفواعل الدولية واستقرار المنطقة

جاءت الانتفاضات في لحظة يشهد فيها هيكل القوة في النظام الدولي تغيراً؛ مع إعادة صياغة لعلاقات الفواعل الدولية الكبرى بالمنطقة حيث الصعود الصيني الذي زاد من علاقاتها الاقتصادية دون الأمنية مع المنطقة، مع انسحاب أمريكي، وتعزيز النفوذ الروسي، وانقسام أوروبي حول كيفية الحفاظ على مصالحها.

أ. أثر الإنسحاب الأمريكي

للولايات المتحدة مصلحة قوية في ضمان عدم وجود قوة في هذه المنطقة -سواء كانت دولة أو غير دولة-لديها الإرادة والقدرة على مهاجمة الولايات المتحدة مباشرة أو تهديد أمن الكيان الصهيوني. على هذا النحو، عملت الولايات المتحدة بشكل تقليدي لضمان عدم سيطرة أي كيان واحد عسكرياً على مساحة اليابسة الأوراسية الأوسع نطاقاً، والتي يشكل الشرق الأوسط جزءًا منها، لأن مثل هذه القوة ستشكل بطبيعتها تهديدًا عسكريًا مباشرًا.

ومنذ فترة طويلة؛ كانت للولايات المتحدة أهداف رئيسية تتعلق بالأمن القومي خاصة بالشرق الأوسط: يجب الاستمرار في استخراج موارد الطاقة في المنطقة، ويجب أن تكون قادرة على الإنتقال بحرية إلى المستهلكين، والإستقرار الإقليمي ينبغي دعمه، وينبغي ضمان أمن «إسرائيل».

تتطلب هذه الأهداف أن تسعى الولايات المتحدة إلى منع أي سلطة، إقليمية أو خارجية، من السيطرة على قرارات الإنتاج المحلية -وهو قلق يصبح ضغطًا فوريًا إذا كانت تلك القوة خصمًا أمريكيًا.

لعقود من الزمن؛ سعت الجهود الأمريكية لتعزيز الاستقرار والحفاظ على الوضع الإقليمي السائد. ولهذه الغاية، طُلب من الولايات المتحدة مرارًا المساعدة في حل الأزمات المحلية، وقيادة المفاوضات الدبلوماسية، والحفاظ على توازن القوة العسكرية الإقليمية المحسوبة بعناية، وردع العدوان على الهيمنة الإقليمية الطموحة. وبالنظر إلى التقلبات الكامنة في المنطقة والأسلوب الدبلوماسي المفضل لدى زعمائها، فقد تطلب ذلك من الإدارة بعد الإدارة تكريس قدر غير متناسب من أثمن مواردها، والوقت الشخصي والاهتمام الشخصي للرئيس الأمريكي.

من منظور شركاء الولايات المتحدة التقليديين في المنطقة، غير كل من الرؤساء الأمريكيين الثلاثة الأخيرين عناصر طويلة الأمد في سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط. لقد تصرف الرئيس بوش لتقويض الوضع الراهن بدلاً من إعادة فرضه، وأدى إخفاقه في التنفيذ إلى تقويض الثقة الإقليمية في الكفاءة الأمريكية. غالبًا ما تخلى الرئيس أوباما عن الدور القيادي الإقليمي الفريد للولايات المتحدة، وعندما تولى القيادة، فعل ذلك في اتجاهات اعتقدوا أنها غير حكيمة ومخالفة للمصالح المتبادلة. والآن فإن ترامب أجبرهم على التساؤل عن المدة التي ستبقى فيها الولايات المتحدة ملتزمة بحماية موارد الطاقة في المنطقة والممرات البحرية التي تدعم أسواق الطاقة العالمية. على الرغم من احتجاجات السفراء والجنرالات الأمريكيين، يبدو أن الولايات المتحدة صارت على الطريق الذي سلكه البريطانيون بعد الحرب الثانية، وينتهي هذا الطريق بالانسحاب الإستراتيجي، سواء اعترف صانعو السياسة الأمريكيون بهذا أم لا. كيف سيبدو الإقليم في غياب قيادة أمريكية واضحة ومقنعة؟ ستكون موارد الطاقة في المنطقة أقل أمانًا، سوف تشعر إيران بحرية أكبر في الإقليم، وسوف تغري تركيا بتطلعاتها، وستنمو القوة النسبية

للقوى الخارجية مثل روسيا والصين، وستسعى الجهات الإقليمية الفاعلة لتعزيز مصالحها الخاصة؛ مما يزيد التنافس بينها.

وبناءً على هذا التصور والتحضير لهذا المستقبل، فإن حكام المنطقة يبنون قدراتهم الأحادية بشكل متزايد، ويبدأون في استخدام تلك القدرات لزيادة مواقفهم المتعلقة بالعلاقة إلى أقصى حد، وإقامة علاقات جديدة داخل المنطقة ومجالات نفوذهم في الخارج القريب، والتحوط لشراكاتهم مع الولايات المتحدة من خلال توسيع العلاقات مع القوى العالمية مثل الصين وروسيا، أو القوى الإقليمية كإسرائيل- كما ظهر في اتفاقيات التطبيع مؤخرا. وستجعل هذه الديناميات المنطقة أقل استقراراً.

مرة أخرى، ظلت جميع عناصر القوة الأمريكية في المنطقة ثابتة نسبيًا، لكن التاريخ الحديث دفع حكامها إلى التشكيك في الإرادة الأمريكية للقيادة. هذا السؤال أصبح بارزًا بما يكفي لدرجة أنه أدى إلى إدراك متزايد للانسحاب الأمريكي. وقد أدى هذا التصور إلى دفع الإجراءات التي قوضت بشكل متوقع المصالح الأمريكية القديمة من خلال تهديد أمن الطاقة والاستقرار الإقليمي، والترحيب بالمنافسين العالميين للولايات المتحدة.

إن المفاهيم حول خروج الولايات المتحدة الوشيك من الشرق الأوسط لا تحركها حالة من عدم اليقين بشأن القدرات الأمريكية، بل من الشكوك حول التزام الولايات المتحدة.[47]

ب. الصعود الصيني قوى الإصلاح في المنطقة

يمكن الحديث عن أثر الحرب الباردة الجديدة بين الولايات المتحدة والصين على استقرار المنطقة التي ستشهد مزيداً من تفشي الصراعات بها خاصة بعد كورونا،[48] إلا أنه يمكن الحديث عن مسارات أربعة ربما تأخذها علاقة الصين بحركة التغيير الجارية في المنطقة:[49]

إعادة صياغة معايير الاحتكام

كتبت سابقاً أن «الحركات الاحتجاجية على مدار العقدين الماضيين في جوهرها مطالبات بأن تحكمنا سلطة معيارية أفضل وأكثر وعداً بالكرامة والتحرر الإنسانيين. هناك رفض معياري للعبودية والعنصرية، واللامساواة والتفاوتات بين البشر، والتمييز أياً كان نوعه، وللحرب ...إلخ.»[50]

الصراع حول أي المعايير يجب أن تحكم البشر في قلب الصراع الصيني الأمريكي، صحيح أن كلاهما يميل إلى العمل وفقًا للمعايير المعمول بها عندما تناسب مصالحهما، ويتجاهلان بسرعة المبادئ الأساسية للنظام عندما يكون ذلك مناسبًا.

بالتأكيد سيزداد تأثير الصين على صنع المعايير الدولية: فعلى طول طريق الحرير BRI -مثالاً- ومع تطور المزيد من سلاسل التجارة والإمداد حول الصين، سيسمح لها بتشكيل المعايير العالمية.

في القلب من الصعود الصيني شراكة استراتيجية مع روسيا، فمعارضتهم للنظام الدولي بقيادة الولايات المتحدة توحدهما، ويشمل ذلك معارضة قوية للنظام الليبرالي، ومن خلال أصوات دول طريق الحرير ستحاول الصين بشكل متزايد تشكيل المعايير والمفاهيم على المستوى العالمي. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يزداد استخدام عملتها وتكنولوجيتها، بما في ذلك المراقبة، في جميع أنحاء العالم.

إن مناهضة المعايير الصينية الروسية للقيم والممارسات الديموقراطية وحقوق الانسان، يضاف إليها القضاء على التعدد العرقي والديني للأقليات عبر معسكرات إعادة التأهيل كما في إقليم تركستان الشرقية؛ وصحيح أن الولايات المتحدة لا تقدم دعماً واضحاً لبناء نظم ديموقراطية مستقرة، لكن هل يمكن أن تستفيد قوى التغيير من التنافس الأيديولوجي الصيني الأمريكي لبناء الحكم الرشيد؟

1.الإستقرار: حكمت علاقة القوى الكبرى بالمنطقة، بعد انتهاء الحرب الباردة، منطق الحفاظ على الوضع القائم، وقد مثل تدخل الرئيسين بوش الابن -بعد هجمات سبتمبر 2001-وأوباما -أثناء انتفاضات الربيع العربي-استثناء من ذلك. بعبارة أخرى؛ هناك طلب من الفاعلين الدوليين جميعاً على الاستقرار في المنطقة، ولكن لم يكن بوسعهم التركيز على الترويج لبنية أمنية جديدة في المنطقة، بل على الاحتواء الجغرافي لانعدام الأمن الإقليمي. وبعبارة أخرى، بات عليهم أن يقبلوا «زمن الاضطرابات» العربي المستمر باعتباره ظاهرة تاريخية، والتي يكون للجهات الخارجية تأثير محدود للغاية عليها، إن وجدت أي تأثير على الإطلاق.

على الرغم من أن الشرق الأوسط لا يعتبر مجال التأثير الجيوسياسي الأساسي للصين، فإن المنطقة ذات أهمية أكبر لبكين من أي وقت مضى. تنظر الصين الآن إلى الشرق الأوسط على أنه امتداد لأطرافها، وتسعى إلى تطوير العلاقات مع دول المنطقة لتأمين واردات الطاقة، وتأمين الصادرات عبر الطرق التي تمر عبر المنطقة، وعلى المدى الطويل زيادة نفوذها الإقليمي وطرد الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

ولكن يجب تقييم آفاق نجاح BRI في الشرق الأوسط في سياق السمات والقضايا والتحديات الدينية والثقافية الخاصة بالمنطقة؛ وتشمل الدين الإسلامي ونظام القيم الثقافية، والفجوات الطبقية الاجتماعية، والمشاكل العرقية والدينية، وتمتد إلى عدم معرفة الصينيين باللوائح المحلية وكذلك النزاعات العمالية والتجارية.

إن المفتاح الأساسي لنجاح مبادرة BRI هو الإستقرار في الشرق الأوسط، وهو هدف يبدو أنه يتجاوز القدرة الجيوسياسية للصين، فكلما انخرطت بكين اقتصاديًا في المنطقة، زاد تعرضها لعواقب عدم الاستقرار الإقليمي والمحلي، ولضمان نجاح مبادرة BRI، يجب على الصين أن تساهم في تسوية النزاعات في الشرق الأوسط، فهل لديها القدرة على فعل ذلك؛ حتى وإن امتلكت الإرادة السياسية وهي: «ثقيلة الوزن اقتصاديًا، مع خفة وزن دبلوماسي، ووزن ريش عسكري» في الشرق الأوسط -كما أشارت دراسة

حديثة لمؤسسة راند.

2. حوكمة المؤسسات: على عكس الاستثمارات من الغرب أوروسيا، غالبًا ما تنظر الدول المتلقية إيجابياً إلى التعاون مع الصين والقروض منها، لأنها لا تأتي بشروط مرفقة. فالصين لا تصر على الشفافية أو المعايير الديموقراطية أو التحرر الاقتصادي كما يفعل الغرب، كما أنها لا تدعو إلى تنازلات سياسية فورية كما تفعل روسيا. الصين ونهجها المتمركز حول الدولة يعزز الأنظمة القائمة. ومع ذلك، فقد أثبتت العديد من الأنظمة عبر أوراسيا أنها غير فعالة وفاسدة، وبالتالي تزرع بذور عدم الاستقرار في المستقبل. علاوة على ذلك، غالبًا ما تكون الصين غير راغبة في الاعتراف بأن الاستدامة والنمو طويل الأجل في أوراسيا-من خلال إنشاء الحزام-يتطلب إصلاحات مؤسسية.

3. التفاوتات الإجتماعية/ الإقتصادية: من خلال خبرة التعامل الصيني في أوراسيا؛ تدور اهتمامات الخبراء والشعب حول ثلاث قضايا أساسية: أولاً، يُنظر إلى الاعتماد على الصين على أنه يدعو إلى المخاطرة ويؤدي إلى تفاقم التفاوتات القائمة؛ وثانياً، التعاون مع النخب المحلية الفاسدة قوض سمعة الصينيين لدى المستثمرين والمراقبين المحليين؛ وأخيرًا، تكشف الكثير من التعليقات عن شكوك أساسية حول الصين؛ إذ يخشى العديد من السكان الأوراسيين من أن الوجود والاستثمارات الصينية تخدم الأموال الصينية أكثر من المصالح الوطنية. كما أن قيام الشركات الصينية المملوكة للدولة بتعيين مواطنين صينيين للعمل في مشاريع خارجية على حساب توفير فرص عمل محلية؛ يرجح أن تتفاقم التوترات بين العمال الصينيين والمجتمعات المحلية. وفي سيناريو افتراضي قد تتحول تلك التوترات إلى العنف الذي يترجم في استهداف المنشآت الصينية بالنهب أو التدمير، ومع ضعف قوات الأمن المحلية قد يؤدي ذلك إلى تدخل الصين عسكريا باستجابة سريعة لحماية المصالح الاقتصادية الصينية في المنطقة.

ج.عودة النفوذ الروسي

علاقة روسيا بالمنطقة الآن تحددها مجموعة من الإعتبارات: رؤية القيادة الجيوستراتيجية لوضعها على المسرح الدولي مستحضرة بالطبع الميراث التاريخي القيصري والسوفيتي، بالإضافة إلى علاقتها بالقوى العظمى في النظام الدولي وخاصة الولايات المتحدة. إن الإرتباطات الروسية الحالية في الخارج مدفوعة بمزيج من المصالح الجيوستراتيجية للدولة الروسية التقليدية، والطموحات السياسية العالمية والأنماط السلوكية الموروثة من الاتحاد السوفياتي، والمنظورات والدوافع الخاصة لنظام بوتين.[51]

كان اهتمام روسيا -بعد انهيار الاتحاد السوفيتي مباشرة-يتركز على جوارها، ولكن في ظل فلاديمير بوتين -وخاصة منذ بداية فترة رئاسته الثالثة في عام 2012-ازدادت طموحات موسكو العالمية بشكل مطرد، بما في ذلك المناطق غير المستقرة في المنطقة العربية ونصف الكرة الغربي. تبقى الموارد المحدودة التي يمكن لروسيا تخصيصها للالتزامات الأجنبية قيداً على توسع وجودها العالمي مقارنة بالولايات

المتحدة أو الصين أو الاتحاد الأوروبي.

وفي ظل حكم بوتين منذ عام 2000 ارتبطت سياسات النظام وثيقًا بالتاريخ الشخصي لبوتين، وترجم ذلك في سياسات النظام الخارجية: فالكرملين يعتقد أن الطريق لاستعادة هيبة ونفوذ روسيا يكمن في تقويض النظام القائم على القواعد التي أنشأتها الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى. كان بوتين حريصًا على مواجهة أو عدم تشجيع «الثورات الملونة» أو ما يسمى انتفاضات الربيع العربي، التي لا يعتبرها تعبيرات مشروعة عن المعارضة.

يرى الكرملين أهمية الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للمصالح الروسية وإحياء دور روسيا كقوة رئيسية؛ لكنه أكثر انتقائية وحذراً في تدخلاته، وأكثر استعدادًا للقبول لإشراك القوى الأخرى، إدراكًا لضعف موارده؛ فانخراط موسكو في المنطقة تحركه أهداف جيواستراتيجية واقتصادية وسياسية عالمية وحتى دينية. بسبب الجغرافيا الروسية. كان قادة الكرملين ينظرون دائمًا إلى البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي على أنهما مهمان لمصالحهما الأمنية، وكان لدى الأرثوذكسية الروسية تطلع دائم للمنطقة باعتبارها مسقط المسيح عليه السلام. المنطقة مهمة لصناعات النفط والغاز الروسية ومبيعات الأسلحة، وحققت روسيا نجاحات اقتصادية أخرى في المنطقة حيث أوجدت لها منافذ أخرى للتحايل على العقوبات الغربية عليها.

1. أدوار روسيا في المنطقة

لم تختلف أهداف الرئيس بوتين تجاه الشرق الأوسط كثيراً عن أهداف الاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة؛ وتشمل هذه الأهداف: (1) تقويض دور واشنطن في المنطقة من أجل تعزيز دور موسكو؛ (2) منع القوى الإسلامية في المنطقة من أن تزداد قوة بما يكفي لدعم صعود المعارضة الإسلامية في روسيا، أو الجمهوريات السوفيتية السابقة الأخرى؛ و (3) السعي للتعاون الاقتصادي مع الشرق الأوسط على الرغم من التنافس في كثير من الأحيان في مجال البترول.

ومع ذلك لم يتضح المدى الكامل لطموحات بوتين في الشرق الأوسط إلا بعد بداية الربيع العربي في عام 2011، والتدخل الروسي في سوريا الذي بدأ في عام 2015؛ ولكن هذا التدخل عكس سياسة روسيا الخارجية تجاه المنطقة في ظل الرئيس بوتين فمنذ بدء حكمه مطلع القرن كان الإعراض عن دعم قوى التغيير والإقبال على دعم قوى الوضع الراهن في المنطقة هو السمة الغالبة لسياسته الخارجية. ورغم أن وساطة روسيا ودورها المتصاعد في صراعات المنطقة قد لا تؤتِ ثمارها في حل أحد تلك الصراعات، إلا أن استمرارها يسمح لها بلعب دور دبلوماسي مهم في المنطقة، لا سيما مع الانسحاب الأمريكي.

2. حدود الدور الروسي

حتى إذا ظلت الظروف في الشرق الأوسط مواتية لموسكو، فقد تؤدي المشكلات الأكبر في أماكن أخرى إلى تقييد قدرة موسكو على الاستفادة من هذه الظروف. وتشمل هذه الاحتمالات التأثير المزدوج لزيادة إمدادات النفط من الصخر الزيتي وقلة الطلب على النفط بسبب زيادة توافر البدائل المتجددة؛ الاضطرابات بين السكان المسلمين المتزايدين في روسيا؛ مخاوف جغرافية سياسية أكبر تنبع إما من الحاجة إلى استيعاب الغرب في مواجهة الصين أو الصين في مواجهة الغرب، أو -الأكثر إثارة-أزمة سياسية في روسيا ناشئة عن فترة ما بعد بوتين. والأكثر من ذلك أن أيًا من هذه المشكلات يمكن أن تنشأ حتى لو تراجع دور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

وبرغم المصالح الروسية الواضحة في المنطقة؛ فلا تمتلك موسكو الرغبة أو القدرة على تحمل عبء الهيمنة في المنطقة. ومع النظر إلى روسيا على أنها وسيط قوي ملتزم بالاستقرار في الشرق الأوسط يظل دورها مقيداً بقدراتها الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية المحدودة.

إن التحدي الذي يواجهه الكرملين في المنطقة سيكون كيفية تحويل نجاحاته العسكرية الأخيرة في سوريا إلى تأثير سياسي أكثر استقرارًا من خلال بناء نظام للأمن الجماعي تسيطر عليه روسيا أو تلعب فيه الدور الأساسي. لكن من غير المحتمل أن يظهر مثل هذا النظام في أي وقت قريب بسبب عدد من العقبات الهائلة التي تدركها موسكو تمامًا:

أولاً: مثل هذا النظام للأمن الجماعي الإقليمي يتطلب مشاركة دول المنطقة العربية وغير العربية ابتداءً بتركيا وإيران؛ مع معالجة وضع اسرائيل فيه؛ ويصعب تحقق هذا الهدف لا سيما مع دخول تل أبيب عبر التطبيع على صراعات المحاور الإقليمية في المنطقة بشكل مباشر وليس من وراء ستار.

ثانياً: انقسام العالم العربي وصعوبة التوفيق بين دوله، كما تجلى في الأزمة الخليجية الأخيرة التي أصابت مجلس التعاون الخليجي بالشلل التام، وكما استقر في جامعة الدول العربية التي جعلتها قدراتها المؤسسية المحدودة والتناقضات الواضحة بين أعضائها أقل ملاءمة لتكون بمثابة نموذج أولي لهذا النظام.

ثالثًا: حتى لو تمكنت موسكو وشركاؤها بطريقة ما من بناء نظام أمن جماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فستظل قدرته محدودة على مواجهة التهديدات والتحديات من الجهات الفاعلة من غير الدول، والتي من المرجح أن تشكل الأجندة الأمنية للمنطقة في السنوات القادمة. إن مفهوم الترتيب الجديد للويستفالين (نسبة لمعاهدة ويستفاليا حيث النزوع للدولة القومية) للشرق الأوسط لا علاقة له بالواقع على الأرض؛ فمع ضعف احتمالية انتهاء أزمات بناء الدولة في العالم العربي قريباً، تبقى فكرة نظام الأمن الجماعي الشامل في المنطقة رائعة من الناحية النظرية، إلا أنه يصعب تحقيقها عمليًا.

وأخيرًا: موسكو كغيرها من اللاعبين غير الإقليميين في المنطقة لم تركز على الترويج لبنية أمنية جديدة بل على الاحتواء الجغرافي لانعدام الأمن الإقليمي، وبعبارة أخرى، مهما بلغ قدر تأثير موسكو في المنطقة لا مفر أمامها من القبول بـ «زمن الاضطرابات» العربي المستمر باعتباره ظاهرة تاريخية محددة سلفًا، وتأثير الجهات الخارجية عليها محدود للغاية. هدف موسكو-والدول الكبرى-لن يكون، بحال، محاولة «إصلاح» المنطقة، ولكن الحد من الآثار السلبية لمشاكلها على مناطق أخرى من العالم.

د. الاتحاد الأوربي: التوازن بين منطقي العواقب والملائمة

كانت الانتفاضات العربية -في موجتها الأولى-بمثابة تحول كبير في تحديد أولويات سياسة الجوار الأوروبية. ابتعد الاتحاد الأوروبي عن حسابه قصير الأجل لمصالح الأمن المادي، مثل منع الصراع وإقامة تحالفات مستقرة، إلى توجه طويل المدى يتضمن سياسة محفوفة بالمخاطر لتعزيز الديمقراطية.[52]

اتسم توجه الاتحاد الأوروبي تجاه الجوار الجنوبي قبل عام 2011 بمعضلة بين الاستقرار في الاتحاد الأوروبي وأهداف التحول إلى الديمقراطية؛ لقد أعطت الأولوية للسلطوية المستقرة كأفضل مسار للعمل لتكون أولاً بمثابة حاجز ضد التطرف الإسلامي والهجرة غير الشرعية، وثانياً كضمان للمصالح الاقتصادية والأمنية للكتلة، بما في ذلك التدفق المستمر للنفط والحفاظ على أسلوب الحياة مع إسرائيل.

أعادت التطورات بعد الربيع العربي معضلة الديمقراطية التقليدية والأمن وألقت بظلال على الأساس المعياري والدور الاستباقي للاتحاد الأوروبي؛ كانت نسخة سياسة الجوار الأوروبية التي صدرت في عام 2011 قد حددت استراتيجية ثلاثية الأبعاد: بناء ديمقراطية عميقة، وتأمين التنمية الاقتصادية، وتسهيل الاتصال بين الأفراد؛ وذكرت «كاثرين أشتون» في كلمتها أمام البرلمان الأوروبي في 27 سبتمبر 2011: «ردنا مبني على ضرورة الاعتراف بأخطاء الماضي والاستماع دون فرض. نحن نفعل ذلك بالضبط ويتطلب المثابرة والالتزام المستمر. يجب أن يترجم النجاح إلى ما أسميه «الديمقراطية العميقة». عند هذه النقطة، كان الاتحاد الأوروبي قد حدد شروطاً إيجابية تحت عنوان «المزيد مقابل المزيد»، حيث كان من المقرر أن تؤدي المزيد من الإصلاحات إلى تقديم المزيد من التنازلات من الاتحاد الأوروبي (المال والسوق والتنقل) لدعم التحول السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. لكن تحول الانتفاضات الشعبية إلى صراعات مفتوحة النهاية عزز تصور التهديد لعواصم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وأعاد خط التماس كخيار مفضل في تحديد البديل.

وخلاصة القول: فإن الاتحاد الأوروبي أحال أولويات تعزيز الديمقراطية إلى كل سياق محلي وتجربة كل دولة على حدة؛ فمصر غير تونس، والأخيرة بخلاف سوريا وليبيا. ففي مراجعة سياسة الجوار الأوروبية في 18 نوفمبر 2015 قام الاتحاد الأوروبي بتعديل أولوياته الاستراتيجية ومنطق العمل

للتغلب على مشاكل الهجرة التي طال أمدها عبر حدوده، والاستجابة لداعش في نشر مخالبها في البحر الأبيض المتوسط، وعاد «الاستقرار....كأولوية سياسية رئيسية» في سياسة الجوار الأوروبية الجديدة كما أكدت ممثلة الاتحاد «فيديريكا موغيريني»، وهذا يعني أن أحدث سياسة للجوار الأوروبية تستلزم القبول بالحكم الأوتوقراطي وبالتالي دعمه في الجوار الجنوبي في انعكاس واضح للشواغل الأمنية للاتحاد الأوروبي على حساب تراجع لدوره المعياري، إذ تقوم سياسة الجوار الجديدة على افتراض أن «التمسك بـ«الشركاء» وتعزيزهم -وهو تعبير ملطف للأنظمة غير الديمقراطية- يؤدي إلى احتواء عدم الاستقرار.

في القمة الأوروبية العربية الأولى من نوعها التي عقدت في شرم الشيخ في مصر في فبراير 2019 بعنوان «الاستثمار في الاستقرار»؛ اتضح أن الاستقرار يعني إدارة الهجرة ومحاربة الإرهاب وتعزيز التعاون الاقتصادي مع ذكر موضوع حقوق الإنسان على مضض. لقد أضحى واضحاً أن تعزيز الديمقراطية في الجوار الجنوبي قد تراجع كهدف استراتيجي للاتحاد الأوروبي لصالح ملف مكافحة موجات اللجوء المحتملة، وبذلك لا يمكن أن يصبح شديد النقد للأنظمة العربية، فمن المغري حالياً غض الطرف عن عودة الاستبداد في المنطقة العربية. يعكس هذا الإفتراض غير المعلن للاتحاد الأوروبي -الآن-بأن عملية التحول الديمقراطي هي في حد ذاتها مصدر محتمل لعدم الإستقرار.

ثالثاً: سياسة المحاور الإقليمية: الأمن الجماعي أو الموت الجماعي

كتبت من فترة قصيرة أنه: «بغض النظر عن أي محور إقليمي تنتمي إليه أو تشجعه أو تصطف خلفه: من المحاور الإقليمية الثلاثة التي توزعت عليها دول وقوى وحركات تحت الدولة: المحور الإيراني، والمحور التركي القطري، والمحور السعودي الإماراتي الذي باتت مصر جزءا منه؛ بغض النظر عن انحيازاتك؛ فقد ثبت أن صيغة المحاور الإقليمية التي استمرت لعقد حتى الآن قد ثبت فشلها، ومن ثم يجب تجاوزها.»[53] فشلت هذه الصيغة لأنها أنتجت حتى الآن ثلاثة حروب أهلية علي الأقل، واستقطابات مدنية داخل عديد من البلدان؛ ولم يستطع أحد محاورها حسم الصراع لصالحه، ولن يستطيع؛ ناهيك عن إضعاف صيغة المحاور لقوى المنطقة وإمكانياتها لصالح المشروع الصهيوني[54]؛ وجعل المنطقة رهينة لصراعات القوى العظمى بين واشنطن وكلٍ من موسكو وبكين نظراً لقرب المحاور الثلاثة الإقليمية من صراعات القوى العظمى، والتي تتعامل مع المحاور الإقليمية بمنطق: «أمطري حيث تمطري فسيأتيني خراجك»- وليس أدل على ذلك مما تفعله الولايات المتحدة مع أزمة الحصار القطري، أو ما تفعله مع تركيا في ليبيا لتوازن الوجود الروسي؛ وأخيراً فقد أفادت صيغة المحاور الاستبداد في المقام الأول، وتجلى ذلك في زيادة المنزع الاستبدادي في دول المنطقة جميعاً.

وأضيف: تعتبر التناحرات بين دول المنطقة في الوقت الحالي لعبة ذات محصلة صفرية بين الجهات الفاعلة الرئيسة. كما يبدو أن إنشاء نظام للأمن الجماعي أمر بعيد المنال، حيث يشارك

الخصوم بنشاط في جهود تغيير الأنظمة والتدمير المتبادل؛ علاوة على ذلك بمجرد أن يواجه أحد الأنظمة تحدياً ما فإنه يعمل بشكل تلقائي على إثارة النعرات الطائفية لتعزيز قواعد دعمه، مما يؤدي إلى خلق دائرة من العنف غير المنتهي. وبالتالي مع تصاعد التنافس السياسي إلى مواجهات عسكرية وصراعات أهلية فإن العنف غير المقيد سيدمر كل احتمالات التسوية.

حمل تقرير مجموعة الأزمات الدولية الصادر في أبريل 2020 عنوان: «الشرق الأوسط بين الأمن الجماعي أو الانهيار الجماعي»[55]، ويخلص في نهايته أنه:

«مع تنامي المخاطرة بحدوث مواجهة عسكرية في الخليج، من الضروري إيجاد السبل لخفض تصعيد التوترات. إن التهديد الرئيسي الذي تواجهه المنطقة اليوم ليس حرباً تختارها بقدر ما هي حرب غير متعمدة تنتج عن خطأ في الحسابات، أو سوء تفسير أو غياب التواصل في الوقت المناسب. لقد أتقن اللاعبون في الشرق الأوسط لعبة حافة الهاوية إلى حد اللعب مباشرة على الحافة. وقد كانت النتيجة تمزق الخيط الذي يفصل بين الحرب واللا حرب.»

ويختتم التقرير بهذه العبارة الموحية: «قد يكون لحوار إقليمي جماعي شامل يهدف إلى تخفيف حدة التوترات فرصة ضئيلة في النجاح. لكن في الظروف الراهنة، سيكون من قبيل انعدام المسؤولية عدم المحاولة.»

وبرغم أن التقرير يركز اهتمامه على الأمن في منطقة الخليج أساسًا حين يجعل من إيران المحور الذي تدور عليه التوترات والنزاعات في المنطقة، إلا أن الكامن الذي يجب التقاطه من بين ثناياه أن المبادرة لحل صراعات المنطقة هي مبادرة يجب أن تنبع من الإقليم أساسًا ثم تستدعي القوى الدولية لمساندتها، فمن الملاحظ أنه منذ الربيع العربي تزايد دور دول الإقليم في صنع سياساته وتحديد ملامح نزاعاته في ظل استقطاب تغذيه محاور ثلاث، ويقف الكيان الصهيوني في خلفية المشهد وفي قلبه في أحيان كثيرة. هذه التحالفات لا تقتصر على الدول بل تمتد إلى قوى دون الدولة مما يعقد الصراع كما أسلفنا، وتستخدم فيه التدخلات العسكرية بكثرة.

تعاني الكثير من دول وقادة وجماعات المنطقة الذين هم على استعداد للقتال من أجل مصالح الآخرين، وإذا كانت إيران وتنظيم الدولة الإسلامية والإمارات وقطر قد قلبوا النظام الإقليمي رأسًا على عقب، فقد قاموا أيضًا بتضخيم طموحات الآخرين، وخاصة طموحات تركيا؛ فلدى أردوغان الآن تصاميم على شمال سوريا وشرق البحر الأبيض المتوسط. إن رغبة أردوغان -وهو استبدادي غير عربي- «لتحرير» المجتمعات العربية من إيران -وهي استبداد غير عربي أيضًا-، أو الوقوف ضد المحور السعودي الإماراتي؛ وهو استبدادي يقف وراءه ومن أمامه الكيان الصهيوني؛ هي وصفة لتفاقم عدم الاستقرار الإقليمي.

ويرتبط بما سبق طبيعة نزاعات المنطقة التي تتقاطع مع تعقد الوضع حيث تتعدد أنواع الصراع بين الجهوي والوطني والإقليمي بل والدولي، وتتعدد مجالاته بين السياسي والاجتماعي، الاقتصادي والثقافي، وتتشابك العوامل الدافعة له، ويكثر اللاعبون المنخرطون فيه.

ويمكن الحديث عن عدد من السمات لصراعات المنطقة:

1. **القابلية للانفجار غير المقصود**: ففي الوقت الذي أظهرت فيه أحداث 2019 (ضرب أرامكو والتحرش البحري في الخليج) وأحداث ليبيا هذا العام مخاطر اندلاع صراع غير مقصود، فليس هناك رغبة عند أي من اللاعبين الأساسيين في أن يبدأ حواراً مع خصومه.

2. **تعدد اللاعبين وتشظيهم السياسي**: فالمنخرطون في الصراعات دول في الإقليم ومن خارجه، قوى إقليمية وأخرى عظمى، أما القوى دون الدولة فهي كثيرة ومنقسمة على نفسها وتتقاطع تحالفاتها وتتباين فيما بينها، وبعضها أقوياء تصرفوا كأنهم دول حين اتخذوا مظاهر سيادية تشبه الدول.

إن إضعاف الدولة العربية وتنامي أدوار عدد من اللاعبين دون الدولة يعطل أية جهود لتحقيق الاستقرار، فما من جهة واحدة تحتكر العنف داخل حدود جغرافية محددة، كما أن تدخلات العواصم الإقليمية في الصراعات قد غيرت في بنيتها.

3. **الصراعات قد تبدو حزمة واحدة**: فالتداخل بين صراعات مختلفة سواء على الأرض أو في تصورات الأطراف المختلفة يزيد من صعوبة معالجة الصراعات منفردة، إلا أن المشكل أنه برغم تشابك صراعات المنطقة فلا يمكن التقدم في معالجتها إلا بتحييد أحدها عن الصراعات الأخرى الجارية.

4. **غياب وسيط قوي يتمتع بنفوذ حقيقي يمكنه من لعب دور المحكم بين الاطراف المتنازعة**: ويتواكب مع ذلك محدودية الأدوات المستخدمة في احتواء الصراعات ومن ثم منع تصعيدها.

أختم فأقول؛ أبرز ملامح الاستقرار كما صاغته حقبة الربيع العربي:

• في الزمن الانتقالي -الذي هو زمن مؤقت يمهد لحقبة حديدة- يتطلب الاستقرار توافقاً مؤقتاً بين القديم والجديد على بناء الدولة، بما يعنيه ذلك من عناصر للاستمرارية لبعض القديم وتغيير يتأتى من الجديد.

• الاستقرار له أبعاد دولية إقليمية؛ إلا أنه في جوهره طلب محلي تحدد مكوناته التوافقات حول طبيعة العقد الاجتماعي الذي تصل إليه الفئات الاجتماعية في مرحلة تاريخية ما، ودور الأنظمة السياسية هي التعبير عن لحظة التوافق هذه بدساتير وقوانين وبسياسات عامة تضمن صيانته والحفاظ عليه.

• إن البحث عن الاستقرار أمر مفهوم ومطلب مشروع للفواعل جميعاً -محلية ودولية وإقليمية، إلا أن دعم عودة الاستبداد واستمرار التفاوتات الاقتصادية/الاجتماعية وعدم القدرة على إدارة التنوع الديني والثقافي والعرقي (أي استمرار العقد الاجتماعي)[56] يؤدي إلى نتائج عكسية بالنسبة للاستقرار ذاته على المدى الطويل.

• دعونا نواجه الأمر: لم يكن الاهتمام الغربي بالديمقراطية العربية مدفوعا بالمثل العلياً؛ إذا كان يتعارض مع الاستقرار، فإن الأخير هو الذي يفوز دائمًا، وفي المقابل فإن روسيا والصين تدعمان بحكم طبيعة نظمهما التسلطية الدكتاتوريات ويسعيان إلى ضمان استمرار الوضع القائم طالما يحافظ على مصالحهما.

إحالات مرجعية:

36- تقرير مجموعة الأزمات الدولية، أبريل 2020.
https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/212-collective-security-and-breakdown-arabic.pdf

37- أنظر مثالا لتصنيف الدول العربية في مجموعات أربع في
https://mepc.org/journal/new-arab-uprisings-lessons-past

38- لتفاصيل أكثر عن الاستقرار في الحالة المصرية أنظر: أحمد الغنيمي، « فخاخ الاستقرار ونظام 3/ 7 في مصر»، جدلية،
https://www.jadaliyya.com/Details/41795
https://www.arab-reform.net/ar/publication/مصر-بعد-فيروس-كورونا-العودة-إلى-المربع

39- عديد من الدراسات والتقارير الدولية باتت تتبني مفهوم الاستقرار على المدي الطويل وتطرح مؤشرات متسعة لقياسه:
https://www.worldbank.org/en/region/mena/publication/building-for-peace-reconstruction-for-security-sustainable-peace-and-equity-in-the-middle-east-and-north-africa
https://www.csis.org/analysis/greater-middle-east-arab-spring-axis-failed-states

40- لتفاصيل أكثر عن الاستقرار في الحالة المصرية أنظر: أحمد الغنيمي، « فخاخ الاستقرار ونظام 3/ 7 في مصر»، جدلية،
https://www.jadaliyya.com/Details/41795

41- https://www.arab-reform.net/ar/publication/مصر-بعد-فيروس-كورونا-العودة-إلى-المربع/

42- التنبؤ بعدم الاستقرار: حالة الربيع العربي وحدود البيانات الاجتماعية والاقتصادية»:
https://www.wilsoncenter.org/article/forecasting-instability-the-case-the-arab-spring-and-the-limitations-socioeconomic-data

43-المؤشر العربي، صص 36-40:
https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/Arab-Index-2017-2018-Full-Report.pdf

44- تقرير البنك الدولي عن بناء السلام في الشرق الأوسط:
https://www.worldbank.org/en/region/mena/publication/building-for-peace-reconstruction-for-security-sustainable-peace-and-equity-in-the-middle-east-and-north-africa

45- هشام جعفر، «أسئلة قلقة بشأن التطرف الديني في بلادنا»، السفير العربي، أغسطس 2020

46-Khalil Shikaki, "Stability vs. Democracy in the post Arab-Spring: What choice for the EU?", Policy papers Series, No.4, Jan. 2020

46-Khalil Shikaki, "Stability vs. Democracy in the post Arab-Spring: What choice for the EU?", Policy papers Series, No.4, Jan. 2020

47-https://www-alaraby-co-uk.cdn.ampproject.org/c/s/www.alaraby.co.uk/amp/opinion/2020/6/23/-الشرق-الأوسط-في-وثيقة-تقوية-أميركا-ومواجهة-التحديات-العالمية

48- هشام جعفر، «المنطقة العربية في زمن الكورونا.. تفشي الصراعات»:
https://www.jadaliyya.com/Details/41374/المنطقة-العربية-في-زمن-الكورونا-تفشّي-الصراعات

49- هشام جعفر، «الصعود الصيني وقوي الاصلاح العربية»:
https://www-alaraby-co-uk.cdn.ampproject.org/c/s/www.alaraby.co.uk/الصعود-الصيني-وقوى-الإصلاح-في-المنطقة-العربية?amp&fbclid=IwAR0ukSxm91kySSRcL9d1yO-wC-mwnvqv-mZv2T5_YojvCZkBwM5D_iJLLJU
وانظر أيضاً التقرير الهام الذي يبحث وضعية الصين في النظام الدولي ما بعد كورونا:
https://css.ethz.ch/en/publications/strategic-trends.html

50- هشام جعفر، «هل بمناهضة النيوليبرالية نناهض العنصرية»، يوليو 2020:
https://www.aljazeera.net/opinions/2020/7/3/هل-بمناهضة-النيوليبرالية-نناهض

51- روسيا في المنطقة العربية بين الاصلاح والتغيير:
https://www.fekr.online/روسيا-في-المنطقة-العربية-بين-الإستقرار/
المجلس الأطلسي، «تنافس القوي الكبري في منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا»:
https://www.atlanticcouncil.org/in-depth-research-reports/report/the-mena-region-a-great-power-competition/
بول كارتر، «فهم اهتمام روسيا بمناطق الصراع»، معهد الولايات المتحدة للسلام، يوليو 2020:
https://www.usip.org/sites/default/files/2020-07/20200707-sr_469-understanding_russias_interest_in_conflict_zones-sr.pdf

52-Khalil Shikaki, Ibid; Shimaa Hatab, "Deepening democracy or stabilization? European neighborhood policy (ENP) and the Arab spring, Review of Economics and Political Science, 2018

53- هشام جعفر، «مصر وليبيا: من الحرب على الإرهاب إلى مقاربة بناء الدولة»، مدى مصر، أغسطس 2020.

54-هشام جعفر، «اتفاقيات التطبيع ..من الربيع العربي إلى نهاية الأساطير»، مدى مصر، سبتمبر 2020.
https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/212-collective-security-and-breakdown-arabic.pdf

55-https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/212-collective-security-and-breakdown-arabic.pdf

56-أميرة الحداد، «إعادة تعريف العقد الاجتماعي في أعقاب الربيع العربي: تجارب مصر والمغرب وتونس»:
https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0305750X19304231

ليبيا: مآلات ثورة بالمشاركة

- التدخل الخارجي: عربي ودولي وتنظيمات مؤدلجة
- التداعيات السلبية للصراع
- ليبيا إلى أين؟



ليبيا: مآلات ثورة بالمشاركة

د. مصطفى عمر التير

مقدمة:

بدأ الحراك الليبي بتظاهرة مساء يوم 15 فبراير 2011 في مدينة بنغازي، متقدماً بيومين عن موعد للتظاهر، توافق عليه جماعة من الشباب التي تنشط عبر وسائل الاتصال الاجتماعي، وتحديداً على موقع «الفيس بوك»، بهدف إحياء ذكرى حدث وقع في مدينة بنغازي يوم 17 فبراير 2006. الصدفة وحدها جعلت الحراك الليبي يقع فور نجاح الحراكين التونسي والمصري في تغيير النظامين السياسيين الدكتاتوريين، وعليه تغير برنامج الشباب، وأصبح الحراك ثورة 17 فبراير 2011، وانضمت ليبيا إلى بلدان الربيع العربي.

الصدفة أيضاً هي التي جمعت عدداً من الشباب، انضموا إلى مجموعة من السيدات، وقفن أمام مبنى للأمن احتجز فيه المحامي المتبني قضية الدفاع عن ضحايا أسر سجن أبو سليم مطالبين بالإفراج عنه. استجاب جهاز الأمن للطلب، وهذا إجراء غير عادي، فرح الجميع، رجعت السيدات إلى بيوتهن، وقرر الشباب التعبير عن فرحتهم بالسير في تظاهرة من مبنى جهاز الأمن باتجاه ميدان صغير يقع في الوسط القديم للمدينة. لا بد للتظاهرة من هتافات فكانت البداية بشعارات تدعو للمحافظة على سلمية التظاهرة من نوع (يا شباب سلمية سلمية لا تخريب ولا تكسير نبو شباب للتغيير). لكن لأن التجمع حدث بشكل عفوي، ولم تكن له قيادة، ظهرت شعارات أخرى عكس بعضها معاناة الشباب، وتهميش مدينة بنغازي، وانتهت بذلك الشعار الذي سمع في شوارع تونس ومصر «الشعب يريد اسقاط النظام». وما إن رفع شاب واحد صوته بهذا الشعار حتى تبعه آخرون، وأصبح الشعار المسيطر في الميدان الذي تجمعوا فيه.

في البلاد التي يحكمها دكتاتور لا تحدث بها تظاهرات، وإنما مسيرات منظمة تنظيماً دقيقاً، وشعارات معدة مسبقاً تتضمن عبارات التأييد والولاء المطلق للقائد. لذلك ما أن انطلقت تظاهرة بنغازي، حتى انتبه رجال الشرطة وقيادات اللجان الثورية الذين وقفوا يراقبون المشاركين من بعيد. لم يستطع هؤلاء الاستمرار في دور المتفرج بعد سماع الشعار الخطير، خصوصا أن حماس الشباب ارتفع إلى درجة أن

قام شاب بقذف صورة ضخمة للعقيد بالحجارة، ثم تسلق آخر لتمزيقها، فهجموا على المتظاهرين متسلحين فقط بالعصي، لكن المتظاهرين لم يهربوا بل استطاعوا طرد المهاجمين الذين عادوا مرة أخرى متسلحين بسيارات خراطيم المياه. وقبل أن يضطر الجمع للتفرق، تمكن صحفي ومناضل قديم، من الاتصال بقناة الجزيرة ليعلن أن الثورة وصلت ليبيا.

اشتهر الحراك الاجتماعي الذي تفجر في أجزاء من الوطن العربي في أواخر عام 2010 باسم الربيع العربي، وعرف في داخل كل قطر بالثورة، وهكذا جرى الحديث عن الثورة التونسية والثورة المصرية والليبية واليمنية والسورية. وجرى نقاش طويل بين الباحثين حول تعريف الحراك العربي، وهل يرقى بالفعل إلى مستوى الثورة أم هو عبارة عن انتفاضات، ومع أنني أقف في جانب المجموعة التي تقول إنها انتفاضات، أعتمد مصطلح ثورة في بعض الكتابات بعد التأكيد على أنها كذلك حسب الاسم الذي تبناه أصحابها. وفي الحالة الليبية أطلق الشباب على تظاهراتهم مصطلح الثورة منذ لحظة انطلاقها. وأطلق المتظاهرون على أنفسهم مصطلح ثوار السابع عشر من فبراير، إذ كُتب الاسم على جميع الآليات التي استخدموها وعلى الوثائق الرسمية فيما بعد. أما المصطلح الحكومي بمعنى مصطلح السلطة عندئذ فكانوا الخونة والمتآمرين وأتباع المخابرات الأجنبية.

تابع الليبيون ما جرى في الجارتين تونس ومصر، وعبر المتابعة تفهم الشباب، وخصوصاً المهتم بما يجرى في العالم، الرسالة التي بعثت بها شوارع وساحات المدن التونسية والمصرية. لم تزد فترة التظاهرات التونسية عن شهر قبل أن يتغير النظام، وتقلصت المدة في حالة مصر إلى 18 يوماً. ويتلخص مضمون الرسالة في أن الأنظمة الدكتاتورية العربية عبارة عن أنظمة هشة، وليست بالقوة التي تعمل وسائل الإعلام الرسمية على ترسيخها في أذهان الناس. لذلك لم يتردد الشباب الذي سار في أول تظاهرة، في الإعلان عن هدفهم الرئيسي من خلال رفع شعار «الشعب يريد اسقاط النظام.» وترجموه عبر مهاجمة رموز النظام. كانت البداية صور القذافي الذي لم يسمح أن يُبنى له تماثيل على غرار الذي جرى في العراق وسوريا، لكن صوره كانت تزين جميع مباني الشوارع الرئيسية والميادين والساحات والمؤسسات الحكومية. حدث هذا الأمر خلال الساعات الأولى من انطلاق الثورة في أحد ميادين مدينة بنغازي. ومنذ ذلك التاريخ، أصبح تمزيق صور القذافي أول أهداف المتظاهرين في هجومهم على رموز النظام.

فور انتشار أحداث مدينة بنغازي عبر وسائل التواصل الاجتماعي وفضائية الجزيرة، ظهرت تظاهرات شبابية في عدد من المدن، كانت جميعها في شرقي البلاد باستثناء مدينة واحدة في الإقليم الغربي من البلاد. لم تحدث إصابات خطيرة بين المتظاهرين في أول صدام بينهم وبين الشرطة، لكن سقط أول قتيل من المتظاهرين في صدام اليوم التالي، ما أدى إلى ارتفاع مستوى غضب المتظاهرين، فهاجموا مراكز الشرطة في أكثر من مدينة، ثم أحرقوها بعد أن أخذوا الأسلحة التي كانت موجودةً، وتحول ما

كان يمكن أن تكون تظاهرات سلمية إلى حالة من حالات الصدام المسلح. رموز النظام الأخرى التي سارع المتظاهرون بمهاجمتها، كانت مراكز الكتاب الأخضر الموجودة في كل مدينة، والمكتبات (مراكز تواجد أعضاء اللجان الثورية)، ومقرات الأجهزة الأمنية.

أدى الأسلوب الذي حكم به القذافي لفترة تجاوزت أربعة عقود، إلى بناء جدار خوف في داخل كل فرد من أفراد الشعب، ولم يستطع التحرر من الجدار إلا من نجح في السفر إلى الخارج وقرر البقاء بعيداً عن الوطن. لكن الأمر الملفت للملاحظة، بمجرد أن قرر عدد صغير من الشباب في مدينة بنغازي هدم الجدار والتحرر من الخوف، حتى انتشرت نفس المشاعر بين آلاف الشباب في مختلف أنحاء البلاد، لكنها لم تصل إلى الكبار، حيث ذكر بعض من سجل ملاحظاته أنه كان متضايقاً من شدة خوفه على أبنائه.

الرسالة التي انطلقت من أحداث تونس ومصر، لم يترجمها القذافي إلى نفس المعنى الذي توصل إليه الشباب. اعتبر القذافي أن الفقر والبطالة كان السبب في الحراكين التونسي والمصري، وأن الشباب الليبي لا يعاني هذه المشكلة، مستوى معيشة الليبيين مرتفع وأن البلاد تنعم بالأمن والاستقرار، لذلك سوف لن يقلد الشباب الليبي شباب الجارتين. ومع ذلك تفطنت الأجهزة الأمنية إلى المناقشات التي كانت تجري بين الشباب في وسائل التواصل الاجتماعي، وخصوصاً موقع الفيسبوك، لذلك تكونت لجنة أزمة لاستباق الأحداث. وحيث أن القرارات المهمة يعلنها القذافي، أمر باتخاذ بعض الإجراءات المتصلة بالحياة الاقتصادية (تقديم قروض وسيارات ومواقع عمل). لم يلتفت الشباب لهذه الاغراءات واستمرت التظاهرات، ونجح المتظاهرون في غضون أسبوع من السيطرة على كامل مدن وبلدات الإقليم الشرقي، وعدد من مدن الإقليم الغربي، وأطلقوا لقب مدينة محررة على كل مدينة خرجت عن سيطرة السلطة الرسمية.

لم يدرك القذافي ولا الأجهزة المقربة منه، أن التقدم التكنولوجي حرر جيل الصغار من سيطرة الحكومة بإعلامها الرسمي، وأجهزتها الأمنية، فتمكنوا من التعرف على أحوال بقية الشعوب، وما يجرى في العالم خارج الحدود الوطنية والتواصل فيما بينهم في الداخل، ومع آخرين في مختلف أنحاء العالم، متجاوزين أعين أجهزة المراقبة التي تمثلت في ليبيا في عدد من الأجهزة الأمنية الرسمية المعروفة في بقية بلدان العالم، ووسائل غير رسمية تمثلت في بناء جهاز قوي (تنظيم اللجان الثورية)، يرتبط بالقذافي مباشرة، ويحرص أعضاؤه على التعبير عن أن ولاءهم الأول والأخير للقذافي شخصياً، متجاوزين في ذلك مختلف الولاءات العائلية والقبلية والمؤسساتية، وحتى الوطن الذي تجسد بالنسبة لهم في القذافي نفسه.

لا شك أن القذافي كان دكتاتوراً، وكان في نفس الوقت متميزاً في دكتاتوريته: طور لنفسه رؤيةً وضعها في كتاب صغير عرف بالكتاب الأخضر. رؤية لما يجب أن يكون عليه المجتمع في مجالاته الاجتماعية

والاقتصادية والسياسية، وفرض هذه الرؤية على الليبيين بالقوة. وكأي دكتاتور لم يهتم مطلقاً بالاستماع لذوي المعرفة، ولم يأبه بالوقوف على آراء المواطنين وتقييماتهم، واكتفى بالاستماع لآراء المنافقين، وهؤلاء كُثر من داخل المجتمع، ووافدين من الخارج يمتهنون النفاق العابر للحدود القومية، لذلك أخطأ القذافي في فهم الإشارة التي بعث بها المتظاهرون في تونس وفي مصر، واعتمد سيناريو المؤامرة. استهزأ بشباب التظاهرات، وتعجب كيف يمكن لشباب في بلد يسوده الأمن والاستقرار، وينعم أهله برغد العيش، أن يفكر في معارضة السلطة. اتهمهم بالبساطة والجهل، إذ غرر بهم عدد من الحاقدين، بعد أن وفر لهم حبوب الهلوسة فقاموا بأعمال غير عقلانية. وجه خطاباً لأولياء الأمور، أمرهم بسحب الأسلحة من أيدي الشباب وإرجاعها إلى مراكز الشرطة، ووعد بفتح مراكز للشباب الذين تعرضوا للتغرير، لكي تقوم الدولة بعلاجهم، وتصحيح مفاهيمهم، وإرجاعهم إلى المجتمع كأفراد متعافين وسليمين. لم ينس أن يعد بإنزال أشد أنواع العقاب على الذين سيستمرون في أعمالهم الغوغائية. لم يستجب أحد لهذا النداء لذلك أوفى بوعده. وفي غياب جيش بالمعنى التقليدي، أمر كتائبه الأمنية بالقضاء على هذه الظاهرة المنحرفة في نظره، في أقصر وقت ممكن.

انتظم الشباب ومن اِلتف حولهم من الكبار في مليشيات مسلحة، وتحولت الثورة الليبية إلى صراع دموي وحرب أهلية دامت زهاء ثمانية أشهر. ارتكب خلالها الطرفان المتصارعان أفظع وأشنع ما يمكن أن تشهده حرب من أعمال القتل والتعذيب والتنكيل. وعلى الرغم من انتهاء الصراع بمقتل القذافي وانتهاء حكمه، إلا أن التداعيات السلبية لا تزال تسيطر على المشهد الليبي، وستبقى إلى فترة زمنية طويلة قادمة، كما قد تظهر تداعيات سلبية جديدة أخرى.

التدخل الخارجي: عربي ودولي وتنظيمات مؤدلجة

بدأت الثورة الليبية بتظاهرة ضمت بضع مئات من الشباب، انطلقت بعد الساعة العاشرة مساء يوم 15 فبراير 2011، ولم يتم اندلاع الثورة بالعاصمة كفضاء حيث تتمركز أهم وسائل الاتصالات المحلية والعالمية، وإنما في مدينة تبعد عن العاصمة بأكثر من 1000 كيلومتر، وقبل بداية الساعة الأولى من اليوم التالي، كان خبر التظاهرة التي وصفت في تلك الليلة بالثورة الليبية، قد انتشر في جميع أرجاء ليبيا وفي الكثير من بلدان العالم. إذ نجح المشاركون في التظاهرة في أن يصل الخبر معززاً بالصور إلى بقية الليبيين، وإلى العالم الخارجي، بسبب تمكنهم من إتقان لغة العصر وتقنياته، وهي اللغة التي تسبّبت، كما يرى أحد أساتذة علم السياسة المتابعين لما يجري في البلدان العربية، في إحداث تغييرات هيكلية مهمة في الفضاء العام العربي، حيث تمكّن أفراد عاديون من التحرر من سيطرة الدولة التسلطية العربية على وسائل الإعلام ووسائطه ومحتوياته، وتمكّنوا من تطوير رأي عام يتوافق عليه عدد كبير من الأفراد.

تلقفت وسائل الإعلام الدولية خبر الحراك الليبي، وتولت بعض الفضائيات وخصوصاً قناة الجزيرة

الفضائية، مواصلة إعادة بث ما يصلها من صور وأخبار من الشباب المشارك في التظاهرات، خصوصاً تلك التي تظهر رد فعل أجهزة الأمن التي أدت إلى سقوط قتلى وجرحى منذ بداية اليوم الثاني للحراك. مما دفع ببعض رؤساء الدول، خصوصاً الغربية إلى الإسراع في انتقاد تصرف الأجهزة الأمنية، ومطالبة السلطات الليبية باحترام حق التظاهر السلمي، وكان الرئيس الأمريكي باراك أوباما، هو أول من ندد باستخدام العنف ضد المتظاهرين، في تصريح أدلى به في اليوم الثالث من انطلاق التظاهرات.

لم يتأخر تدفق الصحافيين ومراسلي الصحف والفضائيات إلى القسم الشرقي من ليبيا كثيراً، إذ وصل البعض قبل انقضاء الأسبوع الأول على بداية الحراك، وبالطبع رحب الثوار بهم وكان دخولهم دون إجراءات رسمية. وكما كان متوقعاً على ضوء الدور الذي لعبته فضائية الجزيرة في الحراك العربي الذي عرف بثورات الربيع العربي، كانت أول فضائية تصل وبطاقم كبير إلى مدينة بنغازي، متبوعة « بفضائية العربية» وبقية الفضائيات التي تهتم بالمنطقة العربية، وخلال أيام قليلة غصت مدينة بنغازي بالصحفيين والمراسلين. لم تعتمد الفضائيات على الأخبار التي يعدها مراسلوها، بل استقبلت جميع ما يرسله الأفراد العاديون أخبار وصور، وعادة يشار إلى هؤلاء بالناشطين السياسيين. لذلك وصلت أخبار الثورة الليبية إلى مختلف أنحاء العالم، ما قاد إلى تطور رأي عام معاد لطبيعة العنف التي ردت به السلطات الرسمية في ليبيا في بلدان كثيرة، وقاد إلى تكاثر عدد الأصوات التي ارتفعت منددةً بالعنف من قبل رؤساء الدول والمسؤولين، ونشطاء المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان، وبعض رجال الدين المشهورين. وفيما يلي بعض منها، والتي قادت في النهاية إلى تدخل عسكري دولي.

أ -التدخـل العـربي: لم يتعامل القذافي طوال سنين حكمه مع الرؤساء العرب بدبلوماسية، بل كان استفزازياً، ويبدو أنه يشعر بسعادة عندما يتطاول على الآخرين ويصفهم بأوصاف غير لائقة. لكن الأمر الذي يستحق التفكير، أن سنوات حكمه الأخيرة شهدت تصالحه مع مختلف الأنظمة السياسية والرؤساء. لكن ما إن بدأت حركة التمرد على حكمه، حتى ظهر أن ما يبدو على السطح من علاقات حسنة لم تكن في الواقع كذلك.

كانت قطر أول دولة عربية تستنكر استخدام العنف ضد المتظاهرين، إذ ظهر أول تعليق حكومي مع مطلع الأسبوع الثاني من انطلاق الثورة. طلب الأمير نفسه من القذافي أن يعمل على وقف العنف، وفي اليوم التالي طالب رئيس الوزراء القطري القذافي بالتنحي. بدأ التدخل العملي بإرسال طائرات محملة بالمساعدات الإنسانية، تلتها طائرات محملة بالأسلحة وفرق عسكرية لتدريب الثوار على استخدامها ومساعدتهم لوجستياً، والمشاركة في العمليات الحربية أيضا. وقد أكد على هذا الدور المهم رئيس الأركان القطري اللواء الركن «حمد بن علي العطية» عندما قال: «كنا متواجدين بينهم، وكان عدد القطريين بالمئات في كل منطقة».

أغلب الدول العربية لم تعلن صراحةً تأييدها للثوار، لكن مصروتونس ساعدت في فتح الحدود، ما يسر دخول المساعدات والأشخاص على اختلاف مشاربهم، واستقبلت الهاربين من أتون الحرب. ثم جاء التدخل الجماعي عن طريق قرارات مجلس الجامعة العربية، حيث في الثاني والعشرين من شهرفبراير 2011، عقد مجلس الجامعة على مستوى المندوبين اجتماعًا لمناقشة الأحداث التي تجري في ليبيا، وأصدربيانًا ندد فيه بالعنف الذي مارسته الدولة ضد الذين خرجوا إلى الشارع للتعبيرعن مطالب مشروعة. واعترف بحق المواطنين في التعبيرعن الرأي، بما في ذلك حق المطالبة بالإصلاح السياسي، وطالب بوقف العنف فورًا، وأوقف مشاركة ليبيا في اجتماعات المجلس، وجميع المنظمات والأجهزة التابعة للجامعة، إلى حين استجابة الدولة الليبية لما طالبت به الجامعة. ومع أن معظم الدول العربية لم توافق القذافي على استخدام العنف، إلا أن قطروالإمارات لعبتا الدور الأهم في استصدارهذا البيان في وقت مبكرمن عمرالثورة الليبية. كما اهتمت الدولتان بمساعدة المجلس الوطني الانتقالي المؤقت؛ الجهازالسياسي الذي تولى إدارة الصراع مع الدولة الليبية فور الإعلان عن تكوينه، وكثفتا الضغط لكي يصدرمجلس التعاون لدول الخليج في السابع من مارس 2011 بياناً يدعوفيه مجلس الأمن، لكي يفرض حظرًا جويًا على ليبيا، وهوالموقف الذي تبناه مجلس الجامعة العربية في بيانه الصادرعن اجتماع على مستوى وزراء الخارجية في قراره الصادرفي الثاني عشرمن نفس الشهر، الذي طلب فيه من مجلس الأمن فرض حظرجوي على ليبيا، والتعاون مع المجلس الوطني الانتقالي المؤقت. وهو القرارالذي سيبني عليه مجلس الأمن قراره الذي سمح بالتدخل العسكري لمساعدة الثورة الليبية.

ب -التدخل الدولي: كانت العلاقات الليبية الأمريكية متوترةً بل سيئةً طيلة حكم القذافي، لكن ومنذ حوالي خمس سنوات قبل بداية ثورات الربيع العربي، عادت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بعدما اضطرالقذافي إلى القبول بالشروط الأمريكية مثل: تسوية قضية لوكربي، وتسليم تجهيزات البرنامج النووي. لكن مع ذلك كانت أمريكا لا تثق في سلوك القذافي، وتراقبه باستمرار، لذلك كان الرئيس الأمريكي أول رئيس دولة يستنكرما كان يجري في ليبيا، جاء هذا في اليوم الثالث لاندلاع الثورة. وبعد أقل من أسبوع من هذا التصريح أدانت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون العنف في ليبيا، وطالبت في عبارات صارمة أن ينتهي العنف الذي فرضته الحكومة الليبية على المتظاهرين فورًا. واصل الرئيس الأمريكي انتقاده للقذافي، والاتصال ببقية قادة العالم من أجل اتخاذ قراربإزاحة القذافي. في اتصال له مع رئيسة ألمانيا في السادس والعشرين من فبراير 2011، قال أوباما: إن الرئيس الذي لا يستطيع التعامل مع شعبه إلا بالعنف، فاقد للشرعية، وعلى القذافي أن يتنحى. وفي الثامن والعشرين من نفس الشهرأعلن البيت الأبيض أن المنفى هوأحد الخيارات المتاحة. كما أكدت وزيرة الخارجية على حق الشعوب في المطالبة بالتغيير، وأن أمريكا ستساعد الديمقراطيات الناشئة. لم يتأخرالرئيس الفرنسي «نيكولا ساركوزي» في إدانة العنف في ليبيا، وفي الخامس والعشرين من فبرايرمن نفس السنة قالها

بصراحة: على القذافي أن يرحل، كما أن التدخل العسكري من بين الاحتمالات التي يجب التفكير فيها.

رئيس وزراء بريطانيا أيضاً انتقد أعمال العنف، أما رئيس وزراء إيطاليا الذي يرتبط مع القذافي بعلاقات خاصة فكان انتقاده محدوداً. لكن، قبل نهاية شهر فبراير 2011، قال وزير خارجية إيطاليا أن سقوط القذافي أصبح حتميًا. كذلك انضمت ألمانيا إلى المطالبين برحيل القذافي، أما روسيا فقد اتخذت موقفًا متوسطًا بين الطرفين وحذرت من خطر انتشار الفوضى.

قاد هذا الاهتمام الدولي بالثورة الليبية، إلى أن يعقد مجلس الأمن جلسةً خاصة بليبيا في السادس والعشرين من فبراير 2011. تضمنت ديباجة القرار الذي حمل الرقم 1970 لعام 2011، ووُضع تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، إشارةً واضحةً إلى قرار جامعة الدول العربية، وإدانة قوية للعنف الذي استخدمه النظام الليبي ضد المتظاهرين الذين وصفهم بالسلميين. طالب القرار بما يلي:

• وقف العنف فورًا.

• إحالة الأعمال التي جرت ضد المدنيين ابتداء من الخامس عشر من فبراير 2011 إلى المدعي العام لمحكمة الجنائية الدولية.

• حظر توريد الأسلحة ومختلف المعدات العسكرية إلى ليبيا.

• حظر السفر على القذافي وأفراد أسرته وعدد من القريبين منه.

• تجميد الأصول التي باسم القذافي وبأسماء عدد من أبنائه.

لم يأبه القذافي بالقرارات التي صدرت عن مجلس تعاون دول الخليج، ومنظمة الجامعة العربية، ومجلس الأمن. استمرت الحرب مشتعلةً باستخدام جميع أنواع الأسلحة بما في ذلك سلاح الطيران، خصوصًا أن قواته نجحت في طرد الثوار من أكثر من مدينة في الإقليمين الغربي والجنوبي. وبدأ في التحضير لإرسال قوة كبيرة بهدف استرجاع مدن الإقليم الشرقي. نشطت الدول التي كانت مهتمة بضرورة وقف العنف فوراً في اتخاذ عدد من الخطوات، ابتدأت بقرار من مجلس تعاون دول الخليج الخاص بحضر الطيران، وبقرار منظمة الجامعة العربية في الثاني عشر من مارس 2011 الذي تبنى قرار تحييد سلاح الطيران، وبناء عليه صدر قرار مجلس الأمن رقم 1973 لعام 2011 في السابع عشر من مارس 2011، ووضع كسابقه تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وأهم ما تضمنه:

- فرض حظر جوي في المجال الجوي للجماهيرية العربية الليبية من أجل المساعدة على حماية المدنيين.

- يأذن للدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان المعرّضين لخطر الهجمات من الجماهيرية العربية الليبية، بما فيها بنغازي.

عندما صدر هذا القرار كانت قوات كبيرة قد وصلت إلى مشارف مدينة بنغازي، واستعدّت لاكتساح المدينة بالكيفية نفسها التي اكتسحت بها المدن التي كانت في الطريق. فرح أهالي بنغازي بصدور القرار، لكن نسبة من السكان اعتقدت أن القرار جاء متأخرًا، وأن القوة التي وصلت إلى المدخل الغربي للمدينة ستتمكن من اجتياح المدينة، لذلك بادرت أسر كثيرة إلى الهروب واتجهت شرقًا وجنوبًا. وفي المقابل، كثّفت الدول التي كانت وراء استصدار القرار مساعيها كي تباشر تدخلها العسكري بدعوى حماية المدنيين، وتأتي على رأس القائمة الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وبريطانيا وقطر. وقام أمير قطر بدور مهم في تسريع التدخل العسكري الجوي، الذي بدأ فعلاً من بعد ظهر يوم التاسع عشر من مارس 2011 بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد أسبوع تولى حلف الناتو قيادة العمليات الجوية.

أرسلت فرنسا طائراتها لتضرب الدبابات التي وصلت إلى المدخل الغربي للمدينة وتتحرك في اتجاه وسط المدينة فدمرتها، وهرب من نجا من الجنود. وبذلك توقف زحف القوات التي أرسلها القذافي لاستعادة مدن الشرق الليبي، وانقلب الوضع، فأخذت مليشيات الثوار تتقدم باتجاه الغرب. وفي نفس اليوم تولت الغواصات والبوارج الأمريكية والبريطانية القريبة من السواحل الليبية، توجيه صواريخها نحو مطارات عسكرية ومراكز الدفاع والتحكم، بهدف تدمير خطوط الإمداد وتحييد خطر الدفاعات الأرضية، كي يقوم الطيران بمهماته الهجومية من دون التفكير في أي خطر. أول هجوم بالطيران تولته فرنسا وحدها، لكن الطيران الذي تولى مهمة التدخل الجوي، انتسب إلى أربعة عشر دولة جميعها غربية، باستثناء دولتين عربيتين هما قطر والإمارات.

ج -التنظيمات المؤدلجة: فور انتشار أخبار اندلاع الثورة، سارع عدد كبير من الليبيين المقيمين في الخارج، بالعودة إلى البلاد عن طريق الحدود البرية مع مصر. بعض هؤلاء كانوا ضمن جماعات المعارضة، أو هاربين من ملاحقة الدولة الليبية كبعض العسكريين المختلفين مع سياسات القذافي ولكنهم لم ينضموا إلى فصائل المعارضة. كان بعض هؤلاء ضمن فرق إسلامية متنوعة شملت الإخوان المسلمين والجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة والقاعدة و«داعش» وغيرها. بعضهم اكتسب خبرات قتالية، اكتسبها من الإقامة في أماكن النزاع كأفغانستان وباكستان والعراق. انضم أغلب هؤلاء إلى النشاط المسلح الذي انخرطت فيه الثورة الليبية، وكونوا مليشيات خاصة بهم، أو بالتعاون مع أعضاء الجماعات الإسلامية الذين كانوا مسجونين، وأفرج عنهم ضمن برنامج المراجعات، كما تمكنت عناصر غير ليبية تنتمي للتنظيمات الإسلامية المتشددة إلى الانضمام لنفس المليشيات. وللخبرة الحربية التي كانت عند أعضاء هذه المليشيات، تمكنت من الاستحواذ على أفضل الأسلحة سواءً من التي كانت موجودة محليًا، أو التي أصبحت تصل جوا إلى بنغازي. لذلك تميزت في أدائها العسكري، وفي السيطرة على مواقع على الأرض ظهرت أهميتها فيما بعد.

ميز التدخل الخارجي بشقيه العسكري والأيديولوجي الثورة الليبية عن الثورتين التونسية والمصرية. كان بإمكان القذافي، بسبب القوة العسكرية التي وظفها، القضاء على الثورة، ولولا المساندة الجوية، لما تمكن الذين انخرطوا في الثورة في ليبيا من تحقيق الهدف رقم واحد وهو تغيير النظام، لكن تغييره بهذه الطريقة كانت له تداعيات، لا تزال البلاد تعاني من تفاعلاتها السلبية.

التداعيات السلبية للصراع

توقع القذافي أن حكمه الذي تجاوز الأربعة عقود متين، لذلك كان يفاخر في المناسبات التي تجمعه بالرؤساء العرب بأنه عميدهم. وفي سبيل توسيع نفوذه، سخر جزءً من ثروة البلاد، التي كان يتصرف فيها كأنها ملك خاص، ليتقلد منصب ملك ملوك أفريقيا التقليديين، والأهم من هذا وذاك، أنه كان في الطريق إلى بناء أسرة حاكمة، بعد أن توزع جميع أبنائه بين جميع مفاصل الدولة، وتخلص من الملفات التي تسببت في التوتر بين ليبيا والكثير من بلدان العالم العربية وغير العربية. ومع أنه قارئ جيد، ومتابع للأحداث العالمية، لم يتوقع أن الشباب الليبي الذي تربى في عهده سيأتي اليوم الذي يخرج فيه إلى الشارع ويمزق صوره، ويدوس على أهم معالم حكمه، ويصرخ بأعلى صوت: الشعب يريد إسقاط النظام. لذلك خاطبهم: «من أنتم؟» بمعنى ماذا تكونون بحيث تتحدوا القذافي، ثم استنتج أنه لا بد أن هؤلاء الشباب قد فقدوا عقولهم بسبب تعاطي حبوب الهلوسة. وقرر أن يلقنهم درسًا قاسيًا، فوجه نحوهم ترسانة أسلحة متميزة في محيطها من حيث الكم والكيف، لكن الشباب الذي بدأ مسيرة التحدي، التحق به عدد من كبار السن، وساندته قوى عظمى، فخاض حربًا أهلية استمرت 246 يوما قبل أن ينجح في إسقاط النظام. رحب الشباب بالدعم الذي حصلوا عليه نتيجة التدخل الخارجي، ولم يفكروا حينئذ فيما إذا ستكون له تداعيات سلبية، وهو الذي حدث فعلاً. ونستعرض في الجزء التالي عينةً من المشكلات التي نتجت عن هذا التدخل:

أ. سيطرة المليشيات وتغولها:

عندما انطلقت الثورة الليبية لم تكن لها قيادة ولا برنامج عمل، وكانت جميع الأنشطة التي انتظم فيها الثوار عبارة عن شكل من أشكال الأعمال العشوائية، قام بها أفراد متبرعين بالوقت والجهد وحتى بالمال. وهكذا تجمع كل فريق وأنشأ مليشيا، في غالب الأحيان كل مليشيا عبارة عن مجموعة من الأفراد الذين يعرفون بعضهم بعضاً بحكم الجيرة في السكن، أو الانتماء إلى قبيلة واحدة، أو تجمعهم أفكار أيديولوجية معينة. ونشطت كل جماعة للحصول على أسلحة وسيارات. وحاول المجلس الوطني الانتقالي المؤقت تنظيم العلاقات بين المليشيات وتوجيه أنشطتها. لكن في الواقع كانت المليشيات تتمتع بالاستقلال في تصرفاتها. وكان يفترض أن تحل المليشيات نفسها فور تكوين الحكومة، ويرجع المدنيون إلى سابق مواقعهم، بينما ينضم ذوي الخلفيات العسكرية، ومن رغب ومن لم يكن له موقع شغل في

السابق، إلى الجيش أو الشرطة.

تألفت حكومة مؤقتة ومن بعدها حكومة انتقالية وحكومة الوفاق الوطني وحكومة الإنقاذ الوطني، وفي كل منها وزير داخلية ووزير للدفاع، لكن أعضاء المليشيات لم يستجيبوا لترك أماكنهم في المليشيات، بل إن تكوين المليشيات لم يتوقف بعد انتصار الثورة، إذ وجد كل من كان عاطلاً أو يعمل في موقع غير جذاب، أن الانضمام إلى مليشيا، هو الطريق الأقصر إلى السلطة وكسب المال. ولأن المليشيات جميعها لم تخضع في يوم من الأيام لسلطة مركزية، دخلت في حروب ضد بعضها البعض بهدف الاستحواذ على المناصب الحكومية المهمة، وتوجيه قرارات الدولة نحو خدمة المصالح الخاصة، والتحكم في المال العام. وبمرور الزمن تقوت وتغولت بعض المليشيات وأصبحت تدير بعض أهم مرافق الدولة، ولكن من وراء الستار، وأصبح الذين يتصدرون المشهد من كبار الموظفين، ومدراء بنوك ووزراء ورؤساء وزارات، عبارة عن واجهات لزعماء المليشيات القوية. ومع أن البعض يحاول تمثيل الدور وكأنه هو الذي يدير المركب، يعترف البعض الآخر بهذه الحقيقة، وإن جاء ذلك بعد الخروج من المنصب.

ب. التهجير القسري:

عند انطلاق الثورة، سارع عدد محدود من المحسوبين على النظام بالهروب تفادياً لما قد يتعرض إليه من إهانة أو حتى انتقام، وكانت غالبيتهم من الإقليم الشرقي. كانت الصدامات التي حدثت في نفس الإقليم خلال الأسابيع الأولى في معظمها بين رجال الأمن ومتظاهرين غير مسلحين. وحتى عندما تطور الموقف فيما بعد وحصل الثوار على بعض الأسلحة، اقتصر الصدام على المواجهات بينهم وبين رجال الأمن. لذلك لم يضطر أفراد لم تكن لهم علاقة بهذه الصدامات إلى الهروب بعيداً عن مسرح العمليات. لكن الوضع في الإقليم الغربي كان مختلفاً. عدد محدود من المدن تضامن فيها السكان مع الشباب عندما انتفضوا؛ ولقرب هذه المدن من العاصمة توجهت نحوها كتائب القذافي هي الأولى، ولأن الشباب استماتت في الدفاع، جرت في شوارعها حرب بالأسلحة الثقيلة، فتضرر السكان المدنيون، واضطرت أسر كثيرة للهروب، لحقت بهم فيما بعد أسر الشباب الذين تصدوا للكتائب الأمنية بعد انتصار الكتائب كما حدث مثلاً في مدينتي الزاوية وزوارة.

اتجه الثوار الهاربون من المدن الساحلية للإقليم الغربي نحو مدن وبلدات الجبل الغربي، والتحقوا بالمليشيات هناك. عندما اتجهت كتائب القذافي الأمنية لإخضاع مدينة الزنتان والبلدات المتعاونة معها، استعانت بفرق مساندة من شباب المدن والبلدات المؤيدة للنظام، وعندما وصلت الحرب إلى تلك المنطقة، اضطرت آلاف الأسر إلى الهروب. اتجه البعض إلى مدن أخرى بعيدة عن أرض المعركة، لكن الغالبية اتجهت نحو تونس حيث توجد بوابة عبور بالقرب من مدينة «نالوت» سيطر عليها الثوار، وبذلك سهلوا عبور الأسر الهاربة، ودخول المساعدات القادمة عبر تونس. القوات التي دخلت المدن التي

هرب سكانها، استولت على الأشياء المفيدة ودمرت وأحرقت المباني.

عندما أخذت كفة الحرب تميل إلى صالح الثورة بدأ المهجرون أثناء الثورة في العودة إلى بيوتهم، وحل محلهم مهجرون جدد ينتمون للمدن والبلدات التي وقفت مع قوات القذافي. وبمجرد انتصار الثورة هاجمت مليشيات الثوار المدن والبلدات التي ساندت قوات القذافي. لم يبحثوا عن الأفراد الذين شاركوا في الحرب وارتكبوا أفعالا فظيعة ليعاقبوهم، إنما وجهوا نيران أسلحتهم نحو جميع السكان دون تمييز، قتل البعض، وأسر آخرون، وفر من نجا بجلده... بعض من تعرض للتهجير بحث عن مأوى عند أقاربه في مدن أخرى، واضطرت الغالبية إلى الإقامة في ملاجئ عبارة عن مباني لم يكتمل بناؤها أو مدارس.

توضح البيانات الواردة في الجدول رقم (1) عدد الصدامات المسلحة في كل سنة من السنوات الأولى من تاريخ الثورة، وعدد القتلى الذين تم إحصاؤهم بطريقة رسمية، وأعداد المهجرين قسريًا، الذين بقوا في الداخل، ولم تتوفر لديهم الإمكانات اللازمة لمغادرة البلاد والإقامة في بلد آخر. كان عدد الصدامات خلال سنة 2012 أقل من نصف الصدامات التي حدثت في السنة التي سبقتها، لكن العدد تضاعف في السنة التالية عام 2013، وتضاعف ثانية في السنة التي تلتها. وبالطبع ارتفع الرقم الدال على عدد المهجرين، وبدلا من أن تتخلص البلاد من هذه المشكلة، تحولت إلى مشكلة مزمنة تتعقد بمرور الزمن.

ومع أن بعض المهجرين يتمكنون من العودة إلى بيوتهم حتى ولو كانت مهدمة، إلا أن حروب المليشيات لم تتوقف، ولا تزال تتسبب في الكثير من التدمير والدفع بالمدنيين إلى الهروب من مناطق الصدامات المسلحة. نهبت البيوت والمباني ثم أحرقت، ودمرت البنية التحتية، وعرفت البلاد فور انتصار الثورة ظاهرة مدن الأشباح التي وصل عددها في يوم من الأيام إلى خمسة مدن. أربع منها تمكن سكانها من عقد مصالحات مع الجيران وعادوا إلى مواقعهم، ولم تحل بعد مشكلة المدينة الخامسة.[57]

جدول رقم (1) بيانات حول الصدامات المسلحة وبعض نتائجها للسنوات 2011-2015

	2011	2012	2013	2014	2015
صدامات	715	292	594	1367	968
قتلى*	6142	557	443	2805	2220
مهجرون قسريا	93565	59425	53779	363067	435000[57]

للإشارة، فالذين تعرضوا للتهجير القسري نجوا من القتل، ولكنهم تعرضوا لمشكلات كثيرة ارتبطت بعمليات التهجير. وصفوا من قبل من تسبب في تهجيرهم بأبشع الأوصاف، لذلك نقلوا من خانة الجار

وما يتعلق بهذا الموقع الاجتماعي في الثقافة العربية الإسلامية من علاقات حميمية، إلى خانة العدو.

ج. انتشار خطاب الكراهية:

لم يكن التنابز بالألقاب ضمن الثقافة الشعبية السائدة في المجتمع الليبي، كما لم يكن للجماعات التكفيرية وجود واضح، يمكنها من لعب دور مهم من حيث مقدرتها على التأثر في الرأي العام، تغير هذا بعد اندلاع ثورة «السابع عشر فبراير» 2011. منذ الأسبوع الأول أطلق القذافي ومؤيدوه على الثوار جملة من الصفات السلبية لعل أشهرها كلمة «جرذان»، ورد الثوار بكلمة «طحالب» في إشارة للعلم الذي فرضه القذافي وهو عبارة عن قطعة قماش خضراء اللون خالية من أي علامات. ومع أن الصدام بين الثوار والسلطة الرسمية دام فترة طويلة، لم يتطور هذا الجانب كثيراً من حيث عدد الصفات السلبية، سوى أن كل طرف يشير إلى قتلاه بصفة الشهيد والشهداء. لكن الحرب بين المليشيات شهدت نشاطاً كبيراً في مجال خطاب الكراهية.

اتحدت المليشيات ذات الخلفيات المختلفة في حربها ضد قوات القذافي، وبرزت الخلافات بينها فور انتصار الثورة. كانت في البداية عبارة عن انتقادات واتهامات ثم تطورت إلى صدامات مسلحة، أخذت أشكالاً مختلفة؛ حدث بعضها بين مليشيات في نفس المدينة وتنتمي إلى قبيلتين مختلفتين، أو بين ميليشيتين تنتميان إلى مدينتين أو بلدتين متجاورتين، أو بين مليشيات تتبع مدينتين كانت في ائتلاف واحد واختلفتا، أو بين مليشيات مختلفة أيديولوجيا. بالإضافة إلى العتاد العسكري بجميع أنواعه بما في ذلك الأسلحة الثقيلة، لكل مليشيا موقع أو أكثر على وسائل التواصل الاجتماعي، خصوصا موقعي الفيسبوك واليوتيوب، ولبعضها فضائية تساندها أو خاصة بعدد من المليشيات ذات توجه أيديولوجي واحد.

يتم كل صراع من صراعات المليشيات بوسيلتين: الأسلحة وخطاب الكراهية. تكون البداية بتكفير كل طرف الطرف الآخر، وكل طرف يدعي أن الذين يقتلون من جانبه شهداء وأرواحهم ستذهب مباشرة إلى الجنة، أما الذين يقاتلون من الطرف الآخر فكفار ومصير قتلاهم جهنم. ثم يبحث كل جانب على أكبر قائمة من الصفات السلبية ليطلقها على الطرف الآخر بهدف تقوية درجة الكراهية، وتحميس المتقاتلين على الإستماتة في الحرب. وعندما انقسم النظام السياسي في منتصف عام 2014 إلى معسكرين لكل حكومة ومجلس تشريعي، تولت بعض الفضائيات العربية الموجودة أصلاً، وأخرى إستجد أغلبها بتمويل أجنبي، القيام بالدور الأكبر في هذا المجال، ولعب هذا الخطاب دوراً كبيراً في بث الكراهية بين الليبيين وتجذير الانقسام السياسي.

د. انتشار الجماعات الدينية المتطرفة:

لتواجد جماعات إسلامية متطرفة تاريخ طويل في ليبيا، وقد اهتم القذافي منذ الأيام الأولى لاستيلائه

على السلطة، بمتابعة أنشطة هذه الجماعات، وكان يقوم من حين إلى آخر بإلقاء القبض على أعداد من المنتسبين إليها. لذلك لم تستطع أي منها أن تكتسب قوة محلية بحيث تهدد النظام، وإن نجحت أكثر من مرة بمهاجمة أهداف محددة. كان بين الليبيين الذين قدموا من الخارج فور انطلاق الثورة منتمون لجماعات ترفع شعارات إسلامية. أغلب هؤلاء كان من بين الذين حاربوا في أفغانستان، وفي العراق، وحكم عليهم بالسجن في أكثر من دولة. التحق كل واحد بالمليشيات النشطة في المدينة التي ينتسب إليها. وكان واضحًا أن أغلب أعضاء هذه الفئة سعى إلى تولي المراكز القيادية في المليشيا التي التحق بها، وإلى أن تحتل المليشيا المنتسب إليها مكانة مرموقة في المدينة الموجودة فيها. وقد نجح هذا النوع من المليشيات في التمركز بشكل ظاهر في مدينة درنه في الشرق الليبي، وأفصح زعماء هذه المليشيات منذ الشهور الأولى للانتفاضة عن النية في بناء إمارة إسلامية، ما أدى بالقذافي إلى ذكر هذه الحقيقة في الخطابات النارية التي كان يخرج بها على مؤيديه من حين لآخر، لإثارة حماسهم. لقد وجدت في المدينة في البداية ثلاثة عشر فرقة مسلحة ذات خلفيات مختلفة، ومع أن أغلبها رفع على آلياتها علم الثورة: علم الاستقلال إبان الحكم الملكي، رفعت بعض المليشيات راية تنظيم الدولة الإسلامية، وفرضت سلطتها وأفكارها على سكان الحي الذي تتمركز فيه.

بذلت أول حكومة تكونت بعد انتصار الثورة جهوداً مضنية لفرض سلطتها في المدينة، لكن ومع بداية النصف الثاني من عام 2012، ظهر في المدينة تنظيم باسم أنصار الشريعة ضم عددا من خريجي حروب وسجون أفغانستان والعراق، وبدأت فور تكونه سلسلة من الاغتيالات في مدينتي درنه وبنغازي. وبعد فترة أعلنت الجماعات المتشددة أن المدينة أصبحت تخضع لتنظيم الدولة الإسلامية. وفي شهر أبريل من العام 2014 انشقت مجموعة من تنظيم الشريعة وكونت تنظيماً جديداً تحت اسم «مجلس شورى شباب الإسلام». ومنذ الأيام الأولى للإعلان عن نفسه بدأ في تنفيذ سلسلة من الخطوات المتتابعة ليصبح التنظيم الوحيد المسيطر، وأصبح أمام كل عنصر في مليشيا أن يختار بين أن ينضم للتنظيم الجديد أو يغادر المدينة، وإلا سيقتل.

تنظر هذه الجماعات المتشددة إلى جميع التسميات المرتبطة بمؤسسات الدولة الحديثة كصناعة غربية، ولا تصلح لدولة الإسلام، لذلك يجب استبدالها. وعليه اختفت من المدينة جميع أعلام دولة ليبيا لتحل محلها الأعلام السوداء الخاصة بتنظيم القاعدة. رفعت الأعلام على السيارات، وعلى المحال، وعلى المؤسسات الرسمية بعد أن استبدلت مسمياتها. استعيض عن وزارة التعليم بمؤسسة «ديوان التعليم»، أنشئ ما سمي بالشرطة الإسلامية والمحكمة الإسلامية، وديوان الحسبة، وقام أعضاء المجلس بتنفيذ أحكام الحدود في الميادين العامة، وعقد ما سمي بجلسات الاستتابة بمعنى: أن يتوب الفرد الذي يصنفوه كمرتد، وينضم إليهم، وقد توجه هذا المجهود في مرحلته الأولى نحو أفراد الجيش والشرطة. ومع بداية شهر أكتوبر أعلن التنظيم انضمامه رسمياً ل «داعش»، ولتصبح درنه جزءاً من تنظيم دولة

الخلافة. وتميزالجزء الأخيرمن العام بتنظيم تجمعات جماهيرية بهدف مبايعة زعيم «داعش» أبوبكر البغدادي.

تمدد نفوذ «داعش» بحيث سيطرعلى مدينة سرت، كما تواجدت بعض جماعاته في أكثرمن مدينة بما في ذلك العاصمة. وعلى الرغم من أن التنظيم خسرفيما بعد سيطرته على المدينتين، لا تزال فلوله تتواجد في أماكن مختلفة ولا زالت تنفذ هجومات قاتلة وتتسبب في الكثيرمن التدمير.

ليبيا إلى أين؟

تسع سنوات مرت على مقتل القذافي، ويرى الليبيون الذين يحتفلون بيوم مقتله، أنه كان وراء جميع المآسي التي عانى منها الليبيون خلال سنوات حكمه، وتصوروا أنه بمجرد اختفاء القذافي، سيصبح الطريق معبدًا أمام الليبيين لإقامة الدولة المدنية التي ستضمن الحرية والمساواة، وتقيم العدل وتصون قواعد حقوق الإنسان. توقعوا أيضاً أنهم سيحرقون المراحل للحاق بركب البلدان التي سبقتهم ليس الغربية منها فحسب بل حتى العربية التي قطعت شوطًا كبيرًا في تحديث البيئة. تسع سنوات مرت ولم يتحقق للذين فرحوا بإسقاط النظام هدف واحد من الأهداف التي رفعوها أثناء الثورة، بل خسر الليبيون جميع المكاسب التي اكتسبوها في الماضي كالتي لها علاقة بمستوى المعيشة، والمكانة الاجتماعية بين بقية دول العالم بعد أن أصبحت أعداد كبيرة منهم تسيروراء كل أفّاق لأنه غيرليبي فحسب، وخضعوا لأمركل مدع أعلن أنه قادم لمساعدة الليبيين، وجروا يطلبون الدعم المادي والمعنوي من الذين كانوا يتسابقون للقدوم إلى ليبيا كلما احتاجوا لدعم مالي ومعنوي.

وخلال هذه السنوات ارتفع معدل السكان تحت خط الفقر، وتقلص حجم الطبقة المتوسطة، وظهرت طبقة جديدة من أصحاب الملايين نتيجة انتشارالفساد، أصحابها من صغارالسن من بين قادة المليشيات، وموظفي الدولة، والمتاجرين في البشر، ومهربي النفط. انخفضت قيم البلاد على مؤشرات التنمية البشرية، وارتفعت المعدلات على المقاييس الخاصة بالفساد وانتهاكات حقوق الإنسان وتكميم الأفواه ومعدلات التضخم وغلاء الأسعار.

التدخل الأجنبي الذي رافق انطلاق الثورة لم تنخفض معدلاته بل ارتفعت وتعقدت خلال الحرب التي خاضها الثوارضد كتائب القذافي الأمنية في عام 2011. انحصر التدخل العسكري في سلاح الطيران، لكن الصدام الأخيربين القوتين الرئيسيتين، الذي بدأ خلال الأسبوع الأول من أبريل 2019 واستمر حوالي عام، ارتفعت درجة التدخل الأجنبي فيه إلى مستوى الاستعانة بالمرتزقة، وتعددت إملاءات الدول التي ساهمت في تلك الحرب.

المشكلات التي أشرنا إليها في الجزء السابق، عبارة عن عينة من التداعيات السلبية، التي خرجت بها ليبيا من الربيع العربي وليست جميعها. ولكل سلبية من التي ذكرناها تداعيات سلبية أخرى. ففي وضع هذا شأنه، هل يمكن تحديد قضايا بعينها تعكس استفادة الليبيين من التجربة التي مروا بها خلال السنوات التسعة الماضية؟

في اليوم الواحد والعشرون من شهر أكتوبر 2020، قامت إحدى المليشيات باختطاف مسؤول كبير في الدولة وولديه من منزله، وكذلك اختطفت موظفة من منزلها وبحضور زوجها. حدث هذا مع وجود وزارة للداخلية بكامل أجهزتها، ووزارة للعدل بكامل أجهزتها أيضاً. سجلت عبر وسائل التواصل الاجتماعي استنكارات من جميع الأطراف من ضمنهم وزارتي الداخلية والعدل وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، واجتمعت قبيلة الموظف المخطوف وأعلنت عن مهلة لإطلاق سراحه وإلا ستأخذ القبيلة الأمر بيدها. الدكتورة «سهام سرقيوه» نائبة في البرلمان، اختطفت من منزلها في بنغازي في السابع عشر من يوليوز 2019، لم يكشف عن مصيرها بعد، ولا يستطيع أي شخص أن يسأل جهرًا ماذا حدث؟

التدخل الخارجي لم يتقلص من حيث عدد الدول التي تدخلت في حرب عام 2011، الفوضى التي تسبب فيها هذا التدخل فتح الباب أمام تكاثر عدد المليشيات، فبدلاً من حل المليشيات بعد نجاح الثورة، تضاعف عددها بسبب ضعف الأجهزة الرسمية، وانتشار الفساد بشكل واسع. شجع هذا الوضع أعدادًا كبيرة من الشباب العاطل على الدخول في هذا المجال الذي أصبح أقصر طريق لكسب المال وللثراء. ولم يبالغ الدكتور «غسان سلامة» رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عندما قال: «هناك مليونير جديد كل يوم في ليبيا». ووجدت الدول التي لم تشارك في الحرب ضد القذافي، بما في ذلك التي عارضت التدخل منذ البداية الفرصة سانحة فعقدت تحالفات مع بعض المليشيات الجديدة، وانضمت إلى ركب العابثين بأوضاع هذا البلد. لم تتوقف بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عن محاولاتها الكثيرة لحل الأزمة الليبية، وفي أكثر من مرة تدلي ببيانات متفائلة، وتبشر بقرب بناء الدولة الليبية المستقرة. قد يفرح الكثيرون، خصوصاً الذين تدهورت أحوالهم المعيشية كثيراً، ويعتقدون أن نهاية الفوضى قربت، إلا أن النهاية لا تزال بعيدة، فهذه الأزمة لن تحل إلا بزوال السببين الرئيسين: التدخل الأجنبي والمليشيات، ولا توجد مؤشرات على الأرض تشير إلى زوالهما في المستقبل القريب.

وختاما:

تشابهت ثورات «الربيع العربي» في خصائص كثيرة واختلفت في أخرى، هي ثورات قادها الشباب، وهم الذين اختاروا لحراكهم اسم ثورة. انطلقت بعفوية، تحددت مساراتها ونتائجها بسبب تداعيات الأحداث التي حددت معالمها العامة الطريقة التي ردت بها السلطة. واختلفت هذه الثورات في خصائص كثيرة كالزمن الذي احتاجه الثوار لتحقيق الهدف العام المشترك وهو تغيير النظام ثم في النتيجة النهائية.

كثيرون توقعوا أن أحداث تونس سيكون لها تأثير مباشر على ليبيا، ولكن بدلاً من ذلك كانت مصر هي البلد الثاني في هذا المجال. وبعد أن وصلت ثورات الربيع العربي إلى اليمن تحرك الشباب الليبي.

تميزت الثورة الليبية بانطلاقها من مدينة تبعد عن العاصمة بحوالي 1000 كيلومتر، وفي منطقة ينتشر بين نسبة عالية من سكانها شعور بالتهميش. ضمن هذان العاملان حصول الثوار على حاضنة شعبية، مكنتهم في خلال أسبوع من فرض سيطرتهم على كامل الإقليم. كانت هذه الميزة الأولى التي ميزت الثورة الليبية عن ثورتي تونس ومصر، وكانت الميزة الثانية اهتمام العالم بها فور انطلاقها، كما عكستها كمية الانتقادات التي وجهت إلى السلطة الرسمية بسبب قوة العنف الذي قابل به النظام شباب المظاهرات. اهتمام لم تحظ به ثورتا تونس ومصر، خصوصًا أنه يصب في صالح الثوار وليس النظام. اهتمام قاد في آخر الأمر إلى تدخل عسكري بحجة حماية المدنيين، وهكذا أصبحت ثورة بالمشاركة. ولولا تلك المشاركة لما تمكن الثوار الليبيون من تحقيق الهدف رقم واحد وهو إسقاط النظام، لأن القوة العسكرية للنظام كانت كبيرة، والأهم تصميم قائد النظام على إنهاء الحراك بمختلف أشكاله، بما في ذلك غير المسلح منه وبسرعة. لعل التعليمات التي تظهر في إحدى مكالمات القذافي الليلية مع أحد مسؤوليه بالتصرف فوراً في ذلك المساء بدلاً من الانتظار إلى الصباح، تعكس دقة متابعة القذافي لما كان يجري، وحرصه الشديد على التصرف بسرعة فائقة.

القوات الجوية التي شاركت إلى جانب الثوار في الحرب الأهلية انتمت إلى أربعة عشر دولة، كانت لكل منها أهدافها الخاصة بها من وراء المشاركة في العمل العسكري؛ وحدها هدف واحد هو إسقاط نظام العقيد القذافي، لذلك توقف العمل العسكري بعد مقتله، وظهر تباين مصالحها فيما بعد، واتضح أنها أطراف متصارعة. سارع كل طرف لبناء علاقات خاصة مع شريك ليبي لديه مليشيات. وكما توحدت المليشيات الليبية أثناء حربها ضد قوات القذافي، تفرقت هي الأخرى بعد موته، ودخلت البلاد في دوامة حرب المليشيات بسبب الصراع على السلطة والثروة من جهة، وصراع أو حرب بالوكالة من جهة أخرى في الحالات التي كانت الأطراف الخارجية المحرك الرئيسي، وكانت النتيجة دخول البلاد في حالة من الفوضى العارمة، التي ستستمر سيطرتها على المشهد الليبي، إلى أن تصل الدول المتصارعة على الأرض الليبية إلى نوع من التوافق فيما بينها.

إحالات مرجعية:

57-لا تشمل هذه الأعداد جميع القتلى فهناك جماعات لا تصرح بعدد قتلاها
المصدر: موقع ضحايا الحرب في ليبيا، وتقارير متعددة للجنة الوطنية لحقوق الانسان، والتقارير الدورية لمنظمات الأمم المتحدة المختصة بالشؤون الانسانية التابعة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

حركـة «20 فبرايـر» ومـآل الدولـة المدنيـة

- حركة «20 فبراير» بداية وعي جديد
- الحراك العربي والإسلام السياسي
- حركة «20 فبراير» وأفاق الدولة المدنية



حركة «20 فبراير» ومآل الدولة المدنية

د. عبد الحي البوكيلي

مقدمة:

نالت الدول العربية استقلالها في أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي، وحدثت سلسلة من الانقلابات العسكرية في أكثرمن بلد عربي، أدت فيما أدت إليه إلى بروزأنظمة شمولية واستبدادية، وإن كان بعضها يحرص على تبني مسميات قومية واشتراكية. حيث جرى تشذيب مقومات الدولة المدنية بخنق الحياة السياسية والتضييق على التعددية الحزبية ودفع فئات عديدة في المجتمع إلى الهجرة والإقصاء والتهميش السياسي والاقتصادي، حتى بدت فارغة من معناها الحقيقي، غير قادرة على تحقيق الدولة الموعودة، تاركة المجال للتناقضات الطائفية والمذهبية والإثنية والعشائرية، التي لقيت تشجيعاً من الخارج، وحظيت في الغالب بدعم الأنظمة الشمولية الحاكمة، عملاً بمنطق «فرق تسد».

إلا أن «الربيع العربي» أحيا النقاش من جديد حول الحاجة إلى الديمقراطية بعد عقود من الأنظمة الديكتاتورية التي صادرت الحريات ومنعت المواطنين من الخوض فيما يتصل بالسياسة، وذكرت من جديد بواجبات الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبالرغم مما قد يقال عن مآل الحراك العربي (الفشل)، وتدخل عدة عوامل منها ما هو خارجي (التدخل الأجنبي)، أو داخلي (الصراعات المذهبية، والطائفية...) في هذا الفشل، وبالرغم من أهمية هذه العوامل، فإن العامل الرئيسي في نظرنا يرتبط بوعي الشعوب (العامل الثقافي)، وهو ما بدأ يتضح مع الحراك العربي، بحيث فرضت الضرورة وعياً جديداً، مما جعل الحديث عن إمكانية إحياء المطلب الديمقراطي أمراً ممكناً.

فهل يمكن القول إن الحراك ما يزال في طور التبلور والبناء، يسابق الزمن لرسم معالم الإصلاحات المرجوة، سواء في البلدان التي شهدت الثورات أو البلدان التي لم تشهدها مثل المغرب؟ وهل وضعت هذه الثورات، بعد مخاض عسير، مرتكزات الدولة الديمقراطية، كما ولدتها الثورات الغربية؟ ما هي الفرص والآفاق المتاحة أمام هذه الشعلة التي ما زالت تحمل آمال الشعوب منذ الاستقلال؟ كيف يمكن تقييم حصيلة هذه الانتفاضات اليوم؟ ما هي المنزلقات والمخاطر التي يمكن أن تبرز خلال السنوات المقبلة؟ كيف يمكن الاستفادة من هذه التجربة لتصحيح المسار؟ ولتحقيق مكاسب ديمقراطية تفتح

الأبواب أمام عودة الاستقرار، وتوفير شروط انتقال أكثر حصافة ونضجاً، وتكون في الوقت نفسه، رافعة للحريات العامة والفردية لتحقيق تطلعاتها في التنمية، والرفاهية لشعوبها؟

يمكن تناول هذه الأسئلة وغيرها من خلال التركيز على دور الوعي السياسي من طرف الشعوب في انطلاق الحراك العربي، والدور الذي لعبه أحياناً الإسلام السياسي في عرقلة وضع مرتكزات الديمقراطية، وكيف يمكن بناء هذه الدولة في ظل تغلغل الإسلام السياسي، وبقايا الأنظمة السابقة في مفاصل الدولة؟

حركة «20 فبراير» بداية وعي جديد

عملت الأنظمة العربية الاستبدادية، منذ استقلال دولها، على صناعة أجيال بمواصفات خاصة، سواء عبر برامج تعليمية تحث على الخضوع والاستسلام، أو من خلال دغدغة المشاعر الدينية وتسخير الفقهاء لأجل تشويه وعي الناس، أو دفع جزء من الطبقة المثقفة للخوض في قضايا قطاعية كقضية المرأة و«الأقليات» والشباب والسلفية، علماً أنها قضايا تدخل ضمن القضية الأساس، قضية محاربة الفساد والاستبداد وبناء دولة المواطنة، وبذلك استطاعت تحويل الصراع من المركز إلى الهامش.

وكان من نتائج هذه التدابير صناعة إنسان مستهلك فاقد للحس النقدي، لا يقدر على تمييز الأفكار والخطابات؛ وتوفير بيئة ملائمة لتغلغل تيار الإسلام السياسي داخل المجتمع، ولا سيما الطبقات الهشة والفقيرة، والطبقات المتوسطة الدنيا التي تحتل نسبة مهمة من سكان الدول العربية وتجد في خطاب الإسلام السياسي بذور خلاصها، وهو ما وفر البيئة الملائمة لتصدرها العملية الديمقراطية بعد الثورات، بالرغم من عدم مشاركتها الفعلية في الحراك، كما هو الحال بالنسبة لحزب العدالة والتنمية المغربي، مع «حركة 20 فبراير»؛ الأمر الذي يجعل المتتبع يطرح أكثر من سؤال!

غير أن الشعوب التي كانت منذورة للطاعة العمياء خرجت في انتفاضات «الربيع العربي» مطالبة بالكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة... وأسقطت أنظمة استبدادية، ولولا ضعف الوعي الجماهيري (المصنوع مسبقاً) والانسياق وراء الدعاية والشائعات والافتقار إلى التبصر والحذر، التي كانت سبباً في تراجع زخم حركات الربيع؛ لكانت الأمور مختلفة على أرض الواقع. فرغم التراجع الميداني الملحوظ، بدأ وعي جديد في التشكل على وسائل التواصل الاجتماعي، وقاد إلى كسر جدار الخوف عند المترددين، وأثمر حملات مقاطعة للانتخابات الشكلية ولمنتجات الشركات المحتكرة وغيرها. بل وقاوم محاولات إفشال مضادة تجلت في دعم الطائفية وتسخير وسائل الإعلام لتبيان العنف والدمار الناتجين عن الثورة أو لرمي الصوت المعارض بالخيانة والعمالة للخارج.

والملاحظ اليوم هو أن رقعة هذا الفعل الثوري الجديد آخذة في الاتساع، وتبعث على التفاؤل بشأن مآل الربيع العربي. لذلك، يبقى الحكم بإخفاق الحراك العربي حكماً متسرعاً، لأن جل ثورات الشعوب عرفت في بداية مسارها نحو الحرية عدداً من الانتكاسات، ولم تذق طعم الاستقرار إلا بعد مخاض عسير وصراع مرير مع التناقضات المجتمعية التي خلفتها عقود سبقتها من الاستبداد.

لقد كانت ثورات الربيع العربي مفاجئة للجميع، إذ لم يدر في خلد أحد أن حرق الشاب التونسي (البوعزيزي) نفسه احتجاجاً على مصادرة بضاعته، سيكون الشرارة الأولى لثورة عمت جل الأقطار العربية، فأسقطت بعضها ودفعت البعض الآخر لتقديم بعض التنازلات المؤلمة. كانت تلك الثورات دليلاً على يقظة الشعوب وإبائها، إذ أبدت رفضها لكل أشكال الظلم والاستبداد. وكانت مجددة في وسائلها، إذ سخر الشباب العربي وسائل الإعلام البديلة لتجاوز القيود التي فرضتها الأنظمة العربية المستبدة على حريات التعبير، ولتسريع وتيرة انتشار النزعة الثورية بين الناس، بحيث «تجاوزت الظاهرة الثورية العربية الأشكال والأطر التفسيرية التقليدية، وكسرت نمطية النماذج الثورية التاريخية، فجمعت بين الواقعي والافتراضي، وبين العفوية والتنظيم، وتلاحمت فيها مختلف الأطياف والتوجهات الفكرية والسياسية والدينية، كما أنها اتسمت بعدة خصائص جعلتها فريدة في نشأتها (...) كغياب الزعيم الكاريزمي والخلفية الإيديولوجية والتنظيم الطليعي السري الثوري، بل اعتمدت آليات الشبكات الاجتماعية والاحتجاج الجماهيري السلمي والروح الاجتماعية، محدثة بذلك قطيعة معرفية مع التراث الفكري الذي حملته الثورات القديمة».

وقد كان تكسير النمطية الثورية، أي غياب الزعيم والخلفية الأيديولوجية وغيرهما، نتيجة للاستبداد الذي كرس انعدام الثقة بين أفراد الشعب الواحد، وأفرغ قيادات الأحزاب والجمعيات الحقوقية من مضمونها بعد أن اخترقها النظام وعبث بها. وازداد فقدان الثقة تجذراً بوصول أصحاب شعار «الإسلام هو الحل» للسلطة بُعيد الحراك، إذ عملوا على تبرير بؤس وفقر الشعوب بمبررات دينية كالرزق والقدر، فكانوا مدافعين عن تنصل الدولة من واجباتها إزاء الناس، أكثر من الاستبداد نفسه.

غير أن مناخ انعدام الثقة هذا سيعمق مشاكل النظام المستبد أكثر من غيره، إذ أفقده شيئاً فشيئاً السيطرة على التنظيمات المدنية التي استطاع من خلالها التحكم في الشعوب، ودفع بوعي الشعوب إلى التخلص تدريجياً من «سلطة الأموات والقبور» التي يعول عليها بدعمه الوفير للأضرحة والصلحاء مقارنة وبالمستشفيات والجامعات.

لقد بتنا اليوم أمام وعي جديد تمخض عن عثرات الحراك العربي؛ لكنه مخاض تحفه مخاطر الطائفية والإثنية والانقلابات العسكرية وغيرها، وإن كان خطرها أقل بكثير من التخدير الإيديولوجي الذي يمارسه تيار الإسلام السياسي (السنة والشيعة)، ويجعل قيام الدولة الديمقراطية أمراً معقداً

بالرغم من انكشاف أمرها كما أسلفنا. إننا نعيش في الواقع مرحلة أشبه ما تكون في تفاصيلها بما عاشته أوروبا قبل الحداثة السياسية (هوبز، لوك...)، إذ لم نحسم بعد الموقف من إشكالية السلطة والمجتمع، خاصة وأن صلاحيات السلطة الدينية وحدوها تطرح تحديات بالغة التعقيد.

فإذا كان الحراك العربي قد ساهم في تشكيل وعي جديد في البلدان العربية، فإن حركة «20 فبراير»؛ النسخة المغربية من الربيع العربي؛ ساهمت في تشكيل الوعي المجتمعي المغربي، مثله مثل باقي الشعوب العربية، ونجحت في رصد مكامن الخلل، وأثارت الانتباه إلى وجود مشاكل معينة، وهو ما لاحظه النظام السياسي وقام بمبادرات على المستوى المؤسساتي، كما أنها قوضت مجموعة من الأوهام السائدة كعزوف الشباب عن السياسة. لقد أكدت أن هذا العزوف هو بشكل من الأشكال رفض قاطع لزمن القمع السياسي والفساد والإفساد وتمييع الحقل السياسي وشراء النخب، كما أنها كشفت عن زيف خطاب الانتقال الديمقراطي الذي تأسس على إمكانية التوافق مع المؤسسة الملكية في ظل حفاظ هذه الأخيرة على سلطتها المطلقة، اللهم التنازل عن بعض الاختصاصات المحدودة لصالح الحكومة والبرلمان. لقد رفعت الأرضية المطلبية لحركة 20 فبراير القداسة عن المؤسسة الملكية باعتبارها مؤسسة سياسية واقتصادية محورية وفاعلاً مركزياً في الاقتصاد والسياسة، وقد أعطى هذا الأمر قوة كبيرة للحركة.

وما زاد هذه الحركة قوة أيضاً هو تعدديتها الفكرية والسياسية، شباب حداثي علماني منخرط في القيم الحقوقية الكونية ومتعطش للنقاش الفكري وتوضيح بعض القضايا المرتبطة بعلاقة الدين بحياة الفرد والجماعة، يناضل من أجل إسقاط الفساد والاستبداد وينشد دولة ومجتمعاً ديمقراطيين حسب المعايير الحقوقية الكونية للديمقراطية؛ أي التأسيس لدولة مدنية ديمقراطية كنقيض مباشر للدولة الدينية الشمولية. وفي الطرف الآخر شباب يرى في الدين الحل الوحيد لكل المشاكل.

لقد فرضت اللحظة التحالف بين كل القوى، الأمر الذي أثار انتباه النظام وقلقه، ودفعه إلى تقديم بعض التنازلات، لكن عدم فتح حوار بين القوى المشكلة للحركة ورسم الحدود، زرع بذور التخوف بين الأطراف، حيث حاول كل طرف بسط سيطرته على الحركة، أمر أثار قلق المتعاطفين، قبل المنخرطين، خصوصا مع تصاعد دور جماعة العدل والإحسان، وتهديدها بالانسحاب في أكثر من مرة وهو ما وقع بالفعل.

انطلاقاً من شهر ماي 2011 بدأت تترسخ هيمنة جماعة «العدل والإحسان» الإسلامية على الحركة؛ لقد حاولوا الاقتداء بإخوان مصر، من خلال النزول بكثافة داخل مسيرات الحركة ووقفاتها، وشغل فضاءات خاصة تضم أنصارها ذكوراً وإناثاً، وتحولت مع مَرِّ المسيرات إلى العنصر المهيمن على وقفات الحركة ومسيراتها. لقد أصبحوا أكثر حضوراً، وبعد أن انحنوا لقيم الدولة المدنية في البداية، و(أعلنوا في بيان لهم أنهم يطالبون بدورهم ب: «دولة مدنية» رغم عدم تعريفهم لما يقصدون بالمصطلح وإصرارهم

على تعويم شرحهم له).

مع الوقت سيطروا على اللجان التي تعتبر القلب النابض للحركة، مثل لجنة الإعلام...، كما أنهم انزاحوا عن الشعارات التي كانت ترفع، ورفعوا شعارات تعبر عن المواقف السياسية للجماعة وعلاقاتها بالنظام، كتغييرهم لشعار ملكية برلمانية، بشعار دستور شعبي ديمقراطي، وهي إشارة لإسقاط النظام، هذا التغيير في المواقف أدى إلى انسحاب العديد من المتعاطفين، وأدخل حركة 20 فبراير في صراع داخلي كما وقع في مدينة فاس بين الطلبة القاعديين، وجماعة العدل والإحسان...

وبعد صعود الحزب الإسلامي «العدالة والتنمية» للحكم تغيرت لهجة الجماعة، من خلال حجم المشاركة الضعيف، وغيابها أحياناً أخرى عن الساحات العامة، إلى أن أقدمت يوم الثامن عشر من شهر دجنبر 2011 من خلال بلاغ رسمي صدر عن الجماعة تعلن فيها انسحابها من حركة 20 فبراير.

لكن بالرغم من التراجع الذي عرفته «حركة 20 فبراير» بفعل الأزمة الداخلية (الانقسامات الإيديولوجية...)، فقد ساهمت في بلورة وعي مجتمعي جديد، كما سبقت الإشارة، كما أنها شكلت نقطة ضوء حقيقية وساطعة في مشهدنا السياسي، وفرضت على جميع مكونات هذا المشهد التعامل معها سواء من موقع المساندة والانخراط في ديناميتها النضالية وأفقها المطلبي أو من موقع المواجهة والسعي إلى تقويضها وتفكيكها بالترهيب والترغيب، وبالتالي فهي تشكل لحظة مهمة من لحظات التطور الموضوعي والنوعي للصراع الاجتماعي والسياسي في المغرب، في سياق النضال من أجل انتقال ديمقراطي سلمي وحقيقي؛ فالحراك ذو طابع وطني له مطالب اجتماعية عامة، وقد خفت سواء بالمغرب أو مصر أو تونس لأسباب متعددة، وهذا لا يعني أنه خفت إلى الأبد، ففي أية لحظة يمكن أن يندلع، والمجتمعات قادرة على تجديد نفسها، وتستلهم من ذكرى حراك« 20 فبراير» أو من محطات أخرى ما يمكن أن يعيد النقاش حول إمكانية التغيير ، ولتفادي تكرار الأخطاء التي سبق ذكرها، لا بد في نظرنا من حراك ثقافي يعيد للعقل العربي / المغربي توهجه بعد قرون من السبات والخمول، لصالح النقل والجاهز.

الحراك العربي والإسلام السياسي

قطفت «الجماعات الإسلامية» ثمرة الحراك العربي وتولت الحكم في بعض الأقطار، غير أنها لم تكن تملك نظرية متكاملة في الدولة ولا أجوبة مقنعة لشباب الحراك، إذ لا يمكن أن تعالج أزمة التشغيل مثلاً، بإقناع العاطلين أن «الرزق بيد الله»، وأن الله يقول وقوله حق« وما من دابة في الرض إلا وعلى الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها كل في كتاب مبين» (سورة هود، الآية 6). إن حجة من زمن مضى كهذه لا معنى لها في ظل وجود النظريات السياسية الحديثة والمعاصرة التي جعلت الدولة المدنية أساساً للحكم وحققت نتائج ملموسة في بلدان أخرى. لقد اتضح أن الدولة المدنية خيار يستجيب لشروط

المرحلة ومطامح الثوار، فما هي مقوماتها؟

نعرف منذ «جان جاك روسو» أن الدولة المدنية تنطلق من استحالة الجمع بين السلطتين السياسية والدينية داخل جسم الدولة. يقول: «إذا وجد دائما أميروقوانين مدنية، من ازدواج هذه السلطة، تنازع دائم في الاختصاص جعل كل سياسة صالحة متعذرة في الدول المسيحية، ولم يمكن التوصل قط إلى معرفة من هوحق بأن يطاع: السيد أم الكاهن». احتفظت شعوب كثيرة في أوروبا بالنظام القديم، وأبقت الروح المسيحية خارج سلطان الدولة، فظلت العبادة المقدسة مستقلة عن هيئة السيادة وعن كيان الدولة، غيرأن الدين (المسيحي): «ليس له أبدا من علاقة خاصة بالهيئة السياسية، يترك للقوانين القوة الوحيدة التي تستخلصها من نفسها دون أن تضيف إليها قوة أخرى، ومن ثم تظل بلا مفعول إحدى تلك الروابط العظمى، روابط المجتمع الخاص».

إذا انطلقنا من فكرة الدولة الدينية، عسرعلينا تصور دولة مدنية. فالحراك الذي عرفته الدولة المسيحية مطلع العصرالحديث لم يكن مدنياً البتة، بل كان صراعاً مذهبياً ساهم في انزلاق أوروبا إلى حروب دينية وعرقية الكل يعلم تبعاتها. والحال أن «الجماعات الإسلامية» تتجاهل هذه الحقيقة التاريخية وتستخدم الدين في الصراع على السلطة، بحيث تدعي كل فرقة امتلاك حقيقة الإسلام وتقدمه للناس بديلاً أو حلاً لأزماتهم، ولنا أن نتأمل الفوارق بين الإخوان والجهاديين والتحريريين والسلفيين. لكنها الحقيقة التي أدركتها الأنظمة جيداً ووفرت لها أسباب التغلغل في وعي الأفراد، لقتل كل تغييرممكن وهو ما تبين مع حركة «العدل والإحسان» المغربية؛ تلك النزعة المذهبية التي تعطي الأولية لـ«نقائها» الإيديولوجي وإظهارقدرتها على التعبئة فوق أي اعتبارآخر. يتجلى ذلك في انسحاب الجماعة من الشوارع بشكل تام كما سبقت الإشارة، خلال لحظة حساسة، وذلك لإيصال رسالة للعلمانيين المغاربة، مفادها أنه بدون مشاركة الجماعة لن تنجح أية حركة احتجاجية في المغرب.

لا يتعلق الأمربقوى الإسلام السياسي فقط، وإنما قوى اليسارأيضاً، وما دخول الاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية بدون شروط، في أوج النضال الديمقراطي الجماهيري لحركة 20 فبراير، في الآلية الحزبية المواكبة ل «لجنة تعديل الدستور» التي أسسها الملك على إثرخطابه يوم التاسع من شهرمارس 2011، وما مشاركة بعض أحزاب اليسارفي هذه الآلية إلا تأكيد على الخط الانتهازي الذي بدأت تسلكه. لم تستطع أحزاب اليسارأن تتجاوز خلافاتها، بالنقد والنقد الذاتي، وأن تتحالف على أساس تصور مشترك لحركة 20 فبراير، كحركة ديمقراطية جماهيرية، تصور يمكن تحيينه ومراجعته في ضوء تطور الصراع الطبقي السياسي والاجتماعي، والتحليل الملموس لواقع المغرب، وأين يتجه الصراع الطبقي السياسي والاجتماعي والثقافي، والخطة السياسية للممارسة الوازنة والفاعلة في هذا الصراع من موقع الجماهيرالشعبية التي عبرت عن ذلك من خلال الزخم النضالي لحركة 20 فبراير.

لكن بالرغم مما قد يقال عن بعض الأطراف من اليسار المغربي ودورها في تعطيل حركة 20 فبراير، إلا أن مبرراتها كانت تصب في قيام الدولة المدنية، كدولة ديمقراطية، داخل الدولة ومنطقها، وليس بالدفع باتجاه الخراب والفوضى؛ الأمر الذي لم يحضر عند قوى الإسلام السياسي، يتضح ذلك من خلال خطاباتها التي ترى في الدين أساس قيام الدولة، وما تصريح «بن كيران»[57] في أكثر من مرة، بقوله: «أن العلمانيين، يشيعون الفاحشة، ويأكلون رمضان، و«باغيين الحرية»، وهذا النوع من المواطنين يجب تطبيق عليهم حد من حدود الله...إن الدولة ستقوم على هذا الدين...»، إلا خطاباً من هذا النوع، يقوم على إثارة مشاعر العامة، ويقف ضد قيام الدولة المدنية، يعتبر أخطر من استبداد الأنظمة الحاكمة.

وما اختيارنا لروسو، كأحد رواد الحداثة السياسية، إلا لتبيان تهافت خطاب «الجماعات الإسلامية» وما يخفيه من تناقضات تعطل قيام الدولة المدنية. وهي على كل حال عثرات يمكنها تجاوزها قبل أن تفقد تلك الجماعات مصدر قوتها، يقول المختار بنعبدلاوي: «إن هذه الأخطاء التي دفع العالم العربي ثمناً كبيراً لقاءها لا زالت قابلة للمراجعة والإصلاح إذا انتبه «الإسلاميون» إلى أن قوتهم الحقيقية إنما هي في المجتمع، وأنهم إذا خسروا المجتمع فلن تقوم لهم قائمة بعد ذلك» . إنها الرسالة عينها التي عرفت طريقها إلى وعي الأفراد بعد الحراك، وعلى «الجماعات الإسلامية» أن تعيها هي الأخرى، ولذلك وجد «جون آر برادلي»(JOHN. R. Bradley)أن الأمل الوحيد في تحقيق تغيير إيجابي تدريجي على المدى الطويل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هو أن ينفذ مخزون النفط لدى السعودية وإيران في المستقبل غير البعيد، لتعود بذلك إلى الحالة التي كانت عليه في الماضي غير البعيد، قبل اكتشاف النفط.

ذلك أن الإسلام السياسي المعتدل، في نظر «برادلي» مجرد كذبة وخرافة. يوجد أكثر من مليار مسلم معتدل في العالم، أناس يصلون الصلوات الخمس يوميا أو لا يصلون، ويصومون شهر رمضان أو لا يصومون، وربما يرددون حكايات خيالية لا حاجة للمجتمع بها، عن لحم الخنزير، والشيطان...، أو يسعون بدون كلل أو ملل في دراستهم للقرآن والأحاديث النبوية، من أجل التوفيق بين القيم الإسلامية وبين الحياة الحديثة والاكتشافات العلمية. لكنه تدين مختلف عن أيديولوجية «الإسلام السياسي» السياسية التي تتخذ من التفسير الحرفي الأصولي للقرآن خطة للمجتمع، فتنادي بتطبيق الشريعة الإسلامية، والفصل بين الجنسين، وقهر المرأة، وخضوع عامة الناس لسلطة رجال الدين؛ إما أن تكون إسلامياً خالصاً أو لا تكون، فلا توجد حلول وسطى. إن الاختلافات القائمة بين جماعات الإسلام السياسي سواء الشيعة أو السنة مجرد اختلاف في السرعة والاستراتيجية المتبعة، لأن نظام الحكم المراد يقوم في مجمله على القضاء كلياً على الكفار وإقامة خلافة إسلامية عالمية. أما الحرية التي ينادون بها، فهي حرية تطبيق الشريعة لا غير.

إن تنامي الوعي لدى الأفراد بتهافت دعاوى الإسلام السياسي، وكذا بعض القوى اليسارية يجعلنا نعتقد أن قيام الدولة المدنية أمر ممكن، ما دام الجميع بات يدرك المنزلقات التي انتهى إليها الحراك العربي عامة، وحركة 20 فبراير على وجه التحديد، خاصة الطبيعة الإيديولوجية لمشاريع الجماعات الإسلامية وعرقلتها لنشأة الدولة المدنية المرجوة. إن تركيزنا على قوى الإسلام السياسي، كان نتيجة للأسباب التي ذكرناها سابقاً، والتي تعطل قيام الدولة المدنية.

حركة «20 فبراير» وأفاق الدولة المدنية

إن الدرس المستفاد من تأمل الحداثة السياسية هو أن التطور والديمقراطية والحرية نتائج لقيام دولة مدنية حقيقية. والحال أن مفهوم الدولة المدنية غير حاضر في واقعنا العربي، على الأقل قبل ثورات «الربيع العربي». والسبب في ذلك أن السلطة في الدول العربية بيد المؤمنين بدين واحد والدولة الدينية مرادفة لدولة المؤمنين، بحيث تتدخل التعاليم الدينية في الشؤون السياسية المختلفة، وتنزل المرجعية الدينية بمنزلة المصدر الوحيد للتشريع، وبالرغم من وجود بقايا الأنظمة الاستبدادية، الشمولية السابقة، ودورها في تعطيل قيام الدولة المدنية، فإن الأمر في نظرنا أقل خطورة من الذين يستغلون المشاعر الدينية للشعوب من أجل قتل كل إمكانية لقيام الدولة المدنية.

إن حكمنا هذا لا يعتمد على اجتهادات المفكرين التي لم تبرح للأسف رفوف المكتبات، بل ينطلق من تحليل مجريات الأمور على أرض الواقع. لنأخذ مثال المغرب، فدستور 2011 يقر بأن المغرب دولة إسلامية، وأن رئيس الدولة هو حامي الوطن والدين، وأن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة. ليجعل القوانين الناتجة عن هذا الإقرار تكذيباً لحقيقة أن الدين حرية شخصية، وما قانون معاقبة المفطر في رمضان في الفضاء العام ومدونة الأسرة وقانون الإرث، إلا شواهد على ذلك.

والحال أنه خلط مقصود بين الدولة الدينية والمدنية أو بالأحرى العلمانية، يجعل الدولة في نظر «مراد زوين» تتميز بطابع الانتقائية؛ فهي علمانية (مدنية) على مستوى الممارسة السياسية، وتقليدية محافظة على مستوى الممارسة الدينية. وهو غموض سمح لها بتوظيف الدين سياسياً وبشعارات مختلفة. كشعار «الأصالة والمعاصرة» أو «الوسطية والاعتدال». يصعب على الدارس تحديد مضامينها، وتمييز حدود التقليد وبداية التحديث. غير أن غموض العلاقة بين الدين والدولة على مستوى الممارسة، وليس بين ثنايا دستور 2011 وتردد القوى السياسية المدنية حياله، سينتهي إلى وسم مفهوم الدولة المدنية نفسه بالالتباس، إذ جعله في نظر العامة نقيضاً لمبادئ الدولة المدنية، كما نشأت وتطورت في الغرب. فعندما تحول الدين إلى موضوع خلافي وجدلي معرض لتفسيرات قد تبعده عن عالم القداسة، وتزج به في عالم المصالح الدنيوية الضيقة؛ حصل الاقتناع بأهمية الدولة المدنية التي لا يكون الدين فيها أداة للسياسية وتحقيق المصالح، بل يرجع إلى مكانه الطبيعي في الحياة الخاصة للأفراد، حيث

يمكنه أن يكون أساسا للاطمئنان الروحي والالتزام الأخلاقي.

أ.الحراك العربي ومدى حضور رهان الدولة المدنية

قدم «محمد العجاتي»، في حوار أجراه مع «معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية»، تشخيصاً من قلب الحراك لحضور رهان الدولة المدنية في مشاريع ناشطي الثورات العربية، وأكد أن مفهوم الدولة المدنية ظهر إبان الثورة من خلال لافتة في ميدان التحرير كتب عليها «دولة مدنية...لا عسكرية ولا طائفية». لكنه لم يكن بديلاً صريحاً للدولة الدينية، إذ رفض بعض المعتصمين لافتة أخرى كتب عليها «دولة مدنية لا دينية». ولذلك، كان مجرد شعار توافقي حملته القوى المدنية لتغطية عجزها عن إعلان شعار الدولة العلمانية في وجه قوى الإسلام السياسي. بل إن تنازلات هذه القوى كانت كثيرة، ومنها اكتفاءها بالمطالبة بالدولة الديمقراطية فقط، وهو المطلب الذي لم يسلم بدوره من رفض الإسلاميين القائلين بمبدأ الحاكمية لله، بدل الحاكمية للناس المؤسس للنظم الديمقراطية. لينتهي «العجاتي» إلى تأكيد غياب شروط قيام الدولة المدنية في الحراك، بما هي دولة الديمقراطية ومبادئ المواطنة ومفهوم السيادة الشعبية، لا سلطة فيها أعلى من سلطة الشعب؛ دولة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وليست فقط دولة الحقوق السياسية.

الواقع أن الدولة المدنية مجرد شعار رفع ويرفع في الشوارع العربية، ويظهر في الخطاب الموالي والمعارض لسلطات ما بعد الثورات. بما في ذلك التيار الإسلامي الصاعد الذي سار إلى «استيعاب» المصطلح في أدبياته، وتقديمه بطريقة خاصة تجعله مجرد استراتيجية مرحلية للقضاء على حلم الدولة المدنية. فكان من نتائج ذلك أن النقاش حول مشكلة الدولة المدنية، الذي انتعش بشكل ملحوظ بعد ثورة الياسمين، لم يحدث التغيير المنشود على أرض الواقع، إذ استمر الاستبداد والشمولية، واستمر في المقابل غياب الديمقراطية والحرية وغيرهما من المفاهيم الضرورية لقيام الدولة المدنية. لكنه يبقى مع ذلك بداية جيدة ويجب أن تستمر (في العمل، عبر تحديد المفاهيم وانتقاء الوسائل المناسبة القادرة على تحقيق أهدافها المعلنة).

قد تحررنا الثورة من بعض القوانين السياسية والاقتصادية، لكن نظام التعليم والإعلام يظلان دون تغيير ودون تحرر، وهما المعقل الأخير للنظام الحاكم الذي يلوذ به من أجل التحكم بالعقول وغرس قيم «الطاعة» والاستسلام، وتجفيف منابع «الجدل» و«السؤال». لذلك سيبقى ميلاد حلم الدولة المدنية عسيراً في معظم الدول العربية، ما بقي شعار الدولة الدينية يتخلل الدساتير ويخيم على العقول والأحلام. رغم ذلك، فوعي الناس بهذا الواقع يبعث على التفاؤل إذ يجعل إمكان قيام الدولة المدنية أمراً ممكناً، لكنه رهين بوجود نخبة مثقفة تحمل هموم الشعوب في العالمين الافتراضي والواقعي، وتقود ثورة ثقافية ممهدة للديموقراطية والمدنية، فترفع اللبس عن المفاهيم وتغرسها في أذهان العامة.

ب . الثورة الثقافية تصحيح لمنزلقات حركة 20 فبراير، وتحقيق لحلم الدولة المدنية

سبق «لعبد الله العروي» أن نبّه إلى ضرورة تبلور الوعي الجديد الذي تمخض عن الحراك، وكان قوله ليجنب الثوار السقوط في المزالق لولا أن شروط صناعة المواطن منعتهم من الإنصات لأعمال المفكرين. لو تخلص المواطن العادي من الوصاية وسلطان الجاهز، واطلع على أعمال المفكرين، لما دخل الحراك في منزلق الشك أبداً. لكن ما لا يدرك بالنظر يدرك بالممارسة والمحن، إذ بالرغم من الصعوبات أحيا الحراك النقاش من جديد حول الوضع العربي، وأظهر الحاجة إلى منظور ثقافي قبل أي شيء آخر. فالأمر لا يتعلق بأزمة اقتصادية وسياسية بقدر ما يتعلق بأزمة ثقافة ومثقفين، أزمة القوى الاجتماعية التي تضبط السياسة الثقافية وتوجهها. إن الثقافة اليوم، يقول «العروي»: «تعبر حتما عن حالة اجتماعية كانت ملائمة لها في الماضي ولم تعد تعبر عن الواقع الذي يعيشه القسم المنتج من المجتمع»؛ ثقافة تقليدية تهيمن عليها النظرة السلفية والانتقائية، «إن السلفية والانتقائية وهما المميزتان لذهنيتنا الحاضرة تسبحان في الحاضر الدائم» ، ومن مظاهرها استغراق الأفراد في العقلية الغيبية السلفية والتفسير الأسطوري للظواهر الذي يجعل الحقيقة ثابتة ومطلقة يجب أخذها والامتثال لها، بدل البحث عنها بالجهد العقلي.

ويرجع «العروي» هيمنة العقلية السلفية على المجتمع العربي، إلى استبعاد النظرة التاريخية في الوعي بالأحداث والوقائع، لأن المجتمع العربي المعاصر« ما زال يشارك المجتمع القديم نظرته إلى الماضي». بالرغم من أن التاريخ كان إبداعاً خاصاً بالثقافة العربية الإسلامية، فإن نظرة العرب اليوم للتاريخ تتعارض جوهرياً مع النظرة الحداثية للوقائع الاجتماعية والأحداث التاريخية والظواهر المعرفية التي ترى أن «الحقيقة المطلقة ليست معروفة منذ القدم ولا هي خارج متناول البشر...». لذلك، فالوضع الثقافي العربي الراهن ليس عرضة لسيطرة الماضي وحسب، بل مهدد أيضا بالثقافة الغازية القائمة هي الأخرى على منطق الهيمنة بدل منطق التواصل والتثاقف.

كان «العروي» حاسماً في رفضه لتسلط المرجعيتين، إذ قال:« إن موقفنا يتلخص في رفض تراثين: تراث الثقافة المسيطرة على عالمنا الحاضر التي تدعي العالمية والإلمامية...ولا تفتح لنا بابا سوى باب التقليد والاعتراف بالقصور؛ وتراث ثقافة الماضي الذي اخترناه تعبيرا لنا في عهودنا السابقة لكنه لم يعد اليوم يعبر عن جميع جوانبنا النفسية». رغم أن «العروي» لا يرفض ثقافة الآخر جملة وتفصيلاً؛ فهو يدعو إلى القطع مع ثقافة البورجوازية الغربية المهيمنة والاستعمارية الغازية، ويحث العرب، في المقابل، على الاستفادة من مكتسبات الليبرالية النقدية المنفتحة التي مكنت أوروبا القرن الثامن عشر من تجاوز الفكر التقليدي الإقطاعي وتحديث البنى الاجتماعية.

إن رفض «العروي» للوضع الثقافي العربي وللبنية الإيديولوجية السائدة وقاعدتها الاجتماعية جعله يرى في الثورة مخرجاً وحيداً. وما دامت الثورة تمثل الحل الممكن والناجع القادر على تجاوز حالة التأخر الحضاري التي يعيشها المجتمع العربي، فإنه من الأفضل أن نبدأ من البداية ونقوم بثورة ثقافية شاملة تقوض قوى التقليد والجمود وتحفز التغيير الجذري في كل المجالات.

فأمام حالة التخلف المتفاقم في المجتمع العربي المعاصر، وإن كانت حالة طبيعية شهدتها كل المجتمعات في لحظة ما من تاريخها؛ لا مجال لقبول استمرار النخبة المثقفة والقيادة السياسية في هدر الوقت في تجارب فاشلة، وفي الخلط الفكري: «كان علينا أن نستفيد من أصول الماركسية ومن تجارب الأمم والثورات منذ القرن الثامن عشر لكيلا نتخلف ولا نضيع الوقت».

أدرك «العروي» مبكراً؛ بنظرة المثقف العارف بخفايا وهموم مجتمعه، المتطلع للتغيير والمؤمِّل في غد أفضل، حتمية قيام ثورة ثقافية في الوطن العربي، فقال: «إذا أردنا أن نعطي فعالية لعملنا الجماعي وإبداعية حقيقية لممارستنا السياسية والثقافية فلا بد من ثورة ثقافية تعم المجتمع بجميع فئاته وتغلب المنهج الحديث في الصورة التي ظهر بها في بقعة معينة من العالم لا في ثوب مستعار من الماضي». إن الثورة الثقافية هي قاعدة التغيير الجذري المطلوب ونقطة انطلاقه التي يجب أن تشمل فهمنا للكون والإنسان وللواقع وللتاريخ؛ تبدأ بالمنهج وتقلب تصوراتنا الفلسفية ومنهجنا التقليدي العقيم. إنها أشبه ب: «الثورة الكوبرنيكية» التي قلبت كل ما في ذهن الإنسان ولم يتغير شيء في الكون».

بما أن رهان الثورة ثقافي، فإن جانباً من مسؤولية تحقيقه يقع على عاتق المثقف العربي في نظر «العروي». فالفعل الثوري يتمحور أساساً حول ما يسميه: «المعركة الإيديولوجية» التي أهملها الساسة في بعض البلاد العربية، وأخرجوها من تجاربهم التنموية الفاشلة: «إن إهمال المعركة الإيديولوجية جعلها اليوم على رأس جدول الأعمال لأنها أصبحت من العوائق الرئيسية لنضوج الثورة». وبما أن المعركة في جوهرها إيديولوجية، فإنها تحدد هوية فاعلها والمكلف بها؛ لأن استقراء بسيطا للقوى القادرة على المبادرة بإنجاز الثورة الثقافية في الوضع العربي، يؤكد استحالة الاعتماد على الجيش أو الفئة البيروقراطية أو الحزب السياسي في أغلب أجزاء الوطن العربي، والطبقة العاملة أيضاً - على خلاف ما يفرضه منطق التحليل الماركسي - التي بقيت عاجزة عن التحديث ودفع التغيير قدماً، بل إنها هي الأخرى «في ذاتها في حاجة إلى العقلنة من فوق». إن المكلف بهذه الثورة والمسؤول الأول عنها هو المثقف العربي العضوي، هذا الذي «ينتمي إلى البورجوازية الصغيرة ويمثل أقلية داخل النخبة المثقفة غير المرتبطة التي تعبر عن الوضع ولا تحاول أن تتجاوزه...هو المطالب اليوم بتقديم البرنامج العام لتحديث العقل العربي وبالتالي المجمع العربي».

أما عن كيفية ظهور هذا المثقف وكيفية قيادة الثورة الثقافية، فيرى «العروي» أن ظهور المثقف الثوري مرتهن بدون شك بعوامل موضوعية تتصل أساساً بضرورة تواصله مع حداثة الغرب في كليتها وتمثله لمكتسباتها. «مثل هذا المثقف لا يظهر إلا عن طريق التأثير الخارجي. لو أمكن للدولة القومية أن تقطع كل علاقتها مع الخارج لاستحال فعلا وجود المثقف الثوري». وهو مرتهن أيضا بعوامل ذاتية تتعلق بضرورة التزام المثقف العربي بخلفية معرفية حداثية ومنهج علمي شامل ووعي حقيقي بتأخر مجتمعه واقتناع بحتمية تغييره بشكل إرادي من خلال الممارسة. يشترط «العروي» في المثقف الثوري: «أن ينفصل نهائيا عن رومانسية وطوباوية وقومية البورجوازية الصغيرة فيتخذ مواقف واضحة من اللغة والتاريخ والتراث أي يلتزم بالفكر التاريخي».

ويرى «العروي» في الماركسية عدة ومنهجاً هاما للمثقف العربي إذ يقول: «لا بد من اللجوء إلى نظام فكري متكامل والماركسية هي ذلك النظام المنشود الذي يزودنا بمنطق العالم الحديث». إن شمولية المنهج وحداثة التفكير يجعلان المثقف العربي يتجاوز النقائص التي سقطت فيها النخبة العربية منذ بداية عصر النهضة في تعاملها مع ثقافة الغرب، وذلك بتجزئة مكتسباتها وانتقاء بعضها بما يتوافق مع موقف ظرفي أو منفعة وقتية؛ إذ أن دعاة الإصلاح منذ عصر النهضة جزّأوا أفكار الغرب، فاعتمد كل واحد منهم قسما منها، وفصل القسم عن الكل يفقده فعاليته كما يعلم الجميع.

تزود الماركسية المثقف العربي من جهة أخرى بثقافة عصرية ونظرة تاريخية موضوعية للأشياء. إنها تمثل مقياس المعاصرة إذ تمكن من استيعاب مفاهيم الليبرالية وفصلها عن التوظيف الإيديولوجي الذي اعتمدته بورجوازية القرن التاسع عشر الغربية في توجهها الاستعماري، وتسمح بتجاوز مركزيتها العرقية وعقلانيتها المنحرفة. إن «الماركسية بالنسبة للعرب هي أساساً مدرسة للفكر التاريخي وهذا الأخير هو مقياس المعاصرة» ، من شأنها تمكين المثقف الثوري من الأدوات المعرفية والمنهجية التي تؤهله لمواجهة العقلية السلفية المهيمنة في المجتمع العربي وكشف ضعف وتهافت منطقها التقليدي العقيم.

لكن يتعين قبل ذلك تطهيرها من الفهم الخاطئ والتبني المتسرع الذي وسم حضورها في الأوساط العربية؛ كي تنجح الماركسية (التاريخانية) في التغيير الإرادي للبنى الثقافية والاجتماعية العربية، يجب تمييزها عن النقاشات التي خاض فيها بعض الماركسيين العرب ممن يعاب عليهم عدم إلمامهم بأصول الفكر السياسي. يؤكد «العروي»: «أن مشكلة تحرير الماركسية من التحجر لا تعني المثقف العربي مباشرة لأنها لا تعبر بحال عن وضعيته». إنها تجعل المثقف العربي يتجاوز دعاة مزج الماركسية بالعلوم الوضعية والاجتماعية لدراسة المجتمع العربي ميدانياً تمهيداً لتغيير أوضاعه في ضوء ما تفضي إليه الدراسات. والحال أن تحليل المجتمع في ضوء معطيات العلوم الاختبارية الاجتماعية والسياسية الغربية لمعرفته واستثمار النتائج في إصلاحه؛ سيجعلنا ننتظر طويلاً وربما إلى الأبد وبدون طائل.

هكذا إذن تبدو الماركسية التاريخانية _في نظر «العروي»_ الأقدر على تعميق وعي المثقف العربي بتأخر مجتمعه، والأنجع لدفعه إلى التغيير من خلال ممارسة نضالية ثقافية توحد المثقفين العرب الثوريين قبل غيرهم. وفي ذلك تساءل «العروي» قائلاً: «إذا لم نحدَد الماركسية كنظام فكري شامل يوحد النخبة الثورية ويصلح كمعيار للتحليل وكمنارة، أي فائدة للماركسية في ظروف الأمة العربية التاريخية»، كيف سيكون عمل النخبة الثورية في مرحلة إنجاز الثورة الثقافية الفعلي؟

أما المرور من تكوين المثقف إلى خلق النخبة الثورية الموحدة، فهو التحول من الإعداد إلى التنفيذ الفعلي. فعمل النخبة كما يتصوره «العروي» هو الإنجاز الفعلي للثورة الثقافية، الذي يتجلى في مواجهات تخوضها في نطاق معركتها الإيديولوجية المنتظرة. ستجد نفسها في مواجهة عنيفة مع التقليد والسلفية وعقليتها الفوق أرضية، مطالبة بتحريك الوضع الإيديولوجي الراكد والموسوم بتساكن إيديولوجيات متنافرة، خاصة الماركسية والتيارات الإسلامية السلفية. يقول «العروي»: «كانت الواجهة الثقافية، الإيديولوجية دائما هادئة لأنها ميدان تعايش على أساس عبادة المطلقات، هذا الهدوء يجب أن ينتهي ويخلفه صراع متواصل وإلا سيكون العرب بلا شك أخر شعب يقوم من سباته، مع أنه عرف أول نهضة بين شعوب العالم الثالث» . هكذا يتضح وعي «العروي» بأهمية المعركة الإيديولوجية في تحريك الصراع الاجتماعي بين القوى الفاعلة في المجتمع، فالصراع يفرز التناقضات القادرة على تحريك قوى التغيير.

وكما لم يفت «العروي» التنبيه على أن المعركة الإيديولوجية تفرض على النخبة العربية الثورية مواجهة عقلية الانتقاء السائدة في الوسط الثقافي العربي، لأن المثقف العربي تعود منذ القديم على الأخذ من كل شيء بطرف. وتفرض من جهة أخرى التصدي للارتجال في عمل القيادة السياسية ودعوتها إلى ضرورة الالتزام بخط أيديولوجي واضح.

يجب أن ترتكز رهانات النخبة المثقفة في البداية على ممارسة الدعوة الإيديولوجية، «إن الدعوة الإيديولوجية أو بعبارة أصح النقد الإيديولوجي هو إظهار ضرورة اللجوء إلى الماركسية كمتطلب ذهني عمومي»؛ وإقناع الفئات الواسعة بجدوى تبني الماركسية منهجاً للتفكير تفرضه ظروف الواقع العربي، وإجراء عملي يتجاوز العقلية التقليدية السلفية التي أثبتت تخلفها عن الهيئة الاجتماعية وعجزها عن حل تناقضاتها. إن الواقع بعد الحراك فيما يبدو قد أقنع المجتمع العربي بضرورة الاستفادة من ثقافة الآخر ومن تجاربه ومن علومه، وأن التراث الإسلامي ومنهجه لا مكان لهما البتة في عالمنا المعاصر. إن «من يدعو إلى رفض الأفكار المستوردة اليوم ...يفوه بكلام فارغ ...كلام لا معنى له إطلاقاً ومستحيل منطقياً وتاريخياً واختيارياً، لأن رباطنا بالتراث الإسلامي في واقع الأمر قد انقطع نهائيا وفي جميع الميادين».

يتضح إذن أن الهدف من الدعوة الإيديولوجية والثورة الثقافية عموما هو تصفية شعار «الإسلام هو الحل» نهائيا واستبداله بالأفكار العصرية والمنهج التاريخي العلمي، أي الماركسية التاريخانية من وجهة

نظر «العروي»؛ وفتح الباب على مصراعيه لقبول الأفكار الغربية الجديدة. صحيح أن تصفية تراث ضخم، ترسب في ذهنية المجتمع العربي الإسلامي وانطبع في كل أشكال تعبيره الثقافي وإنتاجه الفكري، شاقة وعسيرة. لكن الثورة كما يراها» العروي» تقتضي الحسم والمواجهة العنيفة وعدم القبول بالتسويات الجزئية. لذلك، على المثقف العربي «أن ينفلت نهائيا من غرور العمل السياسي التقليدي السهل، عليه أن يرفض المداراة، عليه أن ينفذ إلى الجذور ويتصدى لحرب إيديولوجية لا هوادة فيها».

لكن مسار الدعوة يجعل فعالية التغيير الثوري مفتوحة، ولا يقيد تحرك النخبة بضوابط زمنية: «الثورة المستمرة أو المتواصلة» تشترط الإعداد قبل الإنجاز، على عكس الثورة العفوية التي سمحت ظروف «الربيع العربي» ببروزها. إن الثورة المتصلة تقتضي استراتيجية تربط الممارسة الثقافية بالهدف السياسي، ف «العروي» لا يرى عمل النخبة منعزلاً عن العمل السياسي الثوري. ويتمثل الهدف الاستراتيجي المأمول في دفع السياسي الثوري إلى تبني البرنامج الثوري الذي تخطه النخبة المثقفة، وتحدد فيه موقفها بوضوح من مسائل جوهرية مصيرية تتعلق بالمستوى المحلي والمستوى القومي العربي، وهي: «الفكر السلفي بكل مطلقاته والأقليات ومشكلة الديمقراطية والوحدة العربية في إطارها التاريخي والواقعي والدولة القومية وسياستها في ميدان الاقتصاد والتعليم على الخصوص».

يشكل هذا الربط أولوية في الممارسة الثقافية والدعوة الأيديولوجية المتواصلة التي «تدفع الحزب الثوري إلى الاستيلاء على السلطة واستغلالها لتطبيق برنامج يمهد الطريق إلى البرنامج الخاص بالثوريين». لا يرى «العروي» وجودا لفعل سياسي ثوري إلا بوجود المثقف الثوري، ولا عملا سياسياً ناجعاً إلا باعتباره ثمرة لجهود النخبة المثقفة، «لا مناص من أن يمر العراك السياسي من طريق العراك الإيديولوجي».

يستشهد «العروي» ببعض التجارب الناجحة في بلدان من قبيل كوبا والصين، ويرى أن: «تلك التجارب تنفعنا جميعها ولا واحد منها تنطبق علينا، والماركسية التاريخانية هي القاسم المشترك الذي يوحد بين أوائلها وأهدافها كلها» ؛ فالتقيد بمقتضيات الواقع العربي أجدى من احتذاء نماذج جاهزة. غير أنه لا يخفي تثمينه لما قامت به النخب المثقفة من مهام في إنجاح هذه الثورات، إذ اعتمدت الدعوة والإقناع الإيديولوجي لتكوين أجيال متشبعة بالقيم الثورية وأهلتها للاندماج في مختلف قطاعات الحياة الاجتماعية العامة من تعليم ونشاط نقابي ومؤسسات اقتصادية وجمعيات سياسية وغيرها. وتمكنت في الأخير من نشر قيم الحداثة والعقلانية. يقول: «إن جميع تلك التجارب بدأت على أساس فهم تاريخاني للماركسية وتمكنت بذلك من خلق نخبة مثقفة ثورية أي متحررة من أوهام الماضي، ثم كونت تقليداً ثورياً قومياً تتلمذت عليه جماعات إثر جماعات، تفرقت بعد ذلك في مختلف دروب الحياة وعملت... على نشر أشكال الذهنية العقلانية، ونجحت في دفع مجتمعها عن طريق ثورة ثقافية إلى أبواب العصر

الحديث».

يكشف هذا الإصرار طبيعة المسار الذي يتعين على النخبة الثورية العربية الالتزام به. إنها مدعوة إلى قراءة تاريخانية لواقعها، وإلى الاندماج في نسيج الحياة العامة ومؤسساتها المختلفة، خاصة «مؤسسات التعليم ووسائل الإعلام والتثقيف» ، وكل فضاء يسمح بمثل هذا التمرير الإيديولوجي، من بين ما أصبح متاحاً بشكل أكبر مع التطور التكنولوجي الهائل الذي يعرفه العالم.

وختاما:

نستخلص مما سبق أننا أمام وعي جديد، ساهم التطور التكنولوجي بشكل كبير في تشكله، وكان من تجلياته تقويض المفهوم التقليدي للنخبة، حتى أصبحنا نتكلم عن نخبة افتراضية تستعمل ما استجد من وسائل وتقنيات التواصل الحديثة والمتطورة التي يصعب التحكم بها، في التعبير عن وجودها وأفكارها ومقترحاتها حول التغيير السياسي والاجتماعي؛ محدثة بذلك شرخاً كبيراً في عالم السياسة الذي كان يعتمد على تقنيات تقليدية، كالتجمعات والمؤتمرات وغيرها.

كما أنه أعاد ترتيب أدوار الفاعلين السياسيين، حيث رد الاعتبار لفئة الشباب التي تم تهميشها وتغييبها في الكثير من المحطات أو رميها بتهمة العزوف عن الفعل السياسي، فساهم بشكل كبير في تغيير المسار الديمقراطي وإرباك الأحزاب السياسية التي لم يتورع بعضها في وصفه بأقذع النعوت. غير أن عودة الشباب تمثل فرصة تاريخية للمثقف العربي لكي يستعيد دوره في التغيير، في ظل الإمكانات الهائلة التي توفرها وسائل التواصل الاجتماعي في التأثير بشكل مباشر في قرارات الأفراد والحكومات؛ غالباً ما تضطر السلطات إلى التفاعل معها بالبلاغات التوضيحية أو التكذيبية. وهذا يدفعنا إلى الاعتقاد بوجود شكل جديد من الحراك يجسده عصاة افتراضيون يسهل تحولهم إلى ثوار واقعيين، إذ يمكنهم في أية لحظة أن ينزلوا إلى الشوارع والساحات كما حدث في الربيع العربي، أو يعطلوا الأنظمة الإليكترونية لمصالح الدولة رفضاً لسياستها. لكنه شكل يضع المثقفين أمام تحدي امتلاك ناصية الوسائل والتقنيات الجديدة والإبداع فيها، إن هم أرادوا ربح رهان الحرب الأيديولوجية وتحقيق مشروع الدولة المدنية.

إحالات مرجعية:

58- الأمين العام لحزب العدالة والتنمية سابقا

الربيع المغربي؛ وخيار الإصلاح في ظل الإستقرار

- الحالة في المغرب خلال العشرية السابقة للربيع العربي
- «20 فبراير» صرخة أسمعت ثم خفتت
- الإصلاح في ظل الاستقرار



الربيع المغربي؛ وخيار الإصلاح في ظل الإستقرار

ذ. البوعزاوي الفقير و ذ. رشيد مغفاري

مقدمة عامة:

اندلعت الشرارة الأولى لأحداث ما سمي ب «الربيع العربي» في تونس بإحدى جهاتها الهامشية: «سيدي بوزيد»، نتيجة إضرام المواطن محمد البوعزيزي النار في نفسه يوم الجمعة السابع عشر من شهر دجنبر 2010، وذلك احتجاجاً على المعاملة السيئة التي كان ضحيتها من لدن مسؤولة في الأمن العمومي. لكن، لم يكن هذا الحادث سوى النقطة التي أفاضت الكأس، إذ ظلت تونس طيلة عقود من الزمن ترزح تحت نير الاستبداد والقمع، مما أكسب فئات واسعة من المواطنين في مرافق عديدة حزبية ونقابية وطلابية خبرات واسعة في مجال المعارضة والاحتجاج ضد النظام القائم. إضافة إلى ذلك، يجب اعتبار الحس الاجتماعي والسياسي المتقدم الذي يميز الفاعل التونسي من مختلف المشارب، إذ استطاع هذا الأخير أن يصوغ توافقاته الأساسية حول تدبير مراحله الإنتقالية إبان قلاقل الربيع العربي بتكلفة كانت أقل ضرراً.

لم تمهل عواقب الاحتجاج التي انطلقت من تونس الخضراء بعض الأنظمة العربية الموغلة في أسباب الفساد منذ عقود خلت، إذ انتقلت على التو هذه الأخيرة إلى مصر ثم تلتها بعد ذلك كل من ليبيا واليمن والبحرين والمغرب وأخيراً السودان، هذا وبالرغم من اختلاف التجارب الانتقالية وكذا أنماط الإستجابات في كل بلد على حدة، استطاعت جل شعوب «الربيع العربي» كل بحسب طبيعة تاريخها الاجتماعي والسياسي القضاء على رموز القمع والاستبداد، مرغمة إياهم على اعتماد مسلك التنحي أو خوض غمار الفتنة التي كانت عليهم أشد من القتل.

يجمع الكثير من المهتمين بشأن السياسة في العالم العربي على اعتبار الربيع العربي حدثاً تاريخياً مؤسساً لما يسري من مجريات الأمور في حاضره وفي مستقبله، بالفعل، يظل هذا الحادث شبه الفجائي، الأم الحاضنة لسيرورات التحولات العميقة والبنيوية التي أربكت طبيعة النظم السياسية في سماء مجموعة من الدول العربية، بل أكثر من ذلك، نجدها قد خلقت لدى بعضها نوعاً من الفوضى

العارمة فوضعت على التو مكتسباتها في العيش المشترك قاب قوسين أو أدنى من الانهيار التام. بالموازاة مع ذلك، يمكن القول إن التداعيات السيئة الناجمة عن «الربيع العربي» قد رسخت بالأساس لدى مواطني بعض دوله مشاعر الشك والخوف والريبة التي دفعت بالبعض منهم إلى ركوب أهوال الهجرة في اتجاهات مجهولة وغير آمنة أحياناً. في إطار هذه الأجواء الموسومة بالكثير من القلاقل السياسية والاجتماعية، فقد نجح الإرهاب في نسخته الداعشية من توسيع دائرة نفوذه وكذا إغراءاته؛ خصوصاً في صفوف الشباب المنحدر من الفئات الهشة. في ظل هذه الأوضاع المتشابكة، عظمت تكلفة مراعاة أسباب الاستقرار السياسي والاجتماعي في محيط جل دول الربيع العربي.

في غمار هذا السياق الموسوم بلحظتين مفصليتين: العولمة؛ والربيع العربي، تنضاف إليهما أيضاً العواقب الناجمة عن ظاهرة الإرهاب خاصة في نسختها الداعشية. هذه الأخيرة ستربك إلى حد درجة الصفر أصول العمل السياسي والأمني لدى القيمين على هذين المجالين؛ على العموم، تلك متغيرات حاسمة غير مسبوقة في واقع هذه البلدان من شأنها أن تؤجج فيها أسباب الصراعات والحروب التي لا تنفك تتضاعف عبر الزمان والمكان. لا شك أن الإرهاب بمختلف تجلياته وكذا اختلاف تسمياته قد شكل في غضون هذا السياق عاملاً مؤثراً كرس العديد من الظواهر الاجتماعية كالهجرات النظامية أو غير النظامية أو تفشي جرائم منظمة كالاتجار بالبشر.

بالفعل، لا شك أن تضافر كل هذه المتغيرات قد يكون حاسماً في سيرورة وصيرورة التحولات الكبرى: السياسية والاستراتيجية التي يعيشها العالم برمته؛ هذه المتغيرات نفسها ستعمق سياقات الفوضى المزمنة في ربوع العديد من دول الربيع العربي، كما ستطبع أيضا إلى حد كبير شكلاً ومضموناً علاقات القوى بين دول الشمال ودول الجنوب.

وفي سياق تفاعل كل هذه المتغيرات، لم يكن المغرب الأقصى بمنأى عن آثار ما سمي عنوة ب «الربيع العربي» الذي أرخى بظلاله فجأة على مجموعة من الدول العربية، حيث شهد هو الآخر نصيبه من مجريات أحداثه، التي تفاعل معها الفاعل السياسي المغربي من منطلق مخزون تاريخه الاجتماعي والسياسي، الأمر الذي وفر لهذا الأخير فرصة استثنائية لتدبير سيرورات وصيرورات هذا الحدث الجديد في معهود المواطن. الذي اكتسب خلال العقود الأخيرة ثقافة التظاهر والاحتجاج على كل مظاهر الحيف الاجتماعي والسياسي الذي تعاني منه فئات واسعة من المواطنين. هكذا انفعل المواطن المغربي خصوصاً فئة الشباب مع موجات الربيع العربي اعتماداً على خارطة طريق موسومة بحد معين من الخصوصية والتميز، بلورت لديه سقفاً معلوماً حرص على ألا يتجاوزه طيلة فترات الاحتجاج.

بالفعل، اندلعت أولى شرارات الاحتجاج في سياق «الربيع العربي» في سماء المغرب في العشرين من شهر فبراير سنة 2011، هذه الأخيرة كانت نتيجة مجهودات قام بها مجموعة من الشباب عبر دعوات

تحفيزية ظهرت على منصات التواصل الاجتماعي تهيب بالموطنين الخروج إلى الفضاءات العمومية من أجل التظاهر لإسماع صوتهم؛ على العموم، حصلت استجابات فورية وقوية غير مسبوقة من لدن فئة الشباب خصوصاً، نظراً لتعطشهم لأسباب التغيير والإصلاح التي طال ما انتظروها. وقد خاض هؤلاء الشباب احتجاجاتهم مؤازرين بهيئات سياسية واجتماعية ونقابية أثرت بشكل ملموس على موازين القوى بين جل الفاعلين الرئيسيين في خضم هذا الحراك الاجتماعي.

وفي هذا السياق نفسه، لا أحد ينكر أن طبيعة الحراك الاجتماعي كما عاشه المغرب، قد تبلورت نتيجة خلفية سياسية واجتماعية خبرتها التنظيمات الشبابية والهيئات السياسية من خلال ما أفضت إليه تجارب بعض دول الربيع العربي التي كانت مدمرة بكل المقاييس حيث انتفت في آفاقها أسباب الأمن والأمان.

هكذا ترسخت منذ البدايات الأولى لدى فئات واسعة من المواطنين قناعات سياسية قوية جعلت من مطلب الإصلاح في إطار الاستمرارية الأولوية الرئيسية لضمان تفادي العواقب التي تمخضت عن تلك التجارب المريرة، التي أفضت في مجملها إلى بروزوضعية انفلات أمني وسياسي بنيوي عصفت بمكتسبات جمة طالت مبادئ العيش المشترك، وهكذا برزت على التو في سمائها حساسيات الأقليات الدينية والإثنية والجهوية التي كانت إلى حدود هذا الإبان مضغوطاً عليها، مما أربك الى حدود كبيرة شروط تدبير سيرورات المرحلة، التي ستصير بدورها أكثر تعقيداً في غضون اندلاع الحروب الأهلية التي لا زالت مندلعة في بعض دول الربيع العربي إلى يوم الناس هذا. لقد انتبه الفاعل المغربي منذ البدايات الأولى لاندلاع الثورات العربية إلى حجم العواقب الوخيمة التي طبعت سيرورات هذه الأخيرة، إذ انتهت جلها إلى ترسيخ سياقات أنومية Anomie (بالمعنى الدوركهايمي) عبثت بقواعد الاجتماع والسياسة في أرجاء جل دول «الربيع العربي». هذه الأخيرة، في معظمها لم تخبر تجربة الدولة الوطنية ولم تكن أنظمتها السياسية ذات شرعية تاريخية متوافق بشأنها لا وطنياً ولا دولياً، إذ بمجرد اندلاع الشرارات الأولى للحراك الشعبي في سماء هذه الدول بدأت لبنات أنظمتها السياسية تنهار تباعا لتفسح المجال لبروز سياقات الفوضى المزمنة أو لتكريس واقع الحرب الأهلية كما هو الشأن في كل من ليبيا وسوريا والعراق واليمن.

هذا الواقع النشاز الذي تعانيه هذه الدول عينها على مدى عقد من الزمان، استنفر بالفعل جل الفاعلين في الحراك الاجتماعي في نسخته المغربية حين أسسوا أجندات مطالبهم الاجتماعية والسياسية على مبدأ الإصلاح في إطار الاستمرارية. يشهد على حسهم المتميز هذا معجم الشعارات التي رفعها هؤلاء في غضون أطوار الحراك الاجتماعي إذ شملت على العموم مطالب في الإصلاح والتغيير دون المساس بالركائز الأساسية للنظام السياسي مع مراعاة مقدرة لقواعد العيش الاجتماعي المشترك. قناعات سياسية وثقافية واجتماعية مؤكدة تكاد تجد جذورها في تفاصيل السنوات العشر السابقة عن اندلاع الربيع

العربي، إذن ما هي الأحداث السياسية والاجتماعية التي أصلت بشكل مباشر أو غير مباشر لسيرورة تعاطي وتدبير مجريات سياقات الربيع العربي في نسخته المغربية؟ بعبارة أخرى ما هي اللحظات الأساسية السياسية والاجتماعية التي هيأت لبروز حالة الاستثناء المغربي إبان خوضها غمار تجربة الربيع العربي؟ ثم ما هي مؤشرات القوة التي جعلت المغرب يحقق حداً معيناً من التوافقات السياسية والاجتماعية حول صيغة مقبولة تبلورت مع تطور أحداث «الربيع العربي» وتمثلت بالأساس في التزام مبدأ الإصلاح في ظل الاستقرار من لدن غالبية الفاعلين آنذاك؟ تلك مجموعة من الأسئلة سنحاول قدر المستطاع الإجابة عنها فيما سيأتي من الفقرات.

الحالة في المغرب خلال العشرية السابقة للربيع العربي:

يسود انطباع عام لدى المتتبعين للشأن العربي باشتراك كافة الدول العربية في نفس العوائق والمشاكل البنيوية؛ الحائلة دون التقدم والتحديث؛ ويمكن إجمال هذه المشاكل والعوائق في مسألتين رئيستين هما: غياب الديمقراطية والتنمية. إلا أنه تنبغي الإشارة إلى أن هناك مجموعة من الخصوصيات تقيم الفرق والفارق بين مكونات الخريطة العربية؛ ولعل أهم تلك الخصوصيات هو المسار التاريخي والاجتماعي لكل دولة على حدة منذ التشكل إلى الصيرورة؛ فضلاً عن الوضعية الاقتصادية القائمة على الوفرة أو على شح الموارد حسب عامل «الوفرة الطاقية» الذي يسم الاقتصاديات العربية الكبرى؛ ويقيم الفارق بين الاقتصادات العربية بشكل عام.

1. الحالة قبل سنة 1999:

هذا وإن تشابهت أوضاع بعض البلدان العربية؛ فالمغرب (الأقصى) يشكل حالة استثنائية على أكثر من صعيد؛ ذلك أن الدولة في المغرب قائمة منذ نحو من اثني عشر قرناً؛ وكان قيامها موسوماً بالاستقلال عن السلطة في المشرق سواء كانت خلافة عربية أو عثمانية، بما يعنيه ذلك من كون «الدولة » كانت قائمة ولم ينشئها الاستعمار؛ إذ: «... لم يعرف المغرب قطائع سياسية لقرون؛ فقد تأسست الدولة المغربية في تناظر مع نموذج دولة الخلافة؛ واستمرت التجربة السياسة التقليدية على نفس الإيقاع؛ وهكذا تشكلت في المغرب «مؤسسة إمارة المؤمنين» بمعايير دولة الخلافة التي تم تجسيدها في المشرق» ؛ ورغم خضوع بلاد المغرب الأقصى للحماية الفرنسية انطلاقا من سنة 1912؛ فإن السلطان المغربي استطاع الحفاظ على النسق التقليدي؛ وذلك بموجب معاهدة الحماية التي نص فصلها الأول على حماية السلطان وعدم المساس بالدين الإسلامي، بما يعنيه ذلك من حماية للمؤسسات التقليدية القائمة والمحافظة عليها؛ مع المحافظة على الشرعية الدينية المتحكمة في بناء تلك المؤسسات.

هذا؛ وإن الجديد الذي طبع مسار «الدولة» بعد الحصول على الاستقلال (1956) هو انتقالها من «سلطنة» إلى «ملكية»؛ ثم انصرافها بسرعة إلى إقرار التعددية الحزبية ووضع دستور للمملكة (1962)؛ هذا مع العلم أن الإرهاصات الأولى لوضع الدستور تعود لسنة 1908؛ أي قبل فرض الحماية الفرنسية سنة 1912. لكن هذه البداية الواعدة سرعان ما كدرتها مجموعة من الوقائع التي وسمت بالعنف تاريخ الصراع على السلطة في المغرب والحديث الاستقلال؛ وسرعان ما التحقت بركب هذا الصراع فعاليات اليسار المغربي الثورية؛ فكُتب بذلك فصل جديد من تاريخ المغرب الحديث؛ وُسم بمحاولة الجيش بدوره الاستيلاء على السلطة؛ في محاولتين فاشلتين متتاليتين سنتي 1971و1972، وهذا الواقع هو ما أفرز تركة حقوقية ثقيلة أرهقت عاتق الدولة والمجتمع. لكن سنة 1992 شهدت بداية انفراج الوضع بسماح الدولة للمعارضين الذين فضلوا أو اضطروا إلى الاستقرار بمنافي اختيارية بالعودة؛ وكذا إقدامها على الإفراج عن المعتقلين على خلفية قضايا ذات صبغة سياسية، وهذا الانفراج هو الذي أسفر عن التجربة الموسومة ب«التناوب التوافقي»؛ والتي كانت غايتها خلق جو سياسي جديد بالمغرب عبر إشراك المعارضة في الحكومة؛ فأثمر الوضع في النهاية عن تنصيب الحكومة الخامسة والعشرين في تاريخ المغرب المستقل؛ وذلك بتاريخ: الرابع من شهر مارس 1998؛ وتحت قيادة الأستاذ: عبد الرحمان اليوسفي؛ الزعيم الوطني؛ وقيادي حزب الاتحاد الاشتراكي؛ الذي سبق أن أدين بالإعدام من أجل تهمة التآمر ضد النظام.

2. أهم التطورات السياسية بعد سنة 1999:

في صيف 1999 عرف المغرب الإنتقال إلى عهد جديد؛ وذلك بعد وفاة الملك الحسن الثاني؛ وتولي ابنه محمد السادس مقاليد الحكم؛ وهو الانتقال الذي دشن به المغرب عهداً جديداً؛ انطلق مع ملك شاب جعل من سياسة القرب من المواطن علامة بارزة فيه؛ كما خاض بالموازاة مع ذلك تجربة التحلل من كثير من التعقيدات البروتوكولية التي من شأنها أن تحول دون تواصله مع عموم الشعب.

ولعل يوم: الثاني عشر من شهر أكتوبر 1999 اعتبر حدثاً تاريخياً مفصلياً في مسار العهد الجديد؛ إذ أثبتت بالفعل من خلاله أعلى سلطة في البلاد رغبتها الأكيدة في الإصلاح؛ في هذا السياق وجه الملك محمد السادس–في هذا التاريخ- إلى المسؤولين عن الجهات والولايات والعمالات والأقاليم من رجال الإدارة وممثلي المواطنين بالقصر الملكي بالدار البيضاء خطاباً تاريخياً؛ من حيث تأسيسه لمنهج جديد في الحكم؛ وهو المتعلق ب «المفهوم الجديد للسلطة»؛ يقول الملك في إحدى فقراته: «..ونريد في هذه المناسبة أن نعرض لمفهوم جديد للسلطة وما يرتبط بها؛ مبني على رعاية المصالح العمومية والشؤون المحلية؛ وتدبير الشأن المحلي والمحافظة على السلم الاجتماعي. وهي مسؤولية لا يمكن النهوض بها داخل المكاتب الإدارية التي يجب أن تكون مفتوحة في وجه المواطنين، ولكن تتطلب احتكاكاً مباشراً بهم

وملامسة ميدانية لمشاكلهم في عين المكان وإشراكهم في إيجاد الحلول المناسبة والملائمة».

وهكذا يكون الملك الجديد قد أعلن بعد شهرين فقط من توليه الحكم؛ وبمبادرة منه؛ عن توجه جديد في التعاطي مع الشأن العام؛ أساسه إصلاحي محض قائم على تقديم صيغة جديدة للسلطة وما يرتبط بها؛ بأن دعا إلى تجاوز المفهوم الفج للسلطة؛ وتكريس شرعية جديدة لهذه السلطة؛ وهي الشرعية المتمثلة في خدمة المواطن وإشراكه في تحديد السياسات العمومية. ليدشن بذلك ورشاً جديداً وتوجهاً جديداً في سياسة الدولة بمناسبة تعاطيها مع الشأنين العام والمحلي؛ وهو الديدن الذي سار عليه الملك في أغلب خطبه وكرسه بقوة في خُطبه التالية لسنة الربيع (2011) خاصة منها تلك الموجهة للمنتخبين كخُطب افتتاح البرلمان.

وقد تعزز الطرح الإصلاحي في العهد الجديد بتنصيب «هيئة الإنصاف والمصالحة»؛ وهي اللجنة التي قرر الملك إحداثها في سابع يناير 2004؛ بعد موافقته على التوصية الصادرة عن المجلس الاستشاري لحقوق الانسان، وهي هيئة اختصت في تسوية ملف ماضي انتهاكات حقوق الانسان؛ لكنها ليست ذات طبيعة قضائية؛ وإنما كانت مهمتها البحث والتحري وتقييم الضرر والتحكيم والاقتراح. وقد اشتغلت الهيئة على الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1956 (استقلال المغرب) إلى غاية سنة 1999 (بداية عهد الملك محمد السادس)، وانصب عملها على معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان وجبر الأضرار الناجمة عن ذلك خلال تلك الفترة من تاريخ المغرب الحديث، وبذلك يكون المغرب الجديد قد أعلن القطيعة مع ماضي «الانتهاكات» وأعلن عن عهد جديد يرنو لإثراء سلوك الحوار؛ وإرساء مقومات المصالحة دعماً للتحول الديمقراطي؛ وبناء دولة الحق والقانون وإشاعة قيم المواطنة وحقوق الإنسان.

هذا؛ وقد تعزز المشروع الإصلاحي للملك الجديد بإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛ ويتعلق الأمر بمشروع تنموي يهدف إلى النهوض بالظروف الاجتماعية والاقتصادية للفئات الهشة؛ عبر تشخيص حاجياتها وإشراكها في تحديد تلك الحاجيات والمطالب المرجوة التحقيق؛ فضلاً عن إعمال الحكامة الجيدة. ويجد هذا المشروع جذره التأسيسي وإطاره النظري في خطاب الملك بتاريخ: الثامن عشر من شهر ماي 2005، حيث وردت في خضمه محطة «الربيع العربي» سنة 2011 في مفصل المرحلتين الأولى والثانية من هذا المشروع:

المرحلة الأولى (2005-2010): تمحورت حول أربعة برامج سوسيواقتصادية مهمة، استهدفت مختلف الفئات الاجتماعية، وتتمثل في إطلاق برنامج محاربة الفقر في الوسط القروي، وبرنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي في الوسط الحضري، وكذا برنامج محاربة الهشاشة، إضافة إلى برنامج يهم جميع الجماعات القروية والحضرية غير المستهدفة.

المرحلة الثانية (2011-2015): أعطت دفعة قوية للمبادرة عينها، وذلك بالرفع من الغلاف المالي المرصود لها، حيث استهدفت المئات من الجماعات القروية والأحياء الحضرية الفقيرة، إضافة إلى مليون مستفيد قاطن ب 3300 دوار، ينتمي إلى 22 إقليم معزول أو جبلي.

انطلاقا من هذه المعطيات السوسيوتاريخية؛ ومن التدابير الإصلاحية المذكورة؛ والسابقة لاندلاع شرارة الربيع العربي، يسوغ التساؤل حول الربيع المغربي: هل تأثر بكل هذه الإجراءات فكان ربيعاً هادئاً؟ أم أن الجماهير المعنيين لم تعبأ لكل ذلك وسايرت الإيقاع الجماهيري في الدول العربية الأخرى؟

«20 فبراير» صرخة أسمعت ثم خفتت:

انطلاقاً من كل ما سلف؛ يبدو للمتعجل أن المغرب الأقصى كان فعلاً قصياً عن أن تطاله «رياح الربيع العربي»؛ لكن رغم ما يمكن أن نسميه مجهودات بذلتها الدولة؛ فقد كانت هناك حركية اجتماعية موازية: مثلتها الموجات الشبابية غير المؤطرة؛ ثم تلك المنضوية تحت لواء المجتمع المدني أو في إطار الأحزاب السياسية ذات التوجهات اليسارية على الخصوص؛ وكذا ما اعتمل في الحركة الإسلامية المغربية سواء تلك المنخرطة منها رسمياً في المشهد السياسي المغربي؛ أو تلك التي لم تنخرط بعد؛ وفضلت الاشتغال في الهامش.

1. إرهاصات الاحتجاج رغم طفرة الإصلاحات:

جدير بالذكر هنا؛ ما شهده المغرب خلال سنة 2003؛ ويتعلق الأمر بحدثين هامين يثيران التساؤل حول تدبير «المسألة الشبابية»؛ ويتعلق الأمر بكل من الأحداث الإرهابية التي شهدتها مدينة الدار البيضاء سنة 2003، وكذا ما عرف بقضية اعتقال الشبان الموسيقيين؛ وهي القضية التي أججت موجة احتجاجية انتهت بتبرئة الموسيقيين الأربعة عشر من تهمة: «زعزعة عقيدة مسلم». وهو المعطى الذي يترجم الحراك المبكر لجيل من الشباب منخرط في« صراع سوسيو-سياسي واقتصادي وثقافي متعدد الدلالات والجوانب؛ أي في صراع على إمكانات ومواقع السلطة والهيمنة والنفوذ والحكم والتحكم والاستفادة من شروط تملك الرساميل والخيرات المادية والرمزية».

هذا؛ إضافة إلى ما عرفته قضية المرأة من سجال جدي جمع الحركات الإسلامية ذات المرجعية الدينية؛ بالجبهة الحداثية اليسارية المنتصرة للمرجعية الكونية والمواثيق الدولية؛ وقد شكل ذلك التدافع الثقافي السلمي ترجمة حقيقية للتحولات القيمية والاجتماعية التي شهدها مغرب بداية الألفية الثالثة، وقد كانت «كتابة الدولة المكلفة بالرعاية الاجتماعية والأسرة والطفولة» قد أعدت «خطة العمل الوطنية لإدماج المرأة في التنمية»، وهي الخطة التي انقسم بشأنها الرأي العام المغربي بين مؤيد

ومعارض؛ فالتجأ الطرفان إلى التظاهر والتظاهر المضاد؛ إلى أن أسدل الستار عن الخلاف بين التيارين الحداثي والإسلامي عن طريق التحكيم الملكي وصدور مدونة الأسرة سنة 2004.

واستناداً إليه؛ يمكن القول إن التدافع بين هذين التيارين؛ اليساري الحداثي والإسلامي الحركي بخصوص هذه الإشكالية؛ قد رسم -في حدود معلومة -ملامح الجماهير التي قد تشكل لوحة أي احتجاج ممكن أو محتمل في القادم من الأيام.

2. الحراك المغربي بين تلقائية الاحتجاج والإرتهان للتنظيمات المعارضة:

لا يختلف اثنان حول دور وسائط التواصل الاجتماعي في هندسة وتوجيه الرأي العام؛ الأمر الذي حصل بشكل جلي بخصوص إنضاج هذا الربيع؛ لكن لابد من الاتفاق أيضاً على أن تلقائية الربيع لم تبرح تونس؛ وأن إلهاب الفكرة في فرن التواصل الاجتماعي لم تبرح مصر؛ وأن باقي الدعوات إلى التظاهر في العالم العربي ليست سوى اقتفاء للأثر. إذ لا يمكن بحال اعتبار أن الربيع المغربي كان مجرد دعوة فايسبوكية؛ كما لا يمكن لعاقل أن ينسبها لتلقائية الجماهير، لكن الوصفة المصرية المجربة كانت أقرب للتنزيل؛ إذ دعا الداعي يوم الثاني عشر من شهر فبراير على صفحات «الفاسبوك»؛ فكان الموعد يوم الأحد عشرين فبراير؛ وأن يحشر الناس ضحى.

ومن ثمة؛ يمكن القول إن «حركة 20 فبراير» نشأت وفق ثلاث محددات؛ كان أولها الارتباط بالمحيط الإقليمي؛ أي في إطار عدوى الاحتجاج التي سادت المنطقة العربية؛ ثم كصدى لما كان يعتمل في المشهد السياسي المغربي؛ وأخيراً الإستفادة من الطفرة التواصلية التي وفرتها الشبكة العنكبوتية.

لقد انطلقت الدعوة إلى التظاهر عبر إنشاء صفحة فايسبوكية تحت اسم: «حركة حرية وديمقراطية الآن»؛ ودعا مؤسسوها إلى التظاهر صبيحة يوم عشرين فبراير 2011؛ لكن بمجرد الدعوة انطلق التشويش؛ فدعا أحد مؤسسي الصفحة إلى إلغاء الدعوة؛ لكن باقي المؤسسين حالوا دون هذا التراجع ، فبادرت المكونات الجنينية إلى إنقاذ النداء عبر إصدار البيان الأول بتاريخ: الرابع عشر من شهر فبراير؛ لِيَليهِ احتضان أنشطة الحركة والقوى الداعمة لها بمقر «الجمعية المغربية لحقوق الانسان»؛ واعتمدت الحركة بنفس التاريخ «الميثاق الأخلاقي» الذي يحدد شروط الإنتماء والإلتزام؛ مع التأكيد على نبذ الإيديولوجيا؛ واعتبار «الحركة وعاء مفتوحاً في وجه الراغبين في الانضمام إليها من مختلف شرائح ومكونات الشعب المغربي بتعدد مشاربها وقناعاتها وانتماءاتها دون قيد أو شرط أو تمييز؛ وذلك من أجل الانخراط النشيط والإيجابي في النضال السلمي الذي يهدف إلى دمقرطة الدولة والمجتمع».

وانطلق بعد ذلك التظاهر صبيحة الأحد عشرين فبراير 2011؛ فاستطاعت الدعوة الفايسبوكية البسيطة أن تحشد 37 ألف مشارك في مسيرات جابت 53 عمالة وإقليم؛ وذلك حسب تصريح وزير

الداخلية، و120 ألف مشارك حسب تقدير الفعاليات المدنية، هذا وقد انحصرت مطالب المتظاهرين بداية في المطالبة ب «إسقاط الحكومة؛ والبرلمان، وإطلاق سراح المعتقلين، والمطالبة بدستور ديمقراطي»؛ كما رفعت الحركة مجموعة من الشعارات ذات الحمولة الاجتماعية والسياسية التي تستبطن المطالب المعلنة.

ولم يجاوز التظاهر أسبوعه الثالث حتى بادر الملك في خطاب تاسع مارس 2011؛ إلى الاستجابة إلى المطالب الشعبية؛ وعلى رأسها المسألة الدستورية، مؤكداً بذلك فرضية الاستثناء المغربي؛ إذ لم تتعنت الدولة كما هو الحال بالنسبة لدول عربية أخرى؛ وسارعت إلى التجاوب مع مطالب الشارع. فتفاعلت بشكل فوري مع الشعار الذي احتل «موقعاً مركزياً» في مسيرات الحركة؛ ويتعلق الأمر بشعار «إسقاط الفساد»؛ حيث استقبل الملك رئيسي «مجلس المنافسة» و«الهيئة الوطنية للوقاية من الرشوة».

هذا؛ ولم يُنهِ الإعلانُ عن الدستور التظاهرَ في حينه؛ بل إن الحراك استمر موازياً لعمل اللجنة التأسيسية؛ لكنه لم يسر في إطار التلقائية التي يفترض أن تؤول إليها دعوة «فايسبوكية» بسيطة؛ إذ بمجرد انتقال فعاليات الحراك إلى مقار «الجمعيات» و«الأحزاب» تعبدت الطريق نحو الانتقال من صورية الحراك التلقائي؛ إلى حقيقة التأطير الحزبي والحركي. فسرعان ما فتح «الحزب الاشتراكي الموحد» المنضوي حالياً تحت «فيدرالية اليسار الديمقراطي» ذراعيه لاحتضان الحركة؛ وخصص لشبابها مقرات «الحزب» في كل المدن، في هذا السياق، تقول الأستاذة: نبيلة منيب؛ الأمينة العامة للحزب الاشتراكي الموحد جواباً على سؤال متعلق بكون «الحركة الشبابية لم تكن مهيكلة وخرجت فقط من رحم مواقع التواصل الاجتماعي « لا يجب أن ننسى أن أكبر ثورة عرفتها المنطقة المغاربية فجرتها الثورة المعلوماتية والرقمية؛ التي يتقن الشباب استعمال آلياتها. فعلاً؛ لم تكن الحركة منظمة وكانت في حاجة إلى من يؤطرها».

وهكذا؛ يبدو أن تقدير الحاجة للتأطير؛ لم يكن محض اجتهاد اليسار فقط؛ بل سرعان ما هرع الإسلاميون (جماعة العدل والإحسان) بدورهم لتأطير الحراك؛ فالتقى الجمعان على أمر قد قدر؛ مدشنين بذلك فصلاً عملياً من تحالف اليسار بالإسلاميين ؛ رغم التناقض النظري الصارخ؛ والصراع الدموي الذي انطلق منذ 1975 بمقتل الزعيم اليساري «عمر بنجلون» إلى مقتل الطالب «بنعيسى آيت الجيد» بالخامس والعشرين من شهر 25 فبراير 1993 (لا زالت قضية مقتل «آيت الجيد» منظورة من قبل القضاء)، إلا أن هذا التحالف غير المعلن؛ أو التقارب ليس بدعة جديدة؛ وإنما لها سابقة أخرى خلال نفس العشرية (2006)؛ والمتمثلة في تشكيل «القطب الديمقراطي» الذي جمع أحزاباً يسارية بحزب إسلامي هو: «البديل الحضاري» المنحل.

وجدير بالإشارة هنا؛ أن كلا الحليفين كان يمر خلال هذه العشرية بأزمة بنيوية؛ فاليسار عانى من إشكالية نخبوية الخطاب؛ وتعدد الأحزاب؛ وهو ما دفعه إلى خوض تجربة التوحد انطلاقاً من سنة 2007. فيما عانت «جماعة العدل والإحسان» من أزمة تصريف الرؤى السياسية؛ وهو ما أوقعها فيما عرف إعلامياً وشعبياً بأزمة رؤى 2006؛ إذ بعدما استفاد زعيمها الروحي «الشيخ عبد السلام ياسين» من رفع الحصار سنة 2000؛ بادر إلى الوعيد بالقَوْمَة (قيام الثورة) بحلول سنة 2006؛ مستنداً في ذلك إلى أحلام ورؤى «متواترة» راهنت الجماعة على تحويلها إلى حقيقة، وأدخل عدم تحقق هذه الرؤى (الرؤية) «الجماعةَ» في أزمة بنيوية؛ اقتضت إعادة النظر في هياكل الجماعة واستوجبت البحث عن سبيل لتصريف الرؤى السياسية. ومن ثمة؛ يمكن القول إن نسائم الربيع القادمة من الشرق قد أسعفت الحداثي والإسلامي كليهما في العثور على حصان طروادة؛ فالتقى البحران لكن بينهما برزخ لا يبغيان.

وانطلاقاً منه؛ يكون الربيع المغربي قد ارتهن في سياقه الغالب لهذين التيارين؛ مع اعتبار استمرار بعض المستقلين على حيادهم إزاء الإيديولوجيات، وهو ما أتاح الفرصة للاستقطاب؛ فجدد اليسار دمائه بشباب غض، بينما استعرض الإسلاميون قوتهم التنظيمية والعددية التي لم يفلها إلا جحافل «الإسلام الصوفي» التي نظمت مسيرة «مليونية» للتعبئة من أجل الدستور. ورغم تصاعد مجموعة من الاتهامات بالعمالة للخارج وبخيانة القضايا الكبرى للوطن؛ فإن ذلك لم يؤثر على وثيرة الحركة أو إيقاعها الاحتجاجي؛ كما أن الأصوات والنداءات الواردة من الخارج لم تلق لها صدى مؤثراً، وإنما سارت الحركة في طريقها الاحتجاجي مستفيدة من مجموعة من الروافد؛ إذ التحق بها كل من يحمل مطلباً أو ينشد إنصافاً؛ فاتسعت قاعدتها الشعبية؛ وتزايدت مطالبها الاجتماعية؛ أمام استقرار سقف مطالبها السياسية في «الإصلاح» و«إسقاط الفساد»؛ و«المطالبة بالملكية البرلمانية».

وجدير بالبيان؛ أن الحركة لم تستعر جذوتها إلا بعد استجابة الدولة لمطالبها؛ فبمجرد إلقاء خطاب تاسع مارس الواعد بدستور جديد؛ سارعت الفعاليات الحركية إلى انتقاد المبادرة؛ وإلى إعلان رفضها للدستور الجديد، ليتعالى إيقاع الاحتجاج ويتصاعد إلى أن أخمده إجراء الانتخابات التشريعية التي أوصلت إسلاميين آخرين (حزب العدالة والتنمية) إلى الحكم.

وهكذا؛ انسحب الإسلاميون من الحركة عبر إصدار بيان الانسحاب بتاريخ: التاسع عشر من شهر دجنبر 2011 الموسوم ب:« جماعة العدل والإحسان تقرر وقف مشاركتها في حركة 20 فبراير»؛ والذي ثمنوا من خلاله الحراك؛ واسترجعوا نبرة خطابهم الموجه إلى المؤسسات؛ كما برروا «وقف المشاركة» بخلافهم مع الشركاء في الحراك بالقول: «لكن الحركة حفلت بمن جعل كل همه كبح جماح الشباب، أو بث الإشاعات وتسميم الأجواء، أو الإصرار على فرض سقف معين لهذا الحراك وتسييجه بالاشتراطات

التي تخرجه من دور الضغط في اتجاه التغيير الحقيقي إلى عامل تنفيس عن الغضب الشعبي، أو تحويله إلى وسيلة لتصفية حسابات ضيقة مع خصوم وهميين، أو محاولة صبغ هذا الحراك بلون إيديولوجي أو سياسي ضدا على هوية الشعب المغربي المسلم في تناقض واضح مع ما يميز حركة الشارع في كل الدول العربية».

وهذا الموقف اعتبره «اليسار» غير مفهوم؛ تقول الأمينة العامة لفيدرالية اليسار الديمقراطي: "يجب أن أشير إلى أن حضور «العدل والإحسان» لم يستمر طويلاً؛ إذ انسحبوا؛ بشكل غير مفهوم؛ غداة إجراء الانتخابات؛ أؤكد مرة أخرى أننا لن نلتقي معهم أبداً».

وبانسحاب «الإسلاميين»؛ وتعدد سياقات المواجهات القادمة من المشرق العربي في إطار الصراع على السلطة؛ ثم مع انبعاث خطر الإرهاب الذي تعاظم بقيام ما عرف ب «داعش»، خفت صوت الحركة نوعاً ما؛ وكأن المنشد فقد فرقة الكورال وصار يشدو وحيداً، فتداعى الشارع إلى الصمت والسكون؛ لتتحول «حركة 20 عشرين فبراير» إلى مجرد ذكرى؛ تخلد كلما حل يوم: عشرون 20 فبراير من كل سنة. لكن بالمقابل ترسخت ثقافة الاحتجاج أكثر؛ وخاصة في صيغته الاجتماعية، وهي الصيغة التي ستبعث الربيع من مرقده ذات الثامن عشر أكتوبر 2016 بمدينة الحسيمة؛ حيث سحقت ضغطة زر غافلة جسد تاجر سمك في حاوية للأزبال؛ لتنتفض الجموع الغاضبة؛ وكأن الأمر يتعلق بإعادة عقارب الساعة إلى الصفر؛ ولم تلبث أن خمدت جمرة الريف المشتعلة حتى اندلع حراك «جرادة»، وهكذا تتعالى الصيحة تلو الأخرى؛ والباعث دائما هو المطلب الاجتماعي والاقتصادي (التنمية)، وهو المطلب الوارد في إطار «المتدارك». بمعنى أن الشق السياسي قد سقط من أجندة الاحتجاجات فيما استمر الشق الاجتماعي وحده قائماً.

الإصلاح في ظل الاستقرار:

إن تنصيص بيان انسحاب إسلامي حركة عشرين فبراير على: «صبغ الحراك بلون إيديولوجي أو سياسي ضدا على هوية الشعب المغربي المسلم»؛ يطرح تساؤلاً كبيراً حول النموذج النظري التحليلي Modèle d’analyse لمقاربة حركة عشرين 20 فبراير؛ وهذا ما يفضي حتماً إلى تصنيفها ضمن النموذج الذي ينطلق من براديغم «الصراع»؛ وهو النموذج المستند إلى النظرية الماركسية؛ والذي تتخذ فيه الثورة صبغة تتويجية لسيرورات الصراع الطبقي في النظام الرأسمالي.

لكن الرغبة في الإصلاح –كما سلف- لم يفرضها الحراك فقط؛ بل إن الدولة نفسها في عهدها الجديد بادرت بمجموعة من الإصلاحات؛ بل إن من المحللين من أطلق على الملك وصف: «الملك المعارض»، وبالتالي فالتعاطي مع الحراك تم بدوره من وجهة نظر إصلاحية؛ وبنفس ثوري أيضاً، إذ يمكن تصنيف

هذا التعاطي في إطار النموذج النظري التحليلي الثاني المنطلق من براديغم: «التوازن/ الاستقرار/ الاستمرارية»؛ وهو النموذج المنبثق من النظرية البنيوية الوظيفية؛ التي تعتبر كل تغيير خارج منطق البنية مساساً باستقرارها وتوازنها؛ وبالتالي فهو اختلال وظيفي؛ وعلى البنية أن تستعمل آلياتها الذاتية للضبط الاجتماعي من أجل استعادة النظام. ويمكن القول: أن ذلك هو الحاصل في حالة المغرب الذي نحى منحى الإصلاح في ظل الاستقرار.

وهكذا: فالمخطط الإصلاحي للمغرب انطلاقاً من خطاب تاسع مارس يمكن القول أنه قد راعى ضوابط النموذج البنيوي؛ إذ ذكّر الخطاب «أولاً بالثوابت التي هي محط إجماع وطني؛ والتي تشكل إطاراً مرجعياً راسخاً؛ وبعد ذلك ينتقل ليؤكد أن التعديل الدستوري الشامل ينبغي أن يستند إلى مرتكزات..» ، وهذا المؤدى تؤكده الدراسات الدستورية التي تناولت التجارب الدستورية لما بعد الربيع العربي؛ كالدراسة الموسومة ب:« دستورانية ما بعد انفجارات 2011؛ قراءات في تجارب المغرب وتونس ومصر» للأستاذ حسن طارق، والتي يؤكد من خلالها على أن التجربة المغربية منخرطة في إطار سياسي مختلف عن مثيلاتها؛ إذ «قامت بقدر تفاعلها مع «الربيع العربي» على مقاربة تنتصر لمبدأ الإصلاح في ظل الاستمرارية»، كما اعتبر الباحث نفسه أن سياق تبلور دستور 2011 شكل انعطافاً حاسماً في مسار «الأنموذج المغربي للإصلاح» الذي تكرس منذ بداية الألفية الثالثة.

هذا؛ ويمكن اعتبار مطلب «الملكية البرلمانية» بؤرة مركزية للحراك؛ أسهم حراك 20 عشرين فبراير في تحويله من شعار للتعبئة؛ ومن مجرد «فكرة» ظل يحملها اليسار منذ نهاية السبعينيات؛ إلى التمركز بقوة في قلب النقاش العمومي، وفي هذا الصدد يقول الدكتور حسن طارق: «لا شك في أن هذا المطلب ما كان ليفرض نفسه هدفاً للإصلاحات وبرنامج عمل تقوم عليه هندسة المقترحات الحزبية؛ لولا ارتفاع سقف المطالب والتوقعات، نتيجة «الظرفية الثورية» العربية الناشئة والحركة الاجتماعية الداخلية بالتساوق معها، التي عبرت في بياناتها التأسيسية بكل وضوح عن الدعوة إلى إنشاء ملكية برلمانية. وفي السياق نفسه كان خطاب 9 آذار/مارس نفسه قابلاً لاستراتيجية «التأويل البرلماني»؛ ذلك أنه لم يجعل من صلاحيات «الملك الدستوري» أو «رئيس الدولة» جزءا من الثوابت؛ وركز على مبدأ فصل السلطات؛ وعلى ربط ممارسة السلطة والمسؤولية بالمراقبة والمحاسبة».

ومن ثمة؛ فقد اعتبر كثير من الباحثين أن التنصيص في خطاب التاسع 9 من مارس على فصل السلط «إنجازاً تاريخياً بجميع المقاييس» في بحر السياسة في المغرب الراهن، على اعتبار أنه المدخل الأساسي لأي إصلاح؛ وأنه أساس أي دستور ديمقراطي؛ تبعاً لما يفرزه من نظام متوازن. كما وسع الدستور الجديد من اختصاصات الحكومة؛ وأولى أهمية كبرى لمكونات الهوية المغربية من خلال الاعتناء بالمكونات العرقية واللغوية (المكون الأمازيغي/ المكون العبري/ المكون الحساني). هذا؛ ويمكن

إجمال القول في المسألة الدستورية المغربية بأنها: «حالة مدرسية لما يمكن تسميته: دستوراً للسياسات العامة، حيث تجاوب النص القانوني الأسمى مع سياقه الاحتجاجي».

وأخيرا؛ يمكن القول أن 2011 كانت سنة مفصلية في تاريخ المغرب الراهن؛ فليس ما قبلها كما بعدها؛ فقد أسفرت عن تولي الحزب الإسلامي «العدالة والتنمية» لحكومتين متتاليتين؛ كما أعلى نبرة جديدة في خطابات الملك؛ وهي النبرة النقدية؛ إذ «لا يتردد في نقد التقاعس الحكومي والأعطاب المتكررة؛ سواء في المجال الاجتماعي أو الاقتصادي؛ في مجالات الصحة والتعليم؛ البطالة؛ الفقر؛ هدر أموال الدولة... لم يستثن أي شيء؛ بل يذهب أحياناً أبعد حينما يمارس نوعاً من النقد الذاتي في خطاباته... يمثل هذا النفس النقدي المتكرر انعطافاً وتغييراً في خط الاشتغال؛ يطلق المراقبون على هذا النمط توصيف «الملك المعارض»؛ قد يبدو هذا التعبير مبالغاً فيه؛ لكنه يكشف عن حقيقة معينة: الملك يربط القول بالفعل».

الربيع اليمني ... هل يزهر من جديد؟ إمكانات إعادة بناء الدولة واستئناف التحول السياسي بعد الحرب

- إطار مفاهيمي حول شعار «الشعب يريد إسقاط النظام»
- انهيار التحالف الأوليغارشي
- استراتيجيات القوى التقليدية لاحتواء الثورة
- الثورة المضادة والحرب
- إمكانات الإصلاح وبناء الدولة



الربيع اليمني ... هل يزهر من جديد؟ إمكانات إعادة بناء الدولة واستئناف التحول السياسي بعد الحرب

د.عادل مجاهد الشرجبي

مقدمة:

تم توحيد شطري اليمن في مايو 1990، وترافق إعلان الوحدة مع تحول سياسي ديمقراطي، قائم على التعددية الحزبية، وتداول سلمي للسلطة عبر انتخابات حرة وعادلة، وضمان حقوق وحريات المواطنين، مع ذلك استمر الصراع السياسي بين النخبتين اللتان كانتا تحكمان شطري اليمن قبل الوحدة، وتطور إلى حرب شاملة في صيف عام 1994، حسمت لصالح النخبة الأوليغارشية الشمالية بمكوناتها الأربعة (العائلي، العسكري، القبلي، والإسلام السياسي)، التي نفذت بعد الحرب عدداً من الإجراءات المؤسسية، التشريعية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والسياسية، التي من شأنها تحويل الديمقراطية إلى ديمقراطية شكلية، والالتفاف على مبدأ التداول السلمي للسلطة، وتكريس نظام نخبوي، يحقق مصالح النخب التقليدية، ويقصي الطبقات الحديثة والجماهير الشعبية من المجالات السياسية والاقتصادية، ويساهم في انتشار الفساد والفقر والبطالة، وتردي الخدمات العامة، وتدهور مستوى الأمن الاجتماعي، وانتشار النزاعات والصراعات السياسية والاجتماعية، وتشكل الحراك الجنوبي الذي بدأ مطالباً بالإصلاح، ثم تحول إلى المطالبة بفك الارتباط بين الشمال والجنوب، واستعادة الدولة الجنوبية، وتعززت قوة الحركة الحوثية المتمردة في محافظة صعدة.

لم يتخذ النظام أي إجراءات من شأنها إصلاح الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بل أنكر وجود المشكلات، وبالمقابل تركزت أنشطة الأحزاب السياسية المعارضة على الإصلاح الإنتخابي، بما يمكنها من المشاركة في السلطة، في ظل انسداد القنوات النظامية والرسمية للتغيير والإصلاح، وعجز النظام والأحزاب التقليدية عن اتخاذ أية خطوات في سبيل الإصلاح السياسي والاقتصادي، ووجدت الجماهير وفي طليعتها طلاب الجامعات والشباب والمثقفين والطبقة المتوسطة أن الطريق الوحيد

للإصلاح هو الثورة، ما دفعها إلى إعلان ثورة شعبية في الحادي عشر من فبراير 2011 بهدف إسقاط النظام.

طالب شباب ثورة فبراير بإسقاط النظام من أجل إعادة بناء الدولة، وتنفيذ إصلاحات ديمقراطية حقيقية، تضمن إشراك كل المواطنين في النظام السياسي، مكافحة الفساد والفقر، توفير فرص عمل، وتحسين الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية، وتحسين الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية)، واستطاع الشباب فرض هذه التوجهات في مؤتمر الحوار الوطني الشامل. لكن الأمور تغيرت كثيراً فيما بعد، فقبول النخب التقليدية بهذه المطالب والتوجهات خلال مؤتمر الحوار الوطني، لم تكن سوى انحناءة أمام عاصفة الثورة، وليس مشاركة جادة تهدف إلى تخليص اليمن من أزماتها البنيوية، التي ظلت تعاني منها خلال العقود الماضية. ومرد ذلك إلى أن بعض تلك النخب كانت مستفيدة من النظام السابق، وبعضها الآخر يرغب في الإبقاء عليه للاستفادة منه مستقبلاً.

يتركز موضوع هذه الورقة البحثية حول تحليل أسباب وظروف اندلاع ثورة فبراير 2011، وتقييم منجزاتها وإخفاقاتها، والكشف عن الأسباب والظروف التي أدت إلى عدم استكمال عملية التحول السياسي بعد مؤتمر الحوار الوطني، وكيف واجه النظام ثورة فبراير، وطبيعة الصراع الذي نشب بين قوى الثورة بعضها تجاه البعض الآخر، وكيف استطاعت قوى الثورة المضادة حرف مسار عملية التحول السياسي بعد انتهاء مؤتمر الحوار الوطني لتحولها إلى حرب شاملة، وإمكانية الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي بعد انتهاء الحرب القائمة، وتحليل عوائق وفرص استكمال التحول الديمقراطي.

إطار مفاهيمي حول شعار «الشعب يريد إسقاط النظام»:

رفع شباب ثورة الحرية والتغيير في اليمن ومعهم نخب أكاديمية ومثقفين وصحفيين شعار «الشعب يريد إسقاط النظام»، بعد أن رفع هذا الشعار خلال الثورتين التونسية والمصرية، ولم تستوعب جل النخب التقليدية ومعظم المثقفين التقليديين المرتبطين بها دلالات هذا الشعار، بل أن بعض الشباب لم يكونوا مستوعبين لمعني النظام «régime» المتعلق بالبنى والمؤسسات، وكانوا يخلطون بينه وبين مصطلح الانضباط أو الانتظام «order» المتعلق بالممارسات، فيتساءلون: وهل هناك نظام في اليمن ليتم إسقاطه؟، فيما نظر إليه آخرون بأنه يعني إسقاط الدولة.

بالنسبة لكثير من الشباب الذي كان في طليعة الثورة، قد لا يكونوا مدركين للدلالات الأكاديمية لمفهوم النظام، مع ذلك فهم يقتربون كثيراً من فهم هذه الدلالات، فيروا أن النظام لا يقتصر على الأشخاص الذين يحتلون مواقع السلطة العليا، بل يشمل أيضاً المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي

تكبح التحول الديمقراطي، والتشريعات والقوانين التي تعزز السلطة العائلية والتقليدية، وتخل بمبدأ العدالة الاجتماعية، وتكرس التراتبية الاجتماعية وأشكال اللامساواة.

يشير مفهوم النظام السياسي إلى: القواعد والإجراءات التي تحدد أساليب الوصول إلى مواقع السلطة السياسية والإدارية، قواعد توزيع السلطة على المستوى الأفقي (بين فروع الحكومة الثلاثة: التشريعي، التنفيذي والقضائي)، وعلى المستوى الرأسي (بين السلطات الوطنية والمحلية)، وعلاقة هذه السلطات بعضها بالبعض الآخر على المستويين الرأسي والأفقي، وعلاقة الدولة بالمجتمع، وقواعد تأسيس أجهزة الحكم وبناء الأجهزة والمؤسسات التي من شأنها تسهيل إنجاز السلطات الثلاث لوظائفها. في ضوء ما تقدم، فإن إسقاط النظام وبناء دولة مدنية ديمقراطية حديثة، يعني تنفيذ عملية تغيير شامل، يشمل المجالات المؤسسية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويمكن تلخيص أهم التحولات في هذه المجالات كالتالي:

على المستوى المؤسسي: التحول من النظام الرئاسي الذي كان يمنح الرئيس السابق سلطات غير محدودة، إلى نظام برلماني، واستبدال نظام الانتخاب الفردي في دوائر صغيرة، الذي مكن الحزب الحاكم من تعظيم مكاسبه السياسية وإعادة إنتاج استمراره في السلطة رغم فساده وإخفاقاته في مجال التنمية، إلى نظام انتخاب نسبي، وإيجاد آليات دستورية ومؤسسية تضمن استقلال القضاء، وإعادة النظر في العلاقة بين مؤسسات السلطة المركزية والمحلية، وبناء آليات مؤسسية تمكن المواطنين من ممارسة حقوقهم وحرياتهم التي نص عليها الدستور، وضمان احترام الدولة لتلك الحقوق والحريات، وآليات تضمن السيطرة المدنية على القوات المسلحة، وعدم تدخل الجيش في السياسية.

على المستوى الاقتصادي: الانتقال إلى اقتصاد السوق والمنافسة الكاملة، وإنهاء الامتيازات الاحتكارية التي تتمتع بها العائلات المتنفذة.

على المستوى السياسي: الانتقال من الدولة العائلية القائمة على الوراثة والعصبية إلى الدولة التعاقدية الحديثة، حيث الشعب هو مالك السلطة ومصدرها، والمواطن الفرد هو وحدة التعامل السياسي عوضاً عن القبيلة أو الطائفة أو الجماعة المذهبية.

على المستوى الاجتماعي: الانتقال من التنظيمات الإرثية والتنظيمات الأهلية القائمة على القرابة إلى التنظيمات المدنية، التي ينخرط فيها الأفراد طوعياً من أجل تحقيق مصالحهم، وتَشَكُل نظاما مرنا للتدرج الاجتماعي، يمكن الأفراد من تحقيق حراك اجتماعي «Social Mobilization» واكتساب مكانات اجتماعية فردية على أساس إنجازاتهم الشخصية، لا وفقاً لانتمائهم لجماعات المكانة المتوارثة، وتراجع

أهمية الانقسامات الاجتماعية الرأسية لصالح الانقسامات الاجتماعية الأفقية القائمة على الروابط الطبقية.

على المستوى الثقافي، التحول من الجمعوية «collectivity» إلى الفردانية «individuality» وسعي الإنسان إلى تحقيق استقلال وفردانية وجوده الاجتماعي في مواجهة كل السلطات والتنظيمات والروابط الإرثية القسرية، بما يمكن الفرد من حرية الحركة خارج الحدود التي كانت تحددها له المؤسسات والبنى الجمعية التقليدية، وتعزيز قوة المؤسسات المدنية الحديثة وفي مقدمتها الجمعيات والروابط والاتحادات والنقابات والأحزاب السياسية، التي تضمن تمتع الأفراد من التمتع بحقوقهم، وتذلل العقبات والحواجز التي كانت تعوق حق الفرد في الاختلاف عن الأخرين، وتحديد علاقاته بهم.

ثورة جماهير المدن ضد النظام:

هناك أسلوبان للثورة وإسقاط الأنظمة الديكتاتورية: الأسلوب الأول هو الثورة على النظام من داخله، من خلال تمرد جزء من النخبة الحاكمة، أو جماعة شبه عسكرية متمردة، تنفذ انقلاباً عسكرياً أو ثورة تطيح بسلطة النظام، والأسلوب الثاني هو الثورة على النظام من خارجه، من خلال تشكيل حركة اجتماعية «Social Movement»، تمارس نشاطاً سياسياً سلمياً، يؤدي إلى تبخر سلطة النظام. كان «علي عبدالله صالح» يعتقد أن إمكانات الثورة الشعبية وإسقاط النظام من خارجه عبر حركة اجتماعية حضرية تكاد تكون معدومة، لا سيما في ظل سياسات إضعاف الجماهير الحضرية والقوى الاجتماعية الحديثة التي تبناها خلال فترة حكمه الطويلة، وأن التهديد المحتمل لنظامه هو عمل تقوده الجماهير القبلية من الريف، فعمل على القضاء على استقلال الجماهير القبلية من خلال ربطها بعلاقات موالاة بالنخب المشيخية بشكل خاص والنخب التقليدية بشكل عام، وربط النخب ومراكز النفوذ «powerbrokers» بالنظام عبر آليات ريعية «rental mechanisms»، ومصالح اقتصادية ومالية، وتشكيل جماعة موالاة من كبار ضباط القوات المسلحة والأمن، وتشكيل تحالف أوليغارشي (عائلي، عسكري، ديني، وقبلي) حاكم، يتزعم جناحه العائلي علي عبدالله صالح»، ويتزعم جناحه العسكري اللواء علي محسن الأحمر قائد المنطقة العسكرية الشمالية الغربية والفرقة الأولى مدرع، ويتزعم جناحه الديني «الشيخ عبدالمجيد الزنداني»، ويتزعم شيخ مشائخ قبائل حاشد «الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر» جناحه القبلي، وبناء شبكة ولاءات «patronage» حكومية ومصالح اقتصادية، وتكريس نظام سياسي صراعي ومنقسم، من أجل أن يظهر نفسه باعتباره الضامن الوحيد للإبقاء على تماسك المجتمع، فضلاً عن تقديم رشوات لبعض القيادات الحزبية المعارضة من أجل تغيير مواقفها، أما الجماهير التي تعاني معظمها من التهميش والبقاء خارج المجال السياسي والمراكز الاقتصادية، فقد

عمل على استرضائها من خلال الاستخدام الواسع للخطاب الديمقراطي، رغم أن هذا لم يكن سوى غطاء شكلي للنظام التسلطي.

مع نهاية عقد التسعينات ومطلع الألفية الثالثة، ومن أجل توريث السلطة لنجله الأكبر «أحمد، بدأ «علي عبدالله صالح» في إضعاف قوة حلفائه (العسكريين والدينيين والقبليين) وتعزيز قوة المكون العائلي في التحالف الأوليغارشي، واعتماد بقاء النظام واستمراره على القوة العسكرية، من خلال تبني سياسات وقاية ضد الانقلاب «coup proofing policies»، تقوم على إضعاف قوات الجيش والأمن، وبناء وحدات عسكرية وأمنية عائلية موازية، فأسس الحرس الجمهوري بقيادة نجله «أحمد علي عبدالله صالح» في مقابل الجيش عموماً والفرقة الأولى مدرع بقيادة «علي محسن الأحمر»، التي يشك في ولائها، وفي مقابل قوات الأمن والشرطة عزز قوة الأمن المركزي بقيادة نجل أخيه «يحيى محمد عبدالله صالح»، وفي مقابل جهاز الأمن السياسي، الذي تغلغل فيه الإخوان المسلمون، شكل جهاز الأمن القومي وعين نجل أخيه «عمار محمد عبدالله صالح» وكيلاً له، وأسس قوة عسكرية جديدة باسم الحرس الخاص بقيادة نجل أخيه «طارق محمد عبدالله صالح»، ومنح الوحدات العسكرية الأمنية العائلية امتيازات مالية واقتصادية كبيرة، وخدمات صحية وتدريبية وإسكانية لا تتوفر لبقية الوحدات العسكرية والأمنية، واعتمد في بناء الجيش والأمن العائليان على استثمار الهويات الجمعية، وتعيين الضباط من بين العائلات والقبائل والجماعات ذات الثقة، والتي ترتبط بعلاقات وثيقة بالنظام، وعمل على إضعاف الوحدات العسكرية التي يقودها اللواء «علي محسن الأحمر من خلال توريطها في ستة حروب ضد جماعة الحوثي، خلال الفترة (2004-2010).

خلافاً لما كان يعتقد «علي عبدالله صالح»، لم تكن جماهير المدن اليمنية ضعيفة، بل كانت دائماً مهيأة للثورة، لكنها كانت تفتقر للقيادة الثورية، وتجهل آليات ووسائل الحركات الاجتماعية الثورية الجديدة، ومع نجاح الثورة التونسية في خلع الرئيس «زين العابدين بن علي»، استلهمت جماهير المدن اليمنية أساليب ثورية جديدة، فنظم عدد من طلاب جامعة صنعاء اليساريين أول مسيرة ثورية ضد نظام «علي عبدالله صالح» في العاصمة صنعاء يوم الرابع عشر من شهر يناير 2011، وتوجهوا إلى السفارة التونسية للتهنئة بنجاح الثورة وتدشين الثورة ضد نظام الرئيس «علي عبدالله صالح»، مرددين شعارات منها: يا بو عزيزي يا مغوار .. نحن معك على خط النار، «يا بو علي يا مغوار سنسقط كل الحكام الأشرار»، «أين الوحدة والثورة ... باتت ملكا للأسرة»، «جمهورية جمهورية ... ضد الأسرة الملكية»، وانضم إليهم أمام السفارة التونسية عدد من الصحافيين والمثقفين ونشطاء المجتمع المدني لنصرتهم.

في اليوم التالي (15 يناير 2011) أعلنت المنظمة الطلابية للحزب الاشتراكي بجامعة صنعاء الثورة على النظام، ومما جاء في البيان: «إننا إذ نحيي بإكبار وإجلال رمز البطولة والثورة التونسية شهيد الحرية

والديمقراطية العربية البطل «محمد البوعزيزي»، ندعو الشباب العربي وفي مقدمتهم الشباب اليمني إلى أن يستلهم مضامين الثورة من تجربة الشعب التونسي، الذي قدم نموذجاً حياً للعالم في الانتصار لحقه في الحرية وكرامة العيش، «ونحن اليوم أمام مشهد يستدعي منا التحرك العاجل للإطاحة بالنظام العسكري القبلي المتسلط على رقابنا منذ ثلاثة وثلاثين عاماً، متمسكين بخيار النضال السلمي الديمقراطي للانتصار لإرادتنا، وتحمل تبعات هذا الخيار للتخلص من الطغيان»، «وندعو الشعب اليمني بكافة أطيافه ومؤسساته ونقاباته للاضطلاع بدوره التاريخي، والانطلاق نحو استرداد حقوقه المصادرة، والحفاظ على ما تبقى من الثورة والجمهورية والوحدة».

خلال الأسبوع الثالث من يناير 2011، تواصلت التظاهرات والمسيرات داخل جامعة صنعاء وفي الساحة المقابلة للبوابة الشرقية للجامعة، وتوجهت بعضها إلى كلية الآداب في مبنى الجامعة القديم، وإلى شارع الرباط ، ومع تنامي عنف قوات الأمن و«البلاطجة» ضد الطلاب الثائرين، اكتسبت المسيرات والمظاهرات زخماً كبيراً، فانضم لها طلاب بعض المدارس والشباب والأكاديميين والمثقفين والإعلاميين ونشطاء المجتمع المدني. وفي مدينة تعز أعلن طلاب ومثقفون في الخامس والعشرين من شهر يناير 2011 عن تأسيس «حركة شباب من أجل التغيير (ارحل)»، والتي تبنت شعارات الثورة على النظام وعلى الأحزاب أيضاً، شكلت هاتين الحركتين كتلة حرجة للثورة، استطاعت خلال شهر من الاحتجاجات والمظاهرات تعبئة الجماهير، وبناء كتلة تاريخية، وفي الحادي عشر فبراير 2011 تحولت المسيرات في مدينة تعز إلى اعتصام دائم في ساحة الحرية، التي كانت أول ساحة ثورية في اليمن، وبات هذا التاريخ يشكل انطلاقة الثورة اليمنية، وفي عشرين فبراير 2011، تحولت المسيرات في العاصمة صنعاء إلى اعتصام دائم أمام جامعة صنعاء، والذي عرف بعد ذلك بساحة التغيير، وفي اليوم ذاته دعت أحزاب اللقاء المشترك جماهيرها للالتحاق بالشباب المطالبين بإسقاط النظام.

انهيار التحالف الأوليغارشي:

شكلت الإجراءات التي اتخذها «علي عبد الله صالح» لتعزيز قوة المكون العائلي في التحالف الأوليغارشي الحاكم، تهديداً للمصالح المستقبلية لنخب المكونات العسكرية والدينية والقبلية المتحالفة معه، الأمر الذي ولد صراعاً خفياً داخل التحالف الحاكم، بين المكون العائلي من جانب والمكونات العسكرية والدينية والقبلية من جانب أخر، وبات كل طرف يتحين الفرصة الملائمة لإسقاط الطرف الآخر، وربما اعتبر كل طرف من طرفي الصراع أن ثورة الحادي عشر فبراير تمثل فرصة للقضاء على الطرف الآخر.

انتهز «علي محسن الأحمر» (قائد الفرقة الأولى مدرع وقائد المنطقة العسكرية الشمالية الغربية) العنف الذي استخدمه «علي عبدالله صالح» ضد شباب الثورة في ساحة التغيير بالعاصمة صنعاء يوم

الثامن عشر مارس 2011 (أو ما عرف بجمعة الكرامة)، فأعلن يوم 21 مارس في كلمة مسجلة (بثت عبر القنوات الفضائية) عن دعم وتأييد الجيش لشباب الثورة، وقال: «نزولاً عند رغبة زملائي من القادة وضباط الصف والجنود في القوات المسلحة، الذي أنا واحد منهم، أعلن نيابة عنهم دعمنا وتأييدنا السلمي لثورة الشباب السلمية ومطالبهم، وإننا سنؤدي واجباتنا غير منقوصة في حفظ الأمن والاستقرار في العاصمة وحيث ما تكون وحداتنا العسكرية، إلى جانب إخوتنا أبناء قوات الأمن البواسل»، ثم أعلن عدد من قادة الوحدات العسكرية تأييدهم للثورة، منهم: قائد المنطقة العسكرية المركزية اللواء سيف البقري، العميد «حميد القشيبي» قائد اللواء 310 المرابط في محافظة عمران، العميد «أحمد السنحاني» قائد القاعدة الجوية باللواء 67 بمحافظة الحديدة وقائد المنطقة العسكرية الشرقية اللواء «محمد علي محسن»، قائد اللواء 127 اللواء «جهاد علي عنتر»، قائد اللواء 26 حرس جمهوري العميد «علي الشبيبي»، وقائد اللواء 15 مشاة العميد «ثابت جواس»، قائد لواء العمالقة العميد «علي الجائفي»، وفي اليوم ذاته أعلن «الشيخ صادق بن عبدالله بن حسين الأحمر» وعدد من كبار شيوخ القبائل عن انضمامهم للثورة، وباركت هيئة علماء اليمن، التي يرأسها «الشيخ عبدالمجيد الزنداني»، ما أسمتها الخطوة الإيجابية التي قام بها اللواء «علي محسن الأحمر» قائد الفرقة الأولى مدرع بانضمامه إلى ركب الثورة، ودعت أبناء اليمن للانضمام إلى الثورة الشبابية.

وبالمقابل غير «علي عبدالله صالح» استراتيجيته في مواجهة الثورة، فشن حرباً ضد «الشيخ صادق الأحمر» واللواء «علي محسن الأحمر» في مايو 2011، بهدف «تحويل الثورة من هبة جماهيرية ضد النظام إلى صراع نخبوي مسلح بين مكونات التحالف الحاكم، معتقداً أن ذلك سوف يؤدي إلى انشقاق شباب الثورة في ساحات الحرية والتغيير، لا سيما أن اسم اللواء «علي محسن الأحمر» ورد في قائمة تضم 35 من أقارب الرئيس «صالح» طالبت حركة 3 فبراير الشبابية بعزلهم من مناصبهم, ما يسهل عليه إجهاض الثورة إما عبر هزيمة النخب التقليدية المنشقة عنه بالعنف المسلح، أو عبر تسوية سياسية بين الطرفين المتحاربين، وهو أمر كانت القوى التقليدية الداعمة للثورة تسعى إليه أيضاً للهدف ذاته، وهذا ما يفسر توقف الحرب بين الطرفين بعد محاولة اغتيال «علي عبدالله صالح» في 3 يونيو 2011، ونقله لتلقي العلاج في المملكة العربية السعودية، فقد كانت الفرصة مهيأة لهزيمة القوات الموالية له، إلا أن النخب العسكرية والقبلية كانت تفضل التفاوض مع «صالح» ومواليه على هزيمتهم، فانتصارها عليه سيضعها في مواجهة شباب الثورة، الذين سوف يسعون إلى استكمال ثورتهم.

استراتيجيات القوى التقليدية لاحتواء الثورة:

تمتلك النخب التقليدية موارد مالية وتنظيمية وإعلامية كثيرة ورأس مال اجتماعي كبير، مكنها من احتواء «Co-option» كثير من الشباب المعتصمين في ساحات الحرية وميادين التغيير، وباتوا مدافعين

عن النخب الجمعوية المنشقة عن النظام، واعتبروا الجنرال «علي محسن الأحمر» و«آل الأحمر» (شيوخ حاشد) و«الشيخ عبدالمجيد الزنداني» أبطالاً ثوريين، رغم أنهم ظلوا خلال ثلاثة عقود يشكلون جزءًا أصيلاً من النظام الحاكم، فتمايز توجهان في ساحات الحرية وميادين التغيير، الأول، يقوده من تبقى من الشباب المستقلون والطلاب ومناضلي الطبقة المتوسطة من المثقفين والإعلاميين وأساتذة الجامعات، المتمسكون بشعار الشعب يريد إسقاط النظام، والثاني تقوده النخب التقليدية وزعماء التنظيمات الجمعوية وفي مقدمهم شيوخ القبائل وزعماء جماعات الإسلام السياسي وقادة الأحزاب السياسية، الذين يتبنون شعار «ارحل»، والذين لا يريدون إسقاط النظام وتغييره تغييراً راديكالياً، بل يرغبون فقط في خلع رأس النظام «regime decapitation»، والإبقاء على البنية القانونية والمؤسسية والثقافة السياسية للنظام القديم للاستفادة منها، وتحقيق مصالحهم من خلالها، وبعد أسابيع قليلة من انضمام النخب التقليدية للثورة، تغلبت أصوات الجموع المطالبة بالتغيير التدريجي «evolutionary change» على أصوات الثوار الأفراد المستقلين المطالبين بالتغيير الثوري «revolutionary change»، وطغى شعار «ارحل» على شعار «الشعب يريد إسقاط النظام»، وتراجعت الأصوات المطالبة بإسقاط النظام لصالح الأصوات المطالبة بإسقاط رئيس النظام «regime decapitation»، وإعادة رسم خارطة السلطة وإعادة توزيع القوة، بما يضمن حصول النخب التقليدية على نصيب أكبر من السلطة.

انضمام النخب التقليدية، السياسية والقبلية والدينية والعسكرية، للثورة أدى إلى تحويل كثير من الثوار المعتصمين في ساحات الحرية وميادين التغيير إلى مجرد جموع أو حشود «masses»، والحشود بطبيعتها قابلة للخضوع للتعبئة من قبل النخب الجمعية والحركات المتطرفة. فالحشد كما وصفه جوستاف ليبون «قطيع لا يستطيع الاستغناء عن سيد» فباتت الساحات الثورية منقسمة حسب الهويات الجمعية، وحسب شبكات الموالاة «patronage» للنخب التقليدية، وظهرت خيم ومنتديات بأسماء بعض القبائل، وتنظيمات ومنتديات تابعة للنخب والجماعات التقليدية، وتمكنت القوى التقليدية من تعبئة الموالين لها بما يخدم مشاريعها وأهدافها الخاصة، عوضاً عن التعبئة على أساس ثورة وطنية تسقط النظام، وتعيد بناء الدولة وفقاً لمتطلبات الدولة المدنية.

المجتمع الجمعي بطبيعته يقوم على التمثيل ولا يقوم على المشاركة، لذلك استبدلت النخب التقليدية تسمية الثورة من «الثورة الشبابية» إلى «الثورة الشبابية الشعبية»، بما يتماشى مع طبيعة الانقسامات التي شهدتها ساحات الثورة، ومصطلح الشعبية هنا لا تعني الشعب اليمني، ولكنها تعني المكونات الإثنية للشعب اليمني، فهذه النخب تدعي منذ قيام ثورة في السادس والعشرين من شهر سبتمبر 1962 أنها تمثل الفئات الشعبية، وقد ظهر ذلك جلياً في مؤتمري «عمران» عام 1963، و«خَمِر» عام 1965 القبليين، المناهضين للتوجهات التقدمية لثورة سبتمبر، ومع طرح الصيغة الأولى لمبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربي في الثالث من شهر أبريل 2011 والتوقيع على صيغتها النهائية

في الثالث والعشرين من شهر نوفمبر 2011، كرس هذا التوجه التمثيلي، فاستبعدت الجماهير الثورية، وتم التوقيع عليها من قبل النخب الحزبية والقبلية التي تمثل الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) وحلفاؤه، وتكتل أحزاب المعارضة (اللقاء المشترك) وشركاؤه.

شكلت القوى التقليدية عدداً من الهيئات والتنظيمات التي استطاعت أن تقصي الشباب الثائرين، وغدت هي المتحدث باسم الثورة، وهي التي تتفاوض مع بقايا النظام، وتمثل الثورة داخلياً وخارجياً. ففي يونيو 2011 أعلن عن تشكيل هيئة أنصار الثورة الشبابية الشعبية السلمية من عدد من العسكريين والأكاديميين الموالين للواء «علي محسن الأحمر، وأعضاء في التجمع اليمني للإصلاح وشيوخ قبائل، وفي الثلاثين من يوليوز 2011 اجتمع في مكتب اللواء «علي محسن الأحمر» بالفرقة الأولى مدرع حوالي 500 شيخ وأعلنوا تشكيل تحالف القبائل اليمنية لدعم الثورة السلمية برئاسة «الشيخ صادق الأحمر»، وفي السابع عشر من شهر غشت 2011 أعلن عن تشكيل المجلس الوطني لقوى الثورة السلمية من 142 عضواً، معظمهم ينتمون للتجمع اليمني للإصلاح، وشيوخ القبائل والعسكريين والمدنيين الموالين للواء «علي محسن الأحمر»، وضمت قائمة أسماء أعضائه ثلاثة من أبناء «الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر» (صادق، حميد، وحمير).

عمل اللواء «علي محسن الأحمر» وجنود الفرقة الأولى مدرع وشباب التجمع اليمني للإصلاح الموالين له على محاصرة شباب الثورة في ساحة التغيير بالعاصمة صنعاء، وحظروا عليهم تسيير مسيرات إلى خارج الساحة، ولم تحم الشباب الذين تحدوا هذا الحصار وخرجوا في مظاهرات، ففي التاسع عشر من أبريل 2011 خرجت مسيرة من ساحة التغيير إلى شارع الستين، وعند وصولها إلى جانب وزارة الخارجية أطلق جنود الأمن المركزي وعصابات «البلاطجة» النار عليها، واستشهد ثلاثة من شباب الثورة، وجرح أكثر من ستين من شباب الثورة، ولم يحمهم جنود الفرقة رغم تواجد نقاط تفتيش تابعة للفرقة الأولى مدرع على بعد عدة أمتار من المكان، وفي السابع والعشرين من شهر أبريل 2011 خرجت مسيرة من ساحة التغيير باتجاه منطقة الحصبة وعند صالة الثورة الرياضية أطلقت قوات الأمن وعصابات «البلاطجة» النار عليهم، وسقط 13 شهيداً وأكثر من 200 جريح، ولم يحمهم جنود الفرقة الأولى مدرع المتمركزين في نقطة تفتيش في «جولة عمران» القريبة من الصالة، ولا المليشيات المسلحة التابعة «للشيخ صادق الأحمر» المتواجدة في الحصبة وشارع عمران، وفي الحادي عشر من ماي 2011 سقط 12 شهيداً وعدد كبير من الجرحى، رغم تواجد اللواء الرابع بجانب بنك الدم والإذاعة، والمسافة بين بنك الدم وساحة التغيير التي يسيطر عليها جنود الفرقة الأولى أقل من كيلومتر واحد.

رفض الشباب المبادرة الخليجية وكل أنواع الوساطة، والتسوية مع النظام، ورفعوا شعارات منددة بمحاولات الأحزاب سرقة ثورة الشباب، وتفاوضها مع «علي عبد الله صالح» عبر وساطة سعودية، منها:

«ثورتنا ثورة شباب ... لا حزبية ولا أحزاب»، «لا تفاوض لا حوار ... استقالة أو فرار»، و «ثورتنا ثورة شباب ... يرحل علي والأحزاب». فيما ظلت الجموع الموالية للأحزاب والنخب التقليدية تردد شعار ارحل بصيغ متعددة، منها «ارحل ارحل يا عفاش»، «عاهدنا الله وكتاب الله... ارحل يا علي عبد الله»، « يا علي ارحل ارحل ... الكرسي تحتك ذحل ()».

أثبتت الأشهر التي تلت توقيع اتفاقية دول مجلس التعاون الخليجي أن النخب التقليدية وبعض الأحزاب والقوى الاجتماعية والسياسية لا ترغب حقيقة في تحقيق الهدف الأكبر للثورة، المتمثل في بناء دولة مدنية ديمقراطية، الأمر الذي بدأ معه تفكك الكتلة التاريخية للثورة، «فتشكلت في الساحات تكتلات وائتلافات شبابية مستقلة، وذات نفس ليبرالي ويساري لمناهضة هيمنة القوى التقليدية على الثورة»، في المقابل، وعقب توقيع المبادرة الخليجية ببضعة أسابيع، دشن نشطاء التجمع اليمني للإصلاح ما أسموه «ثورة المؤسسات»، التي لم يكن الهدف منها كشف الفساد ومحاسبة المسؤولين الفاسدين، بل إبعاد كبار المسؤولين الموالين ل«علي عبدالله صالح»، واستبدالهم بمسؤولين موالين لحزبهم، إلا أن طبيعة بنى النظام القديم لم تمكنهم من تحقيق هدفهم، فمعظم رؤساء مصالح وهيئات الدولة ومؤسساتها الذين عينهم صالح ينتمون إلى عائلات مشيخية قوية، فنظموا مليشيات قبلية لمقاومة «ثوار المؤسسات».

تحولت الفرقة الأولى مدرع إلى قوة قمع بيد اللجنة التنظيمية لساحة التغيير بالعاصمة صنعاء، التي يهمين عليها شباب الإخوان المسلمين، ودشنت أنشطتها القمعية بالاعتداء على الناشطات الثوريات المشاركات في مسيرة مشتركة يوم السادس عشر من أبريل 2011 في العاصمة صنعاء، وفي الرابع والعشرين من شهر دجنبر 2011 منع شباب التجمع اليمني للإصلاح وجنود من الفرقة الأولى مدرع ناشطي «مسيرة الحياة الراجلة» من اعتلاء منصة ساحة التغيير للتعبير عن موقفهم الرافض للمبادرة الخليجية، وتطور الأمر إلى اشتباكات بالعصي والأسلحة البيضاء بين شباب التجمع اليمني للإصلاح وشباب حركة الصمود (الموالية لجماعة الحوثي) الذين تضامنوا مع شباب مسيرة الحياة، «مسيرة الحياة الراجلة».

في يوليو 2011 تراجع «الشيخ عبد المجيد الزنداني» عن الدولة المدنية «وطالب بإقامة دولة إسلامية في اليمن، كنواة للخلافة الإسلامية في العالم»، وينظر «الشيخ الزنداني» للدولة المدنية بأنها «مفهوم غربي وافد على البلدان العربية والإسلامية، مشبع بدلالات فكرية ترتبط باستراتيجيات علمنة المجتمعات المسلمة، وإزاحة النموذج الإسلامي في السياسية والحكم، ويؤكد على «حق الشعوب ممثلة في نوابها في المجلس النيابي في سن التشريعات على أسس مدنية، ورفض الخضوع لأي سلطة من خارج البرلمان حتى وإن كانت صادرة عن الله تعالى (...)» ولمساواة المطلقة بين مواطني الدولة، بغض النظر عن الفروق من حيث الدين أو الجنس، ومما لا يختلف عليه مسلمان أن هذين الركنين يناقضان الشريعة

الإسلامية».

رفض شيوخ القبائل الذين أعلنوا دعمهم للثورة مطلب الثوار في التحول من الدولة البسيطة إلى الدولة الفيدرالية، فقال «الشيخ صادق الأحمر»: «لا كونفدرالية ولا فيدرالية، هذه المسميات والتقسيمات غربية، والأفضل أن نظل كما نحن عليه الآن، أي نظام المحافظات، على أن يتم توزيع خيرات البلاد على كافة المحافظات والمحافظة التي فيها خيرات تمنح لها نسبة زيادة من الخيرات فوق ما يمنح للمحافظات الأخرى كون هذه الموارد ملكها وتوجد في أرضها. في اليمن خيرات كثيرة، ولو لم يكن هناك فساد وسلب ونهب للخيرات لكانت نفعت كل أبناء اليمن ولكنا في خير، ولما وصلنا لما نحن عليه الآن.» هذا الرفض هو في الحقيقة رفض لتحطيم الطابع المركزي والباتريمونيالي «patrimonial» للنظام القديم، فهم يريدون بقاء الدولة المركزية، لأن الفيدرالية سوف تقلص من إمكانية السلطة المركزية في شراء الولاءات، فلن تتوفر لدى رئيس الجمهورية الأموال لتوزيعها على شيوخ القبائل، وعلى شيوخ الدين، لأن الدولة المركزية تسمح بأن يكون المستفيدون من منطقة، والخاسرون من منطقة أخرى، أما الفيدرالية سوف تجعل المستفيدين والخاسرين من منطقة واحدة، الأمر الذي سيجعل الصراع في إطار الجماعة ذاتها، وليس بين الجماعات، وهناك سبب أخر لرفض النخب التقليدية للفيدرالية، فقد شكلت الوظيفة العامة مصدراً ثانياً من مصادر الريع الذي يوظفه النظام لشراء ولاء شيوخ القبائل الشمالية، فجل محافظي المحافظات ووكلاء المحافظات هم من شيوخ القبائل، وكذلك مدراء الأمن، والفيدرالية سوف تقضي على هذا المصدر.

عند التحضير لمؤتمر الحوار الوطني، أصدرت هيئة علماء اليمن بياناً في السابع من فبراير 2013، طالبت فيه ب«الالتزام بالإسلام عقيدة وشريعة والرجوع عند كل خلاف إلى الشريعة الإسلامية (...) وحسن اختيار المتحاورين ممن هم محل ثقة الشعب اليمني والمعبرون عن إرادته في الحفاظ على دينه وسيادته وأمنه واستقراره (...) وعدم إقصاء القوى والقادة المؤثرين من علماء ومشايخ قبائل ووجهاء البلاد وأساتذة الجامعات وضباط الجيش ورجال المال والأعمال»، وفي المقابل أصدر مثقفون وناشطون بياناً، وصفوا فيه مطالبته «بإقامة دولة إسلامية عوضاً عن الدولة المدنية التي يسعى لها ثوار اليمن أنه يمثل رعباً في اليمن والمحيط العربي والدولي».

تمهيداً لرفع خيام الاعتصام من ساحات الحرية والتغيير، أصدر الدكتور فضل مراد فتوى «بوجوب رفع خيام الساحات دفعاً للضرر، والضرر واجب الدفع في الشرع بالإجماع، ولغلبة مفاسد بقائها على المصالح العامة والخاصة، وأن من بقى فيها فهو آثم، لأنه لا معنى لبقائه سوى الإيذاء مع عدم وجود مفسدة أكبر تستدعي البقاء»، لا سيما أن «المبادرة الخليجية أصبحت واجبة أن نأخذ بها، لأنها مصالحة مأمور بها بعموم «وأصلحوا ذات بينكم»، والأمر في جميع المذاهب الأربعة والزيدية والظاهرية للوجوب،

واشتد وجوبها لما حصل التوقيع عليها، لأنها أصبحت وثيقة عهد واتفاق وعقد»، ومارست قوات الفرقة الأولى مدرع مضايقات كثيرة ضد شباب الساحات بما في ذلك الاعتقالات لدفعهم لترك الساحات، وفي الثامن عشر من شهر أبريل 2013 رفعت آخر خيمة في ساحة التغيير بالعاصمة صنعاء، بعد شهر على انعقاد أولى جلسات مؤتمر الحوار الوطني وفي الثامن عشر من شهر مارس 2013.

بعد التوقيع على مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربي في الثالث والعشرين من شهر نونبر 2011، وتنفيذ الانتخابات الرئاسية في الواحد والعشرين من شهر فبراير 2012، وتسليم علي عبدالله صالح السلطة رسمياً لعبد ربه منصور هادي في السابع والعشرين من شهر فبراير 2012، اعتبرت النخب التقليدية أن الثورة قد حققت أهدافها، وبدأت في التحضير لإخلاء ساحات الثورة من المعتصمين، فيما ظل شباب الثورة مصممون على الاستمرار في الاعتصام في الساحات الثورية، وشهدت الساحات مواجهات بين الفريقين، لعل أبرزها ما حدث يوم التاسع عشر من شهر نونبر 2012، حيث قام جنود الفرقة الأولى مدرع ونشطاء التجمع اليمني للإصلاح بالاعتداء بالعصي والهراوات على شباب الثورة الرافضين إخلاء ساحة التغيير بالعاصمة صنعاء، قبل أن تتمكن النخب الجمعوية من رفع آخر خيمة في الساحة يوم 18 أبريل 2013، ليجد الشباب أنفسهم خارج خارطة بناء القوة، وأنه قد تم استغلالهم من قبل «علي محسن الأحمر» و«الشيخ صادق الأحمر» و«الشيخ عبد المجيد الزنداني» وحزب التجمع اليمني للإصلاح من أجل تعظيم مكاسبهم السياسية، لاسيما أن التجمع اليمني للإصلاح يمتلك تمويلاً جيداً وبنية تنظيمية قوية، فيما يفتقر شباب الثورة للموارد المالية والتنظيم والخبرة السياسية.

الثورة المضادة والحرب:

أرادت القوى التقليدية التي ظلت موالية للنظام والتي انشقت عنه اختزال مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربي إلى مجرد تسوية وآلية لتقاسم السلطة بين النخب التقليدية داخل النظام وخارجه، وأن تحصر سلطات الرئيس «عبد ربه منصور هادي» خلال المرحلة الانتقالية في إطار دور الحَكَم أو المُحَكَم بين الطرفين المتصارعين على السلطة، يدير عملية التقاسم وتوزيع المناصب العليا بينهما، بما في ذلك الوظائف العليا في الجيش والأجهزة الأمنية، وأن تكون قراراته مجرد إعلانات رسمية لما يقرر أنه بالتوافق فيما بينهما، أو لما يفرضانه عليه بعد التسويات.

كان الرئيس المخلوع «علي عبدالله صالح» ومن تبقى معه من أركان النظام القديم يرون أن تنفيذ إجراءات المرحلة الانتقالية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني سوف تضر بمصالحهم، وفي مقدمتها: التحول من دولة بسيطة إلى دولة اتحادية، تشكيل الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية وإصدار قانون العدالة الانتقالية، تشكيل لجنة وطنية مستقلة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت

عام 2011، إصدار قانون استرداد الأموال والأراضي العامة والخاصة المنهوبة بسبب سوء استخدام السلطة، إلغاء العقود الاحتكارية في مجال استغلال الطاقة النفطية والخدمات المرتبطة بها، استعادة الأسلحة والمعدات العسكرية التي تم نهبها خلال النزاعات المسلحة، دمج الجيش وبناء قوات مسلحة وطنية مهنية موحدة، وإبعاد القوات المسلحة عن العمل السياسي، وهيكلة جهازي الأمن القومي والأمن السياسي وتحديد اختصاصاتهما. لذلك عرقلوا تنفيذ إجراءات المرحلة الانتقالية، وعندما اكتملت صياغة الدستور الجديد بدأوا في الإعداد لانقلاب عسكري أو ثورة مضادة، فاستغل الرئيس المخلوع «علي عبد الله صالح» تفكك الكتلة التاريخية للثورة، ليؤسس في عام 2014 تحالفاً مع الحركة الحوثية (أنصار الله) التي كانت تدعي أنها جزء من قوى الثورة من خلال تواجدها في ساحة التغيير بالعاصمة صنعاء خلال الفترة (فبراير -2011أبريل 2013). لينفذ بالتحالف معها انقلاب 21 سبتمبر 2014 أو ما تسميه وسائل إعلام هذا التحالف ثورة 21 سبتمبر، والتي هي في الحقيقة ثورة مضادة.

إمكانات الإصلاح وبناء الدولة:

على الرغم من أن الثورة نجحت «جزئياً» في تحقيق الهدف الأول من أهدافها، حيث استطاعت خلع الرئيس «علي عبد الله صالح»، وإجراء بعض التغيير في النخبة الحاكمة، إلا أنها حتى الآن لم تنجح في بناء النظام الجديد، لذلك لا يمكن وصفها بأنها ثورة، فالثورة «لا توصف بأنها ثورة إلا حين تنجح في إحداث تغيير شامل، وتكوين شكل مختلف للحكومة، أو تأليف كيان سياسي جديد»، ولأن «ثورة» فبراير 2011، لم تنجح في تحقيق أهدافها، لم يعد ممكناً وصفها بأنها ثورة، لكنها أيضاً لم تعلن فشلها فهناك مقاومة مستمرة للانقلاب أو الثورة المضادة منذ ست سنوات، والقوى التي تحارب جماعة الحوثي حالياً تدعي أنها لا زالت تواصل ثورة فبراير 2011، فالحرب الأهلية القائمة قد تشكل عاملاً مساعداً من عوامل بناء الدولة، وفقاً لمقولة تشارلز تيلي «Charles Tilly» الشهيرة: «الحرب تصنع الدولة والدولة تصنع الحرب»، لا سيما إذا حققت القوى المقاومة للانقلاب نصراً حاسماً على قوى الانقلاب، أو إذا تمت تسوية الحرب وإجراء مصالحة على أساس مرجعية مخرجات مؤتمر الحوار الوطني والمبادرة الخليجية وقرارات مجلس الأمن وخاصة القرار 2216، حيث تصب هذه المرجعيات كلها في هدف بناء جيش وطني قوي، وتسليم الأسلحة للدولة، واستكمال بناء الدولة والتحول الديمقراطي، أما إذا تم إنهاء الحرب عبر تسوية بين النخب على أساس لا غالب ولا مغلوب، وتقديم حوافز للنخب المتصارعة، وهو ما تسعى إليه الأمم المتحدة عبر مبعوث الأمين العام لليمن حالياً، فسيشكل ذلك إجهاضاً لمشروع الثورة في اليمن لوقت طويل. لكن ماذا إذا انتصرت جماعة الحوثي على حكومة الرئيس» هادي» في الحرب القائمة؟ على الرغم من أن هذا السيناريو مستبعد، إلا أنه إذا تحقق لا يعني أن الإصلاح مستحيل، بل هو أمر ممكن، ولكن قد يتطلب وقتاً طويلاً، وبشكل عام يمكن تلخيص المسارين المحتملين، كالتالي: الأول،

في حال انتصر أحد الأطراف انتصاراً ساحقاً، فإن السيناريو المحتمل هو ثورة من داخل النظام وفقاً لنظرية «عبدالرحمن ابن خلدون»، وهذا السيناريو سيحتاج وقتاً طويلاً ليتحقق، فتحققه يتوقف على تفكك عصبية النخبة المنتصرة، أما الاحتمال الثاني، فهو في حال تمت التسوية على أساس المرجعيات التي نصت عليها القرارات الدولية المتعلقة بالأزمة والحرب باليمن، وفي مقدمتها مقررات مؤتمر الحوار الوطني، ما يعني استئناف التحول السياسي وفقاً للإجماع الذي تم في مؤتمر الحوار الوطني، وسيشكل الشباب قوة ضاغطة من خارج النظام، حيث سيستعيد الشباب روحهم الثورية، لا سيما أن لديهم خبرة، وسيستفيدون من الأخطاء التي وقعوا فيها خلال ثورة 11 فبراير.

بشكل عام، وبغض النظر عن الأسلوب الذي سوف تنتهي به الحرب، هناك عددا من الروافع «bea-rers» التي قد تسهل عملية الإصلاح واستكمال عملية التحول الاجتماعي، وعدداً من الكوابح «barriers» التي ستعرقلها، وتتمثل أهم كوابح الإصلاح في ضعف الدولة، فالدولة كما يعرفها ماكس فيبر «Max Weber» هي «جهاز يحتكر الاستخدام الشرعي للقوة المادية على السكان الخاضعين لسيادتها»، واحتكار الاستخدام الشرعي للقوة ينبغي أن تتوفر له أربعة شروط: الأول، دستور ومنظومة تشريعية تفوض الحكومة باستخدام القوة، وفي حالة اليمن فإن هذا الشرط متوفر، والثاني، توفر إرادة لدى النخبة التي بيدها السلطة، والثالث توفر جهاز قضائي مستقل ونزيه وعادل، والرابع توفر قوة مادية ممثلة بالجيش والشرطة، وهذه الشروط الثلاثة في حالة اليمن غير متوفرة، فالتفكك الذي حدث خلال ثورة فبراير وخلال الحرب القائمة، لم يصب النظام والنخبة الأوليغارشية فقط، بل أصاب أجهزة الدولة، فتحولت الدولة من دولة ضعيفة إلى دولة فاشلة وباتت دولة منهارة تماماً في الوقت الراهن، فحين تضعف قدرة الدولة وتتراجع قدرتها على السيطرة الاجتماعية، فإن ذلك يشكل بيئة ملائمة لانتشار العنف وإعاقة الإصلاح.

لقد أصبح الجيش منقسماً انقساماً طائفياً وإيديولوجيا، بحيث أصبح هناك أربعة جيوش، جيش موالٍ لجماعة الحوثي في المحافظات الشمالية والغربية، وجيش موالٍ للمجلس الانتقالي في المحافظات الجنوبية، وجيش يتبع «طارق محمد عبد الله صالح» (ابن شقيق الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح) في الساحل الغربي، وجيش يتبع التجمع اليمني للإصلاح في بعض مناطق محافظات مأرب والجوف وتعز. أما الجهاز القضائي فهو منقسم أيضاً، فضلاً عن الضعف والفساد الذي يعاني منهما منذ ما قبل ثورة فبراير، ولعل أكثر المعوقات تأثيراً هي غياب الإرادة السياسية للإصلاح لدى كل النخب المتحاربة والمتصارعة على السلطة، فجميعها توجهها ثقافة الغنيمة، ولا تتبنى مشاريع وطنية.

تشكل الطائفية (بين السنة والشيعة) والمناطقية (بين الشمال والجنوب) والفصائلية داخل القوى المتقاتلة، أحد أهم معوقات الإصلاح، فسواء حقق المجلس الانتقالي الجنوبي هدفه في الانفصال

واستعادة الدولة الجنوبية أو لم يحققه، سيظل النزاع قائماً، سواء في إطار الدولة الواحدة أو بين الدولتين، وستظل المليشيات المسلحة داخل بنية الدولة وخارجها تشكل عائقاً إضافياً لعملية الإصلاح، وأخيراً فإن التداخلات الإقليمية من قبل إيران والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر وتركيا تشكل كابحاً من كوابح الإصلاح.

على الرغم من سرقة ثورة الشباب، إلا أن الأحداث التي شهدتها اليمن منذ اندلاع الثورة في فبراير 2011 حتى الآن، عززت قوة الشباب وتأثيرهم في النظام السياسي، ولا شك أنهم سيشكلون قوة ضاغطة على النخبة السياسية من أجل الإصلاح، لا سيما في ظل وجود آليات تنظيمية جديدة ممثلة بوسائل التواصل الاجتماعي، في مقابل ذلك تراجعت قوة النخب التقليدية، فقد عملت جماعة الحوثي على إضعاف قوة النخب التقليدية بعد انقلابها على الشرعية.

إن الانقسامات التي شهدها المجتمع اليمني خلال العقد الماضي، إذا تم إنهاء الحرب بمصالحة وطنية حقيقية سوف تشكل عاملا من عوامل دعم الإصلاح، فتمايزها سوف يعزز وجود مجتمع تعددي، عوضاً عن المجتمع الأحادي الذي شكله نظام الرئيس المخلوع «علي عبد الله صالح»، والمجتمع التعددي هو شرط لازم من شروط التحول الديمقراطي.

وختاما:

لتحقيق التعددية والاستقرار على المدى الطويل، ينبغي على اليمن أن تتحرك من الانتقال «transition» إلى التحول «transformation»، فلا تكتفي بمجرد تحقيق التوازن بين مصالح مختلف الجماعات، لا سيما أن النظام السابق عزز الانقسامات التاريخية عبر استخدام المؤسسات الحكومية كأدوات للرعاية «patronage» والسيطرة السياسية، وجعل الاختلافات القائمة أكثر إثارة للنزاع «contentious» ومعززة لانتشار الفساد. ما ترتب عليه تشكل دولة فاشلة، «ولتجاوز حالة الفشل يتطلب الأمر إصلاحات مؤسسية طويلة الأمد، ومزيداً من الاهتمام بخلق وفرض فصل وتوازن مؤسسي للسلطات، من خلال سلطة قضائية مستقلة، وآلية رقابة فعالة ونظام فعال للمحاسبة، من خلال تفعيل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، ووضع قواعد للتعيين في المناصب الإدارية العليا، تحقق العدالة وتكافؤ الفرص، وتضمن تدوير المناصب من خلال نظام لتقاعد القيادات العسكرية والمدنية، بما يضمن تحصين الدولة ضد الفساد والمصالح الشخصية»، فضلاً عن كل ذلك ينبغي التحول نحو اقتصاد سوق تنافسي، يقوم على التنافس الكامل، ويستطيع الجميع الانخراط في السوق، وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد، وفي هذه الحالة سيشكل الاقتصاد مجالاً لتعويض الخاسرين في المجال السياسي.

ظاهـرة الربيــع العربــي... التجربـة السـورية

- مقدمات الربيع العربي
- إسرائيل ... والأمة العربية
- الربيع العربي في سوريا
- حمام الدم السوري
- المحطات السورية الهامة والبديلة
- الوطن والمواطن السوري
- اليوم وغداً... ما العمل؟؟؟

7
الفصل

ظاهرة الربيع العربي... التجربة السورية

ذ. ماجد حبّو

مقدمة أولية:

لم يحظَ أي تعبير سياسي -اجتماعي -حقوقي بالانتشار والرواج الذي حظي به تعبير «الربيع العربي». وهو تعبير ملتبس لغوياً وفلسفياً ونفسياً، حيث ينطلق سلفاً من اعتباره حتمية وضرورة لا سبيل لتجاوزها ويحمل شرعيته من ذاته!!! ربما كانت الإشارة إلى ربيع براغ واردة في ذهن من أطلق التسمية منذ البداية. وكذا الحال بالتحليل والشرح والتوصيف الذي جاء محدّثاً عن كل ما سبقه من أشكال جديدة من النضال أو الحراك المجتمعي: بوصفه شبابياً، شمولياً، عفوياً وجذرياً.

أما تناقض الموقف تجاهه فكان جارفاً وأخذ شكلاً أفقياً وعمودياً داخل المجتمع وصولاً إلى أصغر خلاياه (الأسرة). فتباينت المواقف وتصارعت الآراء والرؤى وفُرزت الأجيال وحُددت التخوم على أساس ذلك. وسيبقى الحال كذلك، فإن ما قبل الربيع العربي ليس كما بعده.

فهناك من سيبقى ينظر إليه بوصفه (مؤامرة) ويتم التعاطي معه كذلك، وآخر سيجد فيه صيرورةً تاريخيةً (بل فرصة) يجب الأخذ بها للدخول إلى العصر الذي سبقتنا إليه البشرية بأشواط.

كما انقسم المثقفون والأدباء والساسة في النظر إلى هذا الكائن الوليد، فمنهم من اعتبره لقيطاً لا يجب تبنيه!! وآخر وجد أبوته الحقيقية فيه!!! وسال حبرٌ كثيرٌ مع دماءٍ أكثر في وصف هذه الظاهرة السياسية -الاجتماعية -النفسية التي تسببت بأكبر شرخٍ في المجتمعات العربية منذ سايكس بيكو حتى يومنا هذا.

وللحقيقة: لا أحد يملك كامل الحق فيما ذهب إليه بالتعاطي مع ظاهرة الربيع العربي، لكن المواقف المسبقة كانت الأكثر حضوراً وكثافةً، وخصوصاً من جيل الآباء والمخضرمين في مواجهه العنصر الشبابي، الذي وجد فيه المتنفس والملاذ ليؤكد صحة ما يرنو إليه من ضرورة النظر والتعامل معه – الشاب -بوصفه صاحب رؤية وقرار وصواب في الرأي.

أما الأحزاب والقوى السياسية الكلاسيكية فإنها لم تتردد في تجاهله واعتباره بدعة يجب الحذر منها (أقله)، أو التنبه على الأجيال التي تجرفها الصراعات الخارجة عن العرف السياسي المعتاد. وأجمعت

على ذلك معظم الأحزاب السياسية ومن كل الاتجاهات الفكرية والأيديولوجيات سواء كانت ماركسية أو دينية وحتى القومية منها، كلها أجمعت على اعتبار ظاهرة الربيع العربي نبتة خارج الجغرافية الوطنية المألوفة. بينما تباينت النخب الثقافية في مواقفها بين مؤيد ومعارض، بحسب زاوية النظر إلى الربيع العربي، وبحسب جدية المثقف أصلاً.

لكن الشرخ الأكبر والتناقض الصارخ، بل الصراع والتصفية، فقد كان بارزاً إلى حدٍّ كبيرٍ داخل الطبقات السياسية والأنظمة الحاكمة نفسها. فبينما ذهب الفريق الليبرالي داخل النخب الحاكمة مسرعاً إلى اعتبار الوليد الجديد هو تأكيدٌ لصواب رؤيته بضرورة العمل الجاد والحثيث باتجاه التطوير والتحديث (بحسب وجهة نظره)، في مواجهة التخلف وعدم اللحاق بمنطق العصر الذي كبلته به الدولة العميقة من مراعاة للتقاليد والأعراف السياسية المحلية، بمقابل منطق العصر الحديث بديناميته وبراغماتيته، وسرعة تجاوبه مع منطق التكنولوجيا والثورة المعلوماتية والاتصالات. بينما وقف الحرس الكلاسيكي القديم موقفاً عدائياً ومنذ اللحظة الأولى، وهو يستشعر خطورة القادم (وهو على حق من وجهة نظره فيما ذهب إليه كما أثبتت الوقائع بعد ذلك).

إضافة لكل ما سبق، فقد وقف تيار عريض يجد في التغيير ضرورة يفرضها المنطق والعقل، وقف ينتظر أو يتفرج على مسار الأحداث، حيث تقلبت مواقفه بحسب شدة وسخونة الأحداث، فكان من المألوف أن نجده متعاطفاً شرساً مع الربيع العربي اليوم، وفي اليوم التالي ينقلب على ذاته، ويتحول خصوم البارحة إلى حلفاء اليوم. ولكن، بكل أسف، كانت القراءة الهادئة والمتروية والموضوعية للربيع العربي هي الغائب الأكبر في كل وقت وما تزال حتى الساعة، بغض النظر عن الموقف منه. وربما لا نملك نحن كشهود عيان أو مشاركين فاعلين أو منفعلين بالحدث القدرة على التقييم الموضوعي له، وربما تتمكن الأجيال القادمة بعد عقد أو أكثر من الحكم بروية، والعمل على استنتاج ما حدث ودراسة أهميته وجدواه. فكل القراءات اليوم هي من صلب الحدث، معه أو ضده!!!! وأي وجهة نظر تقول غير ذلك تصب في ذات الثنائية السابقة.

مقدمات الربيع العربي

بالنظر إلى الموقع الجيوسياسي للوطن العربي وأهميته في الصراع العالمي، لا يمكن الركون إلى فكرة الصناعة المحلية للأحداث الجسام التي تمر في الوطن العربي، بغض النظر عن صواب فكرة المؤامرة من عدمها. لذلك يجب علينا بدايةً وضع ظاهرة الربيع العربي في هذا السياق عند تناولها أو التعاطي معها، فالمستويات المتعددة كعناصر أولية مؤسِّسة لظاهرة الربيع العربي، والتي تبدأ من المحلي مروراً بالإقليمي وصولاً إلى الدولي، أسست لحالة الخصب والتنوع بل والتناقض في الفهم والتعامل مع هكذا ظاهرة من علم اجتماع البشر.

فعلى المستوى المحلي وصل النظام العربي برمته مع تنوعه إلى حالة من التردي والانسداد، بشقيه الحاكم والمحكوم. فمن جهة، لا يستطيع النظام العربي إعادة إنتاج نفسه سوى عبر النموذج السوري (التوريث السياسي)، كحل وحيد ونهائي في ظل غياب شروط أو احتمالات أخرى، حيث أن النظام العربي وصل إلى حالة من التكلس لا يصح معها إدخال عناصر جديدة دون تحطيمه. ومن جهة أخرى فإن الأنظمة العربية فقدت قدرتها (كما باقي الأنظمة في العالم) على فرض سيطرتها على شعوبها إلا عبر إنتاج العنف وتعميمه كفعل سلطوي، مقابل رد فعل مجتمعي تحت شعارات وأيديولوجية دينية كشكل وحيد أو متاح للاحتجاج. حيث تم تحطيم بقية الشعارات العلمانية أو المدنية وبشكل ممنهج تحت وطأة ضربات الأجهزة الأمنية للأنظمة العربية الرسمية، لكون هذه الشعارات تعتبر بحق البديل الحقيقي لهذه الأنظمة.

ومع تبدل وتغير القوى الإقليمية الكلاسيكية، وخصوصاً في المشرق العربي (سورية والعراق ومصر والسعودية) قبل الفورة النفطية في السبعينيات من القرن الماضي، وصعود دول إقليمية جديدة (إيران وتركيا والسعودية النفطية والكيان الصهيوني)، فقد كان الملفت للنظر في جميع هذه التغيرات هو أن القاسم المشترك بينها جميعاً هو الدولة الدينية. ولذلك ارتفع منسوب التأجيج الديني والمذهبي في المنطقة، وترافق ذاك مع صعود الحركات الجهادية والسلفية، وتحولها لرأس حربة في التحالف أو المواجهة مع الأنظمة العربية الرسمية، وتهميش كل أشكال النزاعات الأخرى سواء كانت وطنية أو قومية أو طبقية، وكأن المطلوب هو تعميم ذلك النموذج للدولة الدينية وتأبيده، علماً بأن ثمة تجربتان فاشلتان للدولة الدينية الحديثة في العالم العربي: تجربة الحرب الأهلية اللبنانية في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، وتجربة جنوب السودان الحديثة التشكيل، ناهيك عن تجربة حماس في قطاع غزة.

وهنا تجدر الملاحظة بأن النماذج السالفة الذكر تربط بين مفهوم الدولة -الأمة كتجاوز غير معلن للدولة ذاتها، باعتبار أسبقية الأمة على الدولة، واعتبار ذلك خياراً إلهياً لا تَنازُع فيه. والجدير بالذكر أيضاً بأن هذه النزاعات الدينية والمذهبية على اختلاف أطرافها وأسبابها، تأتي كلها في سياق تعزيز الدولة الدينية وليست نافية لها كما يعتقد البعض.

على المستوى الدولي وصلت أزمة النظام الرأسمالي إلى ذروة استدامتها، والتوحش الذي ميّز حلولها لأزماتها، وخصوصاً بعد سقوط المعسكر الاشتراكي ووصولاً إلى أحداث ١١ من أيلول \ سبتمبر. حيث تم الدفع بالإسلام السياسي (كخصمٍ افتراضيٍّ بديل)، مما أوصل العالم العربي (وبالتحديد النظام العربي الرسمي) إلى نهاية المطاف، باعتباره نظاماً منتجاً للعنف ومصدِّراً له، فليس مصادفةً وجود تسعة عشر إرهابياً (جهادياً) من السعودية في غزوة نيويورك.

وفي هذا السياق جاءت إنذارات «كولن باول» وزير الخارجية الأمريكي، وما تبعها من أحداث كسقوط بغداد واحتلال العراق، كمقدمة أولى لما كان مطلوباً أمريكياً، وبدت الأمور وكأن الولايات المتحدة الأمريكية تعيد تنظيم الخريطة الدولية وفق قواعد النفوذ العالمي الجديد. وكان المطلوب بالدرجة الأولى بالنسبة للعالم العربي هو تغيير النظام العربي القائم، وفق سيناريوهات متعددة، تتراوح بين الاستسلام والتطبيع الكامل، بدءاً من التطبيع مع الكيان الصهيوني ووصولاً إلى القبول الكامل بالمشروع الأمريكي للمنطقة (الشرق الأوسط الجديد!). والذي كان الجزء الطافي من ملامحه على السطح هو تعميم النموذج التركي لحزب العدالة والتنمية (الاسم التركي للإخوان المسلمين) كواجهة سياسية لنظام سياسي تحرسه المؤسسة العسكرية المتحالفة معه من الخلف. وهي تجربة حظيت في حينها بالمباركة الأوروبية (الجيران) وتزكية من المخابرات البريطانية التي أشرفت على ترتيب التفاهمات (بل الاملاءات الأمريكية) على حركة وتنظيم الإخوان المسلمين -التنظيم الدولي في باكستان، باعتبارهم الجسد السياسي المؤهل كبديل محتمل عن النظام العربي المتهالك، وهو ما شهدناه في دول الربيع العربي فيما بعد (تونس -حزب النهضة، ليبيا – الإخوان المسلمين وكذا الحال في مصر).

إسرائيل ... والأمة العربية

مع دخول مفاهيم جديدة في القاموس السياسي العربي (العالم العربي، الشرق الأوسط، الأقليات القومية، النفوذ الفارسي والتشيع ...). كان العمل يتم على قدمٍ وساقٍ لتغيير مفاهيم وجوهر الصراع العربي – الإسرائيلي، عبر السعي الدؤوب لحصره فقط بالقضية الفلسطينية (كحق شعب مغتصب)، وعزله عن سياقه الدولي كمواجهة مع النظام الرأسمالي العالمي. حيث تم وبنجاح متوسط تحريف الصراع العربي -الإسرائيلي إلى صراعٍ سنيٍّ – شيعي، ومن ثم إلى صراع سنيٍّ – سني، خصوصاً بعد أن تم اعتماد وترسيخ فكرة الإرهاب الإسلامي بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. وبالمحصلة كانت كل الجهود تصب في مصلحة الكيان الصهيوني، وتخفيف حدة الصراع العربي -الإسرائيلي باعتبار إسرائيل جزءاً أساسياً وعضوياً من نسيج العالم العربي، أسوةً بالكردي المسلوب الحق أو الأمازيغي غير المعترف به أو مسيحيي جنوب السودان.

من المهم هنا التنويه لمن غابت عنه الإشارة، بأن المكونات القومية والإثنية غير العربية في الوطن العربي، لها كامل الحق بالاعتراف الدستوري بها وبحقوقها الكاملة وبدون مواربة أو تشبيه بالنموذج الإسرائيلي .هكذا بدت اللوحة العامة للبلدان العربية وشعوبها في اليوم الذي لم يعد فيه من خيار سوى الاحتجاج الدموي -اللاإنساني العالي للبوعزيزي، في مواجهة عسف الأنظمة الحاكمة وفشلها على كافة المستويات الداخلية منها والخارجية، وذلك بالتأكيد لا يقصد به نظام حاكم عربي محدد، ففي كل دولة عربية كان هناك (البوعزيزي) الخاص بها كما كان لها (زين العابدين) الذي يخصها أيضاً.

وللعلم والتاريخ فإن من نقل مأساة البوعزيزي الإنسانية من مسقط رأسه إلى قلب الحدث في تونس، ومن عمل على نشرها واعتبارها مقدمة لنضالٍ اقتصاديٍّ – اجتماعي، لم تكن الحركات الدينية، بل مناضلي اليسار التونسي، الذين تتم تصفيتهم اليوم على يد ميليشيات حزب النهضة في شوارع تونس.

الربيع العربي في سوريا

كانت الجغرافية السورية هي المحطة الرابعة بعد تجربة تونس وليبيا ومصر، ووجد الشاب السوري في ذاته الأهلية والقدرة والحق للمطالبة بحقوقه الدنيا بمواجهه الدكتاتورية والاستبداد والفساد، الذي أورثه النظام السياسي الفاسد إلى نظام أكثر شراسةً وقسوة، لكن ذلك لم يمنعه من اعتبار نفسه جزءاً من الربيع العربي كما يجب أن تكون عليه الحال.

وهكذا وجد الشاب والشابة السوريَّين نفسهما متورطَين بقوة وشغف في الشأن العام، الأمر الذي حرموا منه طويلاً. وللإنصاف والتاريخ فقد قدمت الشبيبة السورية (وبغض النظر عما آلت إليه الأمور اليوم) نموذجاً رائعاً ومتفوقاً حتى على خبراتها وتصوراتها في التعاطي مع الشأن العام، قبل أن تذهب الأمور إلى ما ذهبت إليه.

لقد شكّلت قاطرة الربيع العربي هلعاً ورعباً لا مثيل له عند انتقالها من المغرب العربي إلى مشرقه، وخصوصاً عند الأنظمة الحاكمة في دول الخليج العربي وإماراته، لذلك ظهرت على الفور المصلحة المتبادلة بين هؤلاء الحكام وبين النظام الحاكم في سورية، في ضرورة وقف التسارع الهائل لقطار الربيع العربي في محطته السورية. وكذلك كان الحال نفسه بالنسبة للمجتمع الدولي، حيث وجد الفرصة سانحةً لتصفية بعض الحسابات في جغرافية لا تخضع للمساءلة القانونية الدولية ولا الوطنية، وكانت الجغرافية السورية هي المكان الملائم لتصفيه كل الخلافات البينية بين اللاعبين الإقليمين والدوليين على حد سواء.

أما العنوان الأبرز في هذا الخضم، فقد كان عودة الإسلام السياسي (الإخوان المسلمين) فيزيائياً إلى الساحة السورية بعد أكثر من ثلاثين عاماً من الغياب القسري.

لقد شكلت حقبة الثمانينيات من القرن الماضي على الخصوص، بالرغم من المحطات السابقة، ذاكرة جمعية سلبية لدى السوريين تجاه ظاهرة الإسلام السياسي والذي كان رأس حربته في ذلك الحين تنظيم الإخوان المسلمين، ومن تفرع عنهم كالطليعة المقاتلة وجبهة النصرة وأحرار الشام وصولاً حتى تنظيم داعش، كتيار سياسي -جهادي في مواجهه التيارات السياسية الأخرى القومية والاشتراكية والليبرالية. حيث تفردت تيارات الإسلام السياسي هذه في لجوئها إلى العنف السياسي المباشر (الاغتيال السياسي) في الشارع، وظهرت كحالة متفردة بين كافة القوى السياسية الأخرى. فالبعث مثلاً مارس

(الانقلاب العسكري) كشكلٍ من أشكال العنف، إضافة إلى الاعتقال السياسي ضد خصومه عند تسلمه السلطة، ولكن لم يُذكر لأي فصيل سياسي قيامه بممارسة الاغتيال السياسي (سوى تهمة اغتيال «عدنان المالكي» من قبل الحزب القومي السوري، وهي لا تتعدى كونها تهمةً لم يُقرّ بها أحد)، ففي التاريخ السياسي السوري، كان تنظيم الإخوان المسلمين هو التنظيم الوحيد الذي مارس ونفذ العنف السياسي المباشر (القتل والاغتيال السياسي) وبمحطات وتواريخ متعددة وبمواجهة أنظمة لم يكن البعث إلا واحداً منها.

بالرغم من كل ذلك، يملك تيار الإسلام السياسي في سورية تعاطفاً أولياً عاماً، نتيجة الاضطهاد الكبير الذي لازم تجربته السورية من عنف وعنف مضاد، والمعاناة الأمنية والاجتماعية. ونتيجة للبريق الذي يشكله التيار الإسلامي، كونه لم يجرب عملياً في السلطة بخلاف التيارات الأخرى القومية منها أو الاشتراكية بل وحتى الليبرالية.

بالنتيجة، فقد وصل «الربيع العربي» إلى سورية وهي تعاني من نظامٍ استبداديٍّ فرديٍّ وشمولي، جاء عبر التوريث السياسي كظاهرة حديثة في النظام العربي، محملاً بأزمات المورِّث الأول، كالتفرد المطلق بالسلطة وغياب المشاركة السياسية الحقيقية، إضافة إلى التوحش والتغول العاليين للأجهزة الأمنية وابتلاعها لمؤسسات الدولة ذاتها. مقابل قوى سياسية معارضة مهشمة ومدمرة تقريباً بالكامل، ومجتمع مدني متدن إلى مرحلة المجتمع الأهلي، مع غيابٍ كاملٍ لأية بدائل سياسية حقيقية وجدّية متوافق عليها. وأخيراً الفساد المعمم لمؤسسات الدولة واستطالاته المجتمعية، وأتى الوارث الجديد ليضيف التدهور الاقتصادي الممنهج تحت عنوان التطوير والتحديث.

على المستوى السياسي المعارض، كان نموذج إعلان دمشق الأول هو المتاح الوحيد للتغيير الديمقراطي المنشود والمطلوب من كامل القوى السياسية السورية، والتي أجمعت، ولأول مرة في التاريخ السوري الحديث على موقف سياسي موحد لكل الفرقاء السياسيين السوريين بتياراتهم الأربعة. القومي بكل تلويناته العربي وغير العربي (كردي أو سرياني)، والاشتراكي – الماركسي، والليبرالي، والديني، حيث أجمعت هذه القوى كلها على اعتبار أن المطلوب هو التغيير الديمقراطي الهادئ والمتدرج. بيد أن هذا الموقف الهادئ والمتوازن سرعان ما ذهب أدراج الرياح مع دخول الدبابات الأمريكية إلى شوارع العاصمة العراقية بغداد، وهنا بدأ التغيير المعاكس واحتد التعارض بين أطراف إعلان دمشق. حيث أيد (الإخوان المسلمين وبعض من مخلفات اليسار السوري -حزب الشعب) احتلال العراق، وتبنى هؤلاء الدعوة إلى التغيير من الخارج بمباركة إقليمية ودولية، وأعلنوا قبولهم بأية عملية تغيير ولو جاءت عبر الدبابة الأمريكية (بحسب النموذج العراقي ومعارضته)، وهو ما أصطُلِح على تسميته آنذاك بنظرية الصفر الاستعماري. وكان هذا الموقف هو ما شكل نقطة الوهن والطلاق بين أطراف المعارضة السورية،

وبالطبع فقد كان هذا الأمر أيضاً موضع نزاع واختلاف سياسي ومجتمعي كبيرين.

وكما كان متوافقا عليه إقليمياً ودولياً، ومحلياً إلى حد ما. فقد تميزت بواكير الربيع العربي في البلدان الثلاثة التي سبقت التجربة السورية (تونس وليبيا ومصر) بعلوِّ كعب تيار الإخوان المسلمين وفرض سطوتهم كبديلٍ عن الأنظمة الديكتاتورية السائدة (اقتداء بالنموذج التركي المقبول آنذاك)، وتم العمل على جعلهم البديل السياسي للأنظمة القائمة. وترافق ذلك مع دعم إقليمي (تركيا -الاخوان المسلمين، إيران -ولاية الفقيه، السعودية – الوهابية، والكيان الصهيوني -الدولة اليهودية المنشودة)، الأمر الذي شكل واحداً من أهم عناصر الاستعصاء في الحل السوري، إضافة للتداخل الدولي (أمريكا وروسيا). وقبل هذا كله حالة العنف العالي التي ميزت التجربة السورية (بغض النظر عمن بدأ بذلك ومن عممه من بعد)، لكن المؤكد بأن العنف العالي والذي ميز المسار السوري، كان يعكس طبيعة النظام السياسي السوري كمحتكر ومصدّر للعنف، وطبيعة الشخصية السورية الطموحة والمستقلة وذات التطلعات السامية من جهة. ومن جهة أخرى كان هذا العنف نتيجة للتداخل الخارجي العالي في المسار العنفي، من خلال استقدام الجهاديين العالميين واعتبار الأرض السورية (مصرفاً صحياً لكل الجهاديين الدوليين المطلوب تأهيلهم أو تصفيتهم)، والأهم من كل ذلك كان الشكل الطائفي للنظام السوري وحلفائه.

وهكذا رأينا كيف أن الكثير من المعارك التي دارت رحاها في سورية لم تكن سورية الأهداف أو النتائج، لكنها مرت عبر الدم السوري، لتحقيق أجندات إقليمية أو دولية. وكانت كل الأطراف السورية المشاركة في تلك المعارك، بغض النظر عن موقعها، سلطة أو مجموعات مسلحة هي الأضعف في معسكرها، وبالتالي فهي مجبرة على تنفيذ أجندات خارجية لا تملك القدرة على ردها.

حمام الدم السوري

لم يكن أشد المتفائلين في السلطة السورية ليتخيل أن تصل الأمور إلى ما وصلت إليه من الدم والدم المضاد، ولا كان يتوقع أن تنتشر العسكرة (كما كان يتمنى ويشتهي ويخطط ويطمح إليه النظام السوري) كشكل من المواجهة المطلوبة في الملعب والهواية المفضلة لديه. فشكلت تجربة درعا (الحاضنة الأولى للانتفاضة الشعبية) نموذجاً لم يتطور إلا بشكلٍ عنفيٍّ رافق الأيام الأولى للحراك الشعبي آنذاك، ويعاب على هذا الحراك غياب التخطيط والتنسيق السياسي والاجتماعي (وحده التيار الناصري هو من حمل لواء الحراك في بداياته). وقد برزت ظاهرة تموضع الحراك في الأطراف (الريف) مقابل المركز (المدينة) وبالتالي غلب الطابع الأهلي على الجانب المدني في يوميات ونفسية الجموع!!!!

كما حضر الموت مبكراً بشكليه: النفسي والجسدي، فآلة القمع الأمنية والمدججة بالسلاح حاصرت درعا منذ الأيام الأولى، إلى درجةٍ دفعت بالفنانين والمثقفين السوريين لتوجيه (نداء الحليب لأطفال

درعا). وتمت أول عملية انشقاق في صفوف الجيش السوري، مقابل أولى عمليات الاغتيال التي طالت بعض أفراد حرس الحدود السورية. ومن هنا بدأ ظهور الشكل الدموي للحراك، والذي امتد ليغطي كامل الجغرافية السورية، ولزمنٍ مفتوحٍ مع النزيف السوري المستمر لحين كتابة هذه السطور.

ومن المحطات المهمة في البدايات كان ريف حماة وحمص المدينة، المعقل الكلاسيكي للإخوان المسلمين، حيث تمت أعمال القتل والاغتيال على الهوية الطائفية، كما تم استهداف عناصر الجيش والأمن والشرطة السوريين، وتطور الأمر سريعاً لتشمل هذه الأعمال كل العاملين في مؤسسة الدولة باعتبارهم (حلفاء للنظام). وفي مقابل ذلك فإن حملات الاجتياح الواسعة (التي كان يقوم بها الجيش والأجهزة الأمنية) على مناطق وبلدات ذات هوية طائفية مميزة، كانت مترافقة بأشكال شديدة البشاعة من القمع والعنف العالي ومصورة بفيديوهات معدة خصيصاً لهدف زيادة التوتر والاصطفاف الطائفي.

كان واضحاً قيام جميع أطراف الصراع المسلح (النظام والمعارضة المسلحة) بالإعداد المسبق، سواء من حيث الجاهزية أو من حيث التكتيكات. فقد شهدت المعابر الحدودية حالة من الانفلات العفوي والمخطط لتدفق كميات هائلة من السلاح، ولم تكن الحدود السورية اللبنانية هي الوحيدة.

ومع تطور هذا المسار الذي تم الاعتناء به بشكل كبير من جميع الأطراف، شهدنا تشكيل غرفتي (الموك والموم) في الجنوب السوري (الأردن) والشمال السوري (تركيا)، لأجل التنظيم والتخطيط اللازمين للحضور المسلح السوري عتاداً وأفراداً، وتم تسليم واستلام مواقع جغرافية، وصولاً إلى المدن (الرقة، شمال حلب ....) كمناطق نزاع عسكرية صرف بين أطراف النزاع المسلح!!! وكان الخاسر والغائب الأوحد هو الحراك الشعبي والذي سريعاً ما تم القضاء المبرم عليه.

هكذا وصلنا اليوم إلى الحد الذي توزعت فيه الجغرافيا السورية على خمسة جيوش إقليمية ودولية، الجيش الاسرائيلي في الجولان، والجيش التركي في الشمال، والجيش الإيراني (الحرس الثوري وحزب الله) والجيش الروسي في مناطق سيطرة الحكومة السورية، وأخيراً الجيش الأمريكي في الشمال الشرقي (مناطق سيطرة قوات سورية الديمقراطية – قسد). ناهيك عن المجموعات العسكرية المحلية، كبقايا تنظيم الدولة الاسلامية داعش، وتنظيم النصرة، وقوات قسد، والعديد من التنظيمات الصغيرة هنا وهناك. إن ما يلفت الانتباه ويثير الاستغراب هنا هو الحضور المكثف والعالي للتفاهمات العسكرية والتوافقات بين جميع هذه القوى، مقابل الغياب الكامل لأي توافق سياسي فيما بينها!!!!

المحطات السورية الهامة والبديلة

شكل انتقال الحراك الاجتماعي (والذي تعتبر أحداث درعا البداية الجدية والحقيقية له، علماً بأنه سُبِقَ باحتجاجات شكّلت تراكماً ساعد في الوصول إليه)، من مهده في درعا إلى محافظة حمص (عاصمة

الثورة) نقطة انعطافٍ مهمةٍ في المسار السوري، كمقدمة لتعميمه على أغلب الجغرافيا السورية.

وفي ظل غياب سوري من كل الأطراف، تم العمل على نقل النزاع من شكله السوري المحلي (والذي بدأ من خلال محاولاتٍ خجولةٍ لم يكتب لها النجاح من طرف السلطة -مؤتمر سميراميس)، إلى بعده العربي من خلال وفد الجامعة العربية إلى سورية بقيادة المبعوث الدابي، وتمت لاحقاً متابعة الطريق والجهود الحثيثة نحو التدويل، الذي تم مع تفاهمات جنيف وبنوده الستة، وتوجت مساعي التدويل باستخدام حق النقض الروسي – الصيني في مجلس الأمن الدولي، والذي تكرر أكثر من اثنتي عشر مرة في المسار السوري.

أيضاً فقد كان سقوط مدينة الرقة في يد سلطة داعش محطة هامة في المسار السوري، الأمر الذي فتح الباب للتدخل الغربي تحت عنوان (محاربة داعش – الإرهاب)، وترافق ذلك مع سقوط مدن رئيسية أخرى تحت سيطرة جماعات مسلحة مختلفة وبحماية إقليمية ودولية. ومن الملامح التي ما تزال حاضرة في المشهد السوري حتى اليوم، سيطرة قوات قسد في الشمال الشرقي والحماية الأمريكية لهم تحت عنوان الإدارة الذاتية. وكذلك سيطرة جبهة النصرة بتسمياتها المتعددة المتتالية وتحت الحماية التركية عبر مواقع المراقبة المنتشرة في الأراضي السورية، وسبق ذلك الحضور العلني والمباشر لحزب الله في النزاع السوري كشريك سياسي – عسكري للنظام.

لقد شكلت نهاية عام 2015 محطة مهمة جداً عبر الحضور العسكري الروسي المباشر في المشهد السوري (كانت البداية في الحضور العسكري الروسي الجوي قبل أن ينتقل إلى الأرض)، وكان قد سبقه إلى ذلك الوجود العسكري الإيراني (الحرس الثوري) وحلفاؤه من التنظيمات الطائفية من فاطميين وزينبيين (من أصول باكستانية وأفغانية). وفي المقلب الآخر كانت الحدود التركية على كامل امتدادها، أسوة بالحدود اللبنانية والأردنية والعراقية مصدراً لا ينضب لتوريد الجهاديين القادمين من كل أصقاع الأرض للمشاركة في المقتلة السورية.

سياسياً، كان للأزمة السورية تجلياتها ومحطاتها، فكانت البداية مع تشكيل المجلس الوطني السوري، بنسختيه القطرية والتركية، ليتطور المجلس باتجاه تشكيل ائتلاف الثورة السورية بذات اللون والانتماء والتبعية. فيما بعد، انتقل الملف السوري من المناصفة القطرية التركية، إلى المناصفة التركية السعودية مع تشكيل الهيئة العليا للتفاوض. وتوازى ذلك مع محاولات محدودة لم تلقَ الدعم والحمية المطلوبة لتشكيل هيئات سياسية سورية (هيئة التنسيق الوطنية، مؤتمر القاهرة، مؤتمر موسكو .... والكثير غيرها)، والتي استخدم بعضها ومنذ البداية لتنفيذ أجندات غير سورية، وإن كان ذلك متفاوتاً بين فريق وآخر. وبكل أسف فإننا اليوم كسوريين (جميع السوريين)، نبقى الأضعف في جميع أماكن تواجدنا حتى في تنظيماتنا وبين حلفاء هذه التنظيمات.

الوطن والمواطن السوري

وصل الاستعصاء في الأزمة السورية إلى مرحلة اللاعودة!!! بمعنى أن كل الحلول من الأطراف الحالية وخصوصاً النظام لا تشكل أية حلول جدية قابلة للحياة، وبالتالي فإن المطلوب هو تغيير أطراف الأزمة السورية، أو بشكل أدق، تغيير شكل تعاطي هذه الأطراف مع الأزمة ذاتها، وإلا فالاحتمال الآخر هو تقسيم الوطن السوري، ليس كجغرافيا وحدود دولية، فإمكانية وجود دول جديدة في المنطقة بعد سايكس بيكو هو أمر ليس له حظ في الحياة، ولكن ربما يكون النموذج العراقي -وطن بثلاثة رؤوس -هو المحتمل إلى حين عودة الدولة المركزية القوية.

فالسلطة السورية (النظام) فقدت الشرعية السياسية الخاصة بها كممثل للحزب القائد للدولة والمجتمع (حزب البعث)، ويجب عليها البحث عن شرعية جديدة لها، قد يكون عنوانها الأبرز محاربة الإرهاب غير واضح الحدود والمعالم لحينه من طرف النظام، إضافة إلى محاربة الفساد كعنوان لإعادة ترتيب قاعدتها الاقتصادية الخاصة بها، وهو ما يعمل عليه النظام اليوم. مع ملاحظة العمق العربي للنظام وطبيعة التحالف (المصلحي) للنظام مع إيران في مواجهه التعنت والعنجهية الإسرائيلية، كما تجدر الإشارة إلى الدور والحضور الروسي في الملف السوري كعنصر دولي في النزاع السوري (حلم المياه الدافئة)، وكذلك أهمية الدور الأمريكي والأوروبي (ومن أمامه الإسرائيلي) في الملف السوري، كل ذلك والنظام السوري اليوم في أضعف حالاته.

أما المعارضة السورية بتعدد مشاربها وانتماءاتها، فهي مطالبةٌ اليوم بتحديد الحد الأدنى وطنياً وسياسياً، بعيداً عن المزايدات والمهاترات السياسية. والأهم، بعيداً عن التحالفات المأجورة القائمة اليوم، وقبل كل هذا تحديد السقف والشعار السياسي المطلوب، إذ لا يمكن اليوم إسقاط النظام في الشارع بالضربة القاضية!!! إذاً فالمطلوب هو النضال من أجل التغيير الديمقراطي الشامل والجذري وفق مرحلية تتطلبها الشروط الموضوعية للأزمة السورية اليوم.

من الجدير ذكره بأن المعارضة السورية اليوم في وضع لا تحسد عليه، فالتمايز بينها يبدأ من اعتبارها معارضة خارجية مقابل معارضة داخلية، ومن معارضة وطنية مقابل معارضة غير ذلك، ومن معارضة سياسية مقابل معارضة مسلحة ... والقائمة طويلة!!! لكن الأبرز هو التمايز بين المعارضة مستقلة القرار والإرادة السياسية مقابل غيرها من أطراف المعارضة التي تنفذ أجندات خارجية (بندقية مأجورة – مواقف سياسية للإيجار).

أما بالنسبة لقوى المجتمع المدني والأهلي والتي تتسيد المشهد اليوم، وخصوصاً قوى المجتمع الأهلي، بحكم الغياب الفاضح للقوى السياسية، فهي مطالبة اليوم بالعمل على ترميم الهوية المجتمعية أولاً باتجاه تنظيم الهوية الوطنية، التي تعاني من رضٍّ ونكوصٍ عاليين على كل المستويات الدينية والطائفية

والمذهبية بل والعرقية. فالمشهد السوري لا يسر العدو قبل الصديق، من حيث التراجع الكبير للتنظيم المدني للمجتمع السوري نحو بنى وهياكل أهلية، بل نحو ما دون ذلك من اصطفافات عشائرية وعائلية، وجهات مذهبية مندثرة تمت إعادة إحيائها تحت شعارات مزيفة وملتبسة.

وفيما يتعلق بالمجتمع الدولي، فهو مطالب اليوم بالكف عن النفاق السياسي وازدواجية المعايير، والتوقف عن العمل على تصريف أزماته الخاصة على حساب الشعوب الأخرى، والأهم قبل كل هذا وذاك النظر إلى الشعب السوري بمعزل عن نظامه السياسي أو المعارك الجانبية التي تدور على أرضه أو عبر دمه.

(المجتمع الدولي) مطالب أيضاً بموقفٍ إنسانيٍّ أكثر جدية، كما يجب عليه الرفع الفوري للحصار والعقوبات الاقتصادية عن الشعب السوري بحجة محاصرة نظامه السياسي (غير المتأثر حقيقةً بهذه العقوبات وهذا الحصار)، إذ تكفي معاناة الشعب السوري من شرور الديكتاتورية والاستبداد والحروب المحلية لخدمة أجندات خارجية، ولا يجب أن تزيد معاناته عبر ابتلاءه بحصار وعقوبات دولية جائرة لا تحقق المطلوب منها، ولا تؤدي إلا لمزيد من المعاناة والإذلال للشعب السوري.

إن ضخامة الكارثة التي حلت بالشعب السوري جعلتها خارج إمكانية إحاطتها بالأرقام أو عرضها في التقارير أو الدراسات الميدانية. ولا يكفي القول بأن الكارثة السورية تفوقت على غيرها من حيث عدد الضحايا (الموت المجاني)، ولا القول بأن الأثر المستدام للأزمة السورية يحتاج إلى أكثر من عقد من الزمن، وبجهود دولية تتجاوز قدرة دول بعينها، إلى مشروع دولي عام لإعادة ما دمرته الحرب إلى ما كانت عليه سورية قبل ذلك، ناهيك عن إعادة بناء وتأهيل العنصر البشري.

ولما كان المجتمع الدولي شريكاً معلناً في المقتلة السورية، فهو بالتالي ملزم بتحمل حصته من المسؤولية عن الأضرار والنتائج. وربما تكون البداية هنا من اعتبار أي تواجد لقوات عسكرية أجنبية غير سورية قوة احتلال، أسوة بالاحتلال الإسرائيلي، ووجوب خروج جميع هذه القوات من الأراضي السورية. وتأتي الخطوة التالية في الرفع الفوري للحصار الاقتصادي الجائر عن الشعب السوري، دونما أية تبريرات أو حجج، وذلك لإعطاء السوريين القدرة على الاستمرار في وطنهم، والتوقف عن اعتبارهم ذخيرة بشرية للآخرين تحت عناوين متعددة، مقاتلين من أجل الحرية في ليبيا أو أرمينيا، لاجئين تحت الطلب للبدان الأوروبية التي تعاني من نقص العمالة، أو أصحاب رؤوس أموال ومستثمرين في لبنان أو تركيا.

اليوم وغداً... ما العمل؟؟؟

أفرزت تجربة الربيع العربي في نتائجها الأولية العديد من الدروس الهامة، أولها إدراك أهمية وضرورة الدولة ككيان سياسي بغض النظر عن توصيفها الوطني أو مشروعيتها السياسية، فهي تعتبر الوعاء

الأولي لتنظيم كل أشكال النزاعات السياسية، عداك عمن يطالب بتحطيمها والعودة بالمجتمعات العربية إلى مرحلة (الخلافة الرشيدة). وبالتالي يجب علينا العمل على فك الارتباط التعسفي بين الدولة والنظام السياسي الحاكم بغض النظر عن كل محاولات الربط فيما بينها من قبل الأنظمة ذاتها باعتبار النظام – السلطة هي الوطن، أو محاولات أخذ الوطن رهينة للنظام كالتهديد بتدمير الأوطان مقابل سقوط الأنظمة.

والدرس الآخر الذي نالته الشعوب العربية المقهورة بعد إجهاض حلمها هو المزيد من التشبث به، فعدم تحقيق الحلم لا يعني عدم أحقيته ومشروعيته، بل يجب البحث عن طرق جديدة وأكثر ملاءمة وفعالية، وفي هذا السياق يعاب على تجربة «الربيع العربي» بكل نماذجها، العفوية والارتجال والغلو في الشعارات والمطالب (وإن كانت محقة)، وغلبة روح الشباب المضطربة والعالية الإيقاع على ما عداها، وهذا ليس بعيب فيها بل هو عدم المواكبة لروح العصر التي يغلب عليها التوحش والعنف والإلغاء.

فقد كانت الشعارات المرفوعة في كل ساحات «الربيع العربي» مطبوعة بلبوس ثوري عالي النبرة (وهو مطلب حق)، لكن وكما يقول علم الاجتماع بأن اللحظة الثورية هي توافق وتلازم عدة عناصر، أحدها الشعار الثوري. ومن جهة أخرى تمر الثورة بلحظتين متتابعتين ومتداخلتين بحسب ذات التجربة (لحظة الهدم الثوري ولحظة البناء الثوري)، وكان من الملاحظ بوضوح الخوف والقلق الاجتماعي العام في المجتمعات العربية من توقيت (لحظة الهدم الثوري وشكلها العام). فالمجتمع العربي وهو يرزح لعقود تحت نير الاستبداد والديكتاتورية وصل للحظة ما قبل الانسجام مع عبوديته بحسب جدلية السيد والعبد!!!! لكن من المؤكد بأن الثقة الجماهيرية بذاتها ولذاتها تحتاج إلى جولات من التراكم والخبرة لا تجده الشعوب بسلاسة وهدوء، وتدفع ثمنها غالياً عبر التاريخ (التاريخ يتطور من جانبه العفن).

من المؤكد والواضح اليوم، بأنه وبعد مرور عقد من الزمن على تجربة الربيع العربي، بأنها شكلت حالة ارتداد عما كان مأمولاً منها، وهي اليوم حالة ميؤوسٌ منها ومنفرة اجتماعياً، لما رافقها من تدمير وفقدان الإمكانات والموارد التي كانت متاحة قبلها من مستوى من الحريات العامة وبعض المنافع العامة بالتنمية الجزئية والاستقرار النسبي.

فأي جرأة يملكها المناضل اليوم، للوقوف في إحدى ساحات المدن العربية ليطالب بالحرية أو الديمقراطية، بعد ما دُفِعَ من الدماء الكثير، وتراجعت المطالب إلى حد (حق البقاء – حق الحياة)؟ إنه الترف الذي قد يوسم به المرء من قبل مناصريه قبل خصومه. ومع ذلك (فالملك عارٍ)، نعم للحرية ونعم للديمقراطية، نعم لحق المواطنة، نعم للحقوق ونعم و»نعم» و»نعم «.... وألف «لا» للديكتاتورية والاستبداد وتكميم الأفواه.

استغرق المستنقع السوري (بل الرمال المتحركة السورية) الكثير من الجهد والوقت، ولما تصل الصراعات إلى نهايتها بعد، وبغض النظر عن التفاصيل وشكل النهايات المحتملة للأزمة السورية اليوم، فإن الأولويات والاحتياجات الأصيلة للشعب السوري تبقى على حالها من الضرورة والآنية، تغيير ديمقراطي حقيقي جذري وشامل، ومشاركة سياسية جدية ومستدامة، ومحاربة الفساد الإداري كمقدمة لترشيد قانوني عام.

المطلوب اليوم أيضاً، إعادة الاعتبار لقيم المواطنة، الحقوق والحريات، قيم المجتمع المدني، وجميع أشكال النضال السلمي من اعتصامات ومظاهرات وإضرابات، في مواجهه السجون والمعتقلات والقتل والموت العبثي والمجاني. كما يجب إعادة الاعتبار لفكرة الديمقراطية والحرية، وتمكين الشعوب من ممارسة حقها في النضال المدني السلمي، وتبرئة هذا الحق من تهم الإرهاب التي سترافق أي حراك اجتماعي قادم للتغيير الحقيقي والجاد. وبالعودة إلى المشهد اليوم يجب بذل كل الجهود للوصول لإجماعٍ سوريٍّ عبر مؤتمرٍ وطنيٍّ عام، يؤسس لهوية مجتمعية عامة وشاملة لكل الفسيفساء السورية المتنوعة.

بيد أنه وبالنظر إلى التداخل الدولي والإقليمي المباشر والكبير، يجب علينا القبول بالتوافق الدولي وفق القرارات الدولية التي صدرت في هذا الشأن، بغض النظر عن الترجمات المختلفة الخاصة لكل فريق من أطراف الأزمة المباشرين. نحتاج أيضاً إلى الجدية والوضوح من كل المعنيين بالأزمة السورية، باعتبار الحلول السياسية غير المسؤولة ليست حلولاً حقيقية، وإنما حلولاً تتسبب بإطالة عمر الأزمة، وتشكل مدخلاً خطراً نحو نقل الأزمة السورية من أزمة وطنية إلى أزمة تنازع إقليمي ودولي.

يجب الانتباه هنا إلى أن المرحلة اليوم تتطلب المزيد من الحذر والحيطة، وبالتالي تخفيض مستوى الخطاب السياسي من مستواه التعبوي إلى مستواه الدعوي (استعارة من المفاهيم الدينية)، أي من مستواه الثوري إلى مستواه الإصلاحي، كون التوحش والاستشراس الأمني للنظام العربي ككل في قمة ذروته، وليس من الحصافة الموت المجاني لتسجيل موقف للتاريخ.

ويجب التركيز على الفصل بين السلطة والدولة، وما بين السلطة والمجتمع، على عكس ما تسعى إليه الأنظمة العربية، وبالتالي التركيز على المجتمع ومن خلفه الدولة في العمل الإصلاحي التنويري المطلوب كفعل نهضوي بعدما حطمت الأنظمة الدولة والمجتمع.

ولا بد هنا من التأكيد على ضرورة إعادة النظر في الشكل الحزبي كبناء تنظيمي هرمي أو أفقي والذي يقوم بتنظيم القوى المجتمعية، والبحث عن أشكال ما بعد حزبية خصوصاً بعد أن سقطت هذه التجارب بالضربة القاضية، فهي لم تستطع الصمود حتى أمام موقعٍ إلكترونيٍّ (الفيسبوك) بجماهيريته التي تفوقت على كل أحزاب العالم العربي مجتمعة.

وبالتأكيد تبقى عملية تنظيم عمل وإعادة سيطرة مؤسسة الجيش كضامن أخيرونهائي للفوضى التي رافقت تجربة الربيع العربي، إذ يجب العمل على بناء جيش وطني قوي وموحد يقوم على الكفاءة، ويمارس واجباته وفقاً للدستور ولأعلى المعايير. وتتمثل مهامه في حماية الحدود الوطنية والسكان من التهديدات الخارجية ومن الإرهاب. وبناء مؤسسات أمنية واستخباراتية تحفظ الأمن الوطني وتخضع لسيادة القانون وتعمل وفقاً للدستور والقانون وتحترم حقوق الانسان.

إن المتابع لمراكز النظام العالمي (أمريكا، أوروبا)، يستشعر بوضوح حجم الأزمات الداخلية التي تعيشها، والتي ليس آخرها الانهيار الاقتصادي عام 2007في أمريكا، والإفلاس الذي طال دولاً بكاملها، مع غياب أية فكرة أو إمكانية لتجاوز ديمومة أزمات هذه الدول، سوى بالهروب إلى الأمام وتصدير هذه الأزمات إلى خارجها أو تصريفها على حساب الشعوب الأخرى كما هو المعتاد. فالنظام العالمي اليوم وفي ظل سيطرة التوحش والاستشراس في مراكزه الأصلية (أمريكا وأوروبا)، يقوم بتصدير العنف الذي يتسم به إلى كل العالم تحت عنوان (مكافحة الإرهاب)، وهو ما سيكون عليه وضع النظام العالمي القادم وإلى حين. وسيكون علينا النضال على عدة مستويات، أولها التخلص من تهمة الإرهاب، والتأكيد على حقنا في النضال تالياً، وهو ذات الحال الذي سنكون بمواجهته في ظل الحكومات المحلية.

لقد بات جلياً اليوم، انعدام إمكانية تحقق تغيير ثوري عبر جغرافيا صغيرة (فكرة البؤر الثورية)، ولسخرية القدر؛ فقد أصبحت هذه البؤر اليوم مطلباً للجماعات الإسلامية الجهادية بإيجاد «تورا بورا» في أكثر من عاصمة عربية!! لذلك صار من الحصافة والمعقولية ترتيب أشكال النضال وفق تسلسل يتماشى وفكرة العولمة العابرة للحدود الوطنية، رغم تنامي ظاهرة الحدود المغلقة للدول الرأسمالية. هذا التناقض يفرض نفسه في إعادة تعريف الكثير من البديهيات الكلاسيكية التي عاشت عليها الأدبيات السياسية: الاقتصاد الوطني في زمن العولمة، الحماية الوطنية للإنتاج، الحروب المباشرة عبر الجيوش، شكل الدولة الحديثة ...... والكثير مما يستفاض فيه.

سيكون من الصعوبة بمكان إثبات شرعية نظام سياسي بعينه وفق معطى وطني محلي بحت!! دون النظر إلى شبكة التحالفات الإقليمية والدولية التي يحظى بها، وبالتالي لن تكون معاركنا الوطنية معزولة عن عمقها الإقليمي والدولي، وفي قادم الأيام سيكون نضالنا الوطني بعد العولمة التي فرضت إيقاعها، حتى في سياساتنا المحلية الضيقة: ثمن رغيف الخبز.

مما لا مجال للجدال فيه، بأن الشبيبة العربية وفي كل ساحات الربيع العربي قدمت نماذجاً نضاليةً متميزةً (رغم أنها لم تصل إلى النتائج المرجوة)، ورغم عدم اكتمال عناصرها الخاصة كنماذج ناجزة (الانتفاضات المجتمعية)، لكن من المؤكد بأنها أضافت قراءة وتجربة جديدة وغنية ربما تكمل بناءها شعوب أخرى وبشروط أفضل ونتائج أكثر إيجابية ستنعكس على مجمل النضال الإنساني في تحسين

شروط حياة البشرية (ولنا أن نفتخر بذلك).

سيكون من البديهي أن تقوم السلطات الحاكمة والأنظمة القمعية منها وغير القمعية كذلك، بالتعمق في تجربة الربيع العربي وحالة النكوص والإحباط (بل الفعل المضاد) التي أصابتها كما حصل في بلداننا، لتستفيد منها في إعادة ترتيب سلطتها، وهو ما نجد إرهاصاته في ساحات باريس وغيرها من العواصم العالمية، إننا وبحق نعيش في قرية كونية صغيرة.

ختاماً يجب التأكيد على أن الطريق إلى التغيير الحقيقي (الثورات) ليس سباحةً في مياهٍ رائقةٍ وعذبة، لكن الشعوب ستبقى تناضل من أجل هذا التغيير، فنحن كما يقول المسرحي السوري الراحل سعد الله ونوس: محكومون بالأمل.

العراق والربيع العربي ... عناصر التشابه والاختلاف

- البداية في تونس
- الربيع الدائم
- العراق والربيع العربي
- الاحتجاجات في العراق
- عناصر التشابه
- عناصر الاختلاف



العراق والربيع العربي ... عناصر التشابه والاختلاف

د.عباس الياسري

تقديم:

من المفارقة أن () يكون الحرق والانتحار هو بداية لموسم الخصب والنماء والاعتدال وتفتح الأزهار، ولكن هذه المفارقة لم يتوقف عندها أحد هكذا أريد للصورة الذهنية للمتلقي العربي وغير العربي أن تستبدل صورة الحدث المأساوي بصورة رومانسية جميلة كي تختزنها الذاكرة الجمعية، وليس هناك أجمل وأكثر رومانسية من مفردة «الربيع» لتقترن بما شهدته البلدان العربية من أحداث متعاقبة، بدأت في تونس لتضاف لها مفردة «العربي» لتعطي للمتلقي إحساسا بأن هذا الحدث أو «الربيع» لن يتوقف في تونس وإنما سينتقل إلى دول عربية أخرى، لذلك لم يطلق عليه (الربيع التونسي) أو (الربيع الأفريقي) بل اقترن بالعربي، وأطلقت معه تساؤلات عديدة حتى قبل أن يتم التعرف على نتيجة ربيع تونس، ومن هذه الأسئلة، من هي الدولة التالية؟ ومتى ينطلق (الربيع المصري) و(الليبي) و(السوري) ليستمر بالتجوال ضمن خارطة الدول العربية، الأمر الذي جعل كل مواطن عربي يعيش حالة ترقب وتحفز لبداية ربيع بلاده.

هذه التسمية (الربيع) ليست جديدة، فقد كان هناك (ربيع بودابست 1956) و(ربيع براغ 1968) وغيرها من الأحداث التي وقعت قبل وبعد هذه التواريخ وأطلق عليها تسمية «ربيع»، لذلك تقبل الجميع الصورة الذهنية الرومانسية المستعاضة، ورفض تقبل الصورة الحقيقية التي بدأت بها الأحداث، ليس هذا فحسب بل استمر تأثير الصورة المستعاضة ليرسم في ذهن الجميع ذات الصورة الجميلة والرومانسية للنهايات التي صاحبت تلك الأحداث رغم بشاعة وقسوة الكثير منها.

تتميز بلدان الشرق الأوسط بتشابه أزماتها وتداخل ملفاتها، ولحركة الأحداث في أي نقطة منها هزات ارتدادية تطال حتى البلدان الأبعد عن مركز الحدث المعني، وتتفاوت نتائج هذه (الهزات الارتدادية) حسب ظروف وتركيبة كل بلد، وليس حسب قوة الهزة، لذلك تأخذ الأحداث في المنطقة أشكالا متشابهة وفي مقطع زمني واحد مثل الثورات والانقلابات وغيرها من الأحداث، لكن دائما ما يحدد لها مسار محدد

لا تتجاوزه مثل (الحزام الزلزالي)، و (الربيع العربي) واحدة من هذه الأحداث التي كان لبدايتها (هزات ارتدادية) ضربت أكثر من عاصمة عربية.

البداية في تونس:

ربما السابع عشر من شهر شتنبر/أيلول 2010 كان سيكون يوماً عادياً ويمر مرور الكرام في تاريخ تونس ودول المنطقة والعالم لولا التعاطف السياسي والإعلامي الذي رافق حادثة تعتبر في مقاييس شعوب وأنظمة الحكم في هذه الدول، حدثاً عادياً يمكن أن يمر كحادث جنائي عابر، كحال عشرات الحوادث التي تحصل في البلدان العربية وتحفظ ملفاتها ويطويها النسيان، لكن حادثة «محمد البوعزيزي» جاءت في ظرف مختلف وعالم مختلف فأحدثت هزات ارتدادية اتسعت دائرتها لتعبر حدود مدينته وبلده تونس، وربما لم يكن يدور في خلد الشاب «محمد البوعزيزي» صاحب الستة والعشرين عاما أن ما سيقوم به ستكون له هذه الارتدادات، أن يكون لموته المفجع هذا الحجم من التداعيات التي طالت بلده وبلدان عربية أخرى، والتي هزت عروش الحكام العرب التقليديين، لتسقط بعضها مثل تونس ومصر، وتدخل أخرى في حروب أهلية ما زال بعضها مستمرا إلى يومنا هذا مثل سوريا وليبيا واليمن، والبعض الآخر جرى التغيير فيها بشكل مختلف مثل الجزائر والسودان، حتى بعدما شهدته الكثير من بلدان هذا «الربيع» من حروب وأحداث دموية وموجات نزوح جماعية داخلية وخارجية وتدخلات إقليمية ودولية، ومن المفارقات أيضا أن العدد الكبير من الجمهور الذي كان حاضراً وشاهداً على الظلم الذي وقع على البوعزيزي والجمهور الآخر الذي شهد حادثة الحرق أمام مبنى البلدية لم يحرك ساكناً لإيقاف هذا الظلم أو منع عملية الحرق، بل انتظر إلى اليوم التالي لينضم إلى الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في المدينة وتلتها صدامات مع القوات الأمنية ووقوع العديد من الضحايا، أي أن الجمهور ما زال بحاجة إلى محرك يحفز العقل الجمعي لكي يتحرك ثم يتحكم بهذه الحركة. وهنا لعب الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي دور هذا المحرك الذي حفز الجمهور للاحتجاج والثورة وكأن الوقائع غير كافية لإحداث نفس التأثير، توفي البوعزيزي في يوم الثلاثاء رابع يناير/كانون الثاني 2011 أي بعد ثمانية عشراً يوماً من حادثة الحرق المؤلمة. انشغل المحتجون عنه بتوسيع دائرة الاحتجاجات لتشمل أغلب المدن التونسية وتزداد المواجهات والمصادمات مع الأجهزة الأمنية وليرتفع سقف المطالب من حرية وعدالة وعيش كريم إلى المطالبة بإسقاط النظام، وهذا ما حدث في النهاية، أما البوعزيزي فقد انبرى العديد من الأثرياء كالعادة لفتح مزاد علني لشراء عربة الفاكهة التي كانت مصدر رزقه الوحيد خلال حياته للتحول إلى سلعة ثمينة أوقدت شرارة الاحتجاجات التي عمت تونس والعالم العربي أجمع.

وهنا طرحت العديد من التساؤلات والتي ما زالت بحاجة إلى إجابات واضحة، منها لماذا أثرت هذه الحادثة رغم عفويتها في شعوب المنطقة ودفعتها للثورة؟ ولم تؤثر فيها تظاهرات وثورات دول أوروبا

الشرقية التي ابتدأت في بولندا 1989 لتتوج برمزية سقوط جدار برلين 1990 الذي أعطى الإشارة إلى انتهاء حقبة وبداية أخرى. ورغم أن أحداث أوروبا الشرقية امتد تأثيرها إلى الصين رغم البعد الجغرافي وكذلك دفع دولاً أخرى للابتعاد عن الشيوعية مثل إثيوبيا وكمبوديا مطلع تسعينات القرن الماضي، إلا أنها لم تؤثر بالدول العربية. هذه المقارنة بين هذين الحدثين: قضية البوعزيزي وتحوله إلى ملهم لشعوب المنطقة وفشل ما حدث في بلدان أوروبا الشرقية في أحداث نفس الإلهام رغم الزخم الإعلامي الهائل الذي رافق التحولات في أوروبا الشرقية فإنها لم تخلق سوى جدل إعلامي وسياسي، وهذا مؤشر على أن قوة الأحداث التي تقع في منطقتنا أو بالقرب منها ليست سبباً كافياً لتكون محركاً ومحفزاً، إلا إذا أريد لها أن تكون كذلك. لذا فإن الهزات التي تحدث في أي مكان من العالم ربما يكون لها تأثير على منطقتنا، ولكنها لا تحدث نفس الهزات الارتدادية فيما إذا كان مركز الأحداث هو منطقتنا العربية. كما وأن هذان الحدثان وغيرهما الكثير أثبتا بما لا يقبل الشك أن هذه الأنظمة لا تتعظ ولا تستفيد من الدروس المجانية التي يقدمها التاريخ.

ففي الوقت الذي كان فيه انهيار جدار برلين يشكل إنذاراً مبكراً لهذه الأنظمة حيث وضعها بين خيارين أما الإصلاح أو الانهيار عاجلاً أم آجلاً، فبدل الذهاب إلى خيار الإصلاح وتجنيب بلدانها وشعوبها الخسائر والفوضى والحروب الأهلية أو التغيير من الخارج وضياع عقود من التنمية والاستثمار والبناء اختارت الأسلوب الأسهل لها، ولم تحسب حساب أن الزمان قد تغير، وأن الوصفة التي كانت تتعامل بها في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي لم تعد صالحة للاستخدام في القرن الواحد والعشرين. فبناء مزيد من الجدران الأمنية ستزيد من عزلة هذه الأنظمة وتزيد من تفاقم المشاكل التي تعانيها، جدران الوهم هذه أعطت شعوراً زائفاً للحكام بأن بلدانهم تعيش حالة متقدمة من الأمن والاستقرار والتقدم والرفاهية، وأن هذه الأنظمة غير مستعدة لتقديم مزيد من التنازلات، رغم أنها لم تتنازل عن شيء.

على الجانب الآخر من المعادلة كان هناك جيل يواكب التطور في ثورة الاتصالات ويتعايش مع الأجهزة الذكية ويتابع التطور التكنولوجي الذي يجري بالتوازي مع تطور مفاهيم حقوق الإنسان وحرية الرأي وحرية المعتقد والعدل والمساواة، فكانت منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وخاصة الغربية المهتمة بهذا الجانب أقرب إلى هذا الجيل من حكوماتهم. وأصبحت وسائل التواصل الاجتماعي الطريقة الأكثر شيوعاً للتواصل بين أبناء هذا الجيل سواء داخل بلدانهم أو خارجها لسهولتها، وأصبحت الأحداث بمتناول الجميع في نفس اللحظة، ويستطيع أي شخص أن يتفاعل ويتعاطف مع أي حدث، هذه الوسائل وفرت الجهد والوقت بالتنظيم والتحشيد والدعوة إلى أي نشاط وبعيداً عن رقابة السلطة أو العائلة.

ومع ظهور نخبة من المدونين في كل بلد سواء من الأسماء المعروفة أو الافتراضية في هذا العالم الافتراضي فقدت الحكومات السيطرة وكذلك القدرة على توجيه هذا التفاعل أو التعاطف مثلما كانت تفعل في السابق، بل وصل عجز الحكومات عن التحكم بشعوبها وتوجهات الرأي العام في بلدانها، بدأ هذا الجيل بفرض واقع جديد كان هو صاحب الفعل وجعل الحكومات في موقع المدافع، وهو صاحب الفعل وأجهزة السلطة لا تمتلك إرادة الفعل، وعجز أجهزة هذه الأنظمة لأخذ زمام المبادرة من الشباب سببه أنها لا تمتلك نفس الآليات التي يمتلكها، وإن امتلكتها فإنها لا تجيد التعامل معها بنفس الحرفية التي تعامل بها الشباب.

لذلك جاءت حادثة البوعزيزي لتثبت لنا أن جدران الوهم التي انشأتها الأنظمة على مدى عقود من الزمن وصرفت عليها الكثير من الجهد والمال. لكنها جدران من ورق سريعة الاشتعال، لذلك انتقلت الثورة من تونس إلى مصر وليبيا وسوريا وغيرها من البلدان العربية بأسرع وقت وأقل جهد، فالجميع كان مواكباً والأغلبية كانت متعاطفة ومناصرة لما حدث في تونس وأثبتت الأحداث أن الثورات ولدت الإلهام وأحدثت هزات ارتدادية بآليات وخطابات وشعارات كانت متشابهة في البداية ولم تأخذ خصوصية كل بلد في الحسبان لذلك أتت النتائج مختلفة من بلد لآخر، فليس كل استنساخ يأتي بنتائج متشابهة، لذلك نرى محاولات العديد من الشباب في تونس وغيرها من البلدان العربية تقليد طريقة البوعزيزي في الاحتجاج لم تأت بنتيجة ولم ينالوا الشهرة والتعاطف الذي ناله البوعزيزي بسبب افتقاد عملهم للعفوية.

كذلك تحكم المدونون بالحدث الذي يستحق الترويج أو الإهمال وعدم التعاطي معه، فخلق رمزية واحدة مختلفة لكل بلد ستكون ذات تأثير أكبر من رمزيات متعددة لفعل واحد، أن نجاح التجربة التونسية وبعدها المصرية في إزاحة نظامين حكما بلديهما لعقود، حفز بعض الناشطين والفاعلين على استنساخ هذه التجارب ومحاولة نقلها إلى بلدان عربية أخرى ولم يؤخذ بنظر الاعتبار الاختلافات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية لهذه البلدان وهذا ما أدى إلى نتائج عكسية تسببت في حروب أهلية، لذلك من الممكن أن نصنف هذه البلدان وفق ظروف وطبيعة كل بلد والنتائج التي تمخضت عنها .

الربيع الدائم:

إن محاولات حشر كل الاحتجاجات والتظاهرات التي حدثت في البلدان العربية ضمن توصيف الربيع العربي الذي بدأ بحادثة البوعزيزي في السابع عشر من شهر شتنبر 2010 أحدث إرباكاً لدى الباحثين والمتابعين فلا بد من تحديد مدى جغرافي أو زمني لهذا الربيع، وكذلك أخذ نوع النظام السياسي في كل بلد بعين الاعتبار؛ فليس من المنطقي أن تصنف احتجاجات في دول ذات نظام ديمقراطي ضمن «الربيع

العربي» إلا إذا كان هناك إعداد لربيع آخر سيضرب المنطقة. من زاوية أخرى؛ فأية قراءة محايدة ومتأنية للنتائج المتحققة لا تشجع على تكرار هذه التجربة، فبالرغم من تشابه بدايات الاحتجاجات في أكثر من دولة عربية من حيث طريقة الدعوة للاحتجاجات وأساليب التحشيد والشعارات المرفوعة، وكذلك تشابه محركات هذه الاحتجاجات، إلا أن النهايات كانت مختلفة، ويمكن تصنيف هذه الدول حسب مخرجات الاحتجاجات فيها، وكذلك طبيعة النظام السياسي قبل وبعد (الربيع العربي).

أولاً: تونس ومصر يمكن وضعهما ضمن تصنيف واحد لعدة عوامل منها النتائج المتشابهة مثل سلمية التحول، ودور الجيش كعامل حاسم في تغيير النظام، والعودة إلى رجال النظام السابق في المرحلة اللاحقة بعد انحسار المد الثوري، والانتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة الدولة.

ثانياً: اليمن وسوريا وليبيا تميز ربيعها بأنه الأكثر دموية وعنف، وكذلك تدخل قوى خارجية إقليمية ودولية مثل تدخل «الناتو» وقوى أخرى في ليبيا، وتدخل إيران والسعودية في اليمن وتدخل تركيا وروسيا وإيران وحزب الله وقطر والسعودية والولايات المتحدة في سوريا.

ثالثاً: الجزائر والسودان التي يبدو أنها استفادت من التجارب المؤلمة التي تسببت في دمار ليبيا وسوريا واليمن، فتميزت تجربة التحول السياسي فيها بأن يقوم الجيش بإدارة المرحلة الانتقالية؛ أي أن التحول فيها تم بإشراف القوات المسلحة، فقد برز الجنرال «أحمد قايد صالح» في الجزائر، والجنرال «عبد الفتاح البرهان» في السودان، كقادة للتحول من النظام الديكتاتوري إلى النظام الديموقراطي.

رابعاً: الاحتجاجات في الدول الديموقراطية، وهي الاحتجاجات التي شهدتها لبنان والعراق بسبب تدني مستوى المعيشة وسوء الخدمات وعدم قناعة الشارع بالطبقة السياسية الحاكمة في البلدين.

العراق والربيع العربي:

لا يمكن وضع الحراك العراقي ضمن خانة («الربيع العربي») لاعتبارات كثيرة أهمها طبيعة النظام السياسي في العراق، كونه يعتمد الانتخابات والتداول السلمي للسلطة، ويرتكز إلى دستور دائم ومؤسسات قضائية وفصل في السلطات، لذلك يمكن تفسير الاحتجاجات التي حدثت وما زالت تحدث في العراق بأنها ضمن الجو السياسي العام، فليس هناك (رئيس ديكتاتور) تطالب الجماهير برحيله، كما هو الحال في تونس ومصر وليبيا وسوريا والسودان واليمن، ولا توريث تقف ضده، كما الحال في مصر واليمن وسوريا وليبيا، ولا دستور مؤقت تطالب بتحويله إلى دائم، ولا تلاعب دستوري يخص الفترات الرئاسية ليقف ضده الشارع، ولكن هناك احتجاجات وتظاهرات تطالب بإصلاح العملية السياسية، وتقف ضد (مبدأ المحاصصة) الذي اعتمدته القوى السياسية لتقاسم المناصب بين المكونات، أو الوقوف بوجه بعض التشريعات البرلمانية، أو المطالبة بمحاسبة أشد للفاسدين وغيرها من الأمور

المطلبية مثل الحصول على وظائف أو القضاء على البطالة.

وهذا ما يدفعنا إلى استبعاد ما جرى ويجري في العراق عن توصيف «الربيع العربي» في إطاره العام، ولكن هذا لا يمنع من تأثر وتفاعل شرائح عديدة من الشعب العراقي بما جرى في دول الربيع وقامت تظاهرات بالتزامن مع انطلاق التظاهرات في تونس ومصر وليبيا، وتم توجيه الدعوات لشرائح مختلفة عبر مواقع التواصل الاجتماعي للمشاركة في مظاهرات واسعة يوم الخامس والعشرين من شهر يناير 2011 أطلق عليها «ثورة الغضب العراقي»، وهي نفس التسمية التي أطلقت على جميع الاحتجاجات التي حدثت في الدول الأخرى، وتم اختيار ساحة التحرير وسط العاصمة بغداد، في محاكاة لرمزية ميدان التحرير في القاهرة مع العلم أن أغلب التظاهرات التي كانت تجري في بغداد كانت تتخذ من (ساحة الفردوس) مكانا لها، وهي الساحة التي شهدت سقوط تمثال الرئيس السابق صدام حسين في المشهد المشهور 2003 واستمرت هذه التظاهرات في بغداد ومدن عراقية أخرى بشكل متقطع، وحاول البعض داخل العراق وخارجه وصف ذلك بأنه امتداد للربيع العربي، وذهبت مجموعة من الداعين إلى التظاهرات والتحشيد لها إلى استنساخ هذه التجارب وخاصة التجربة المصرية ونقلها إلى العراق من خلال استخدام مسميات مثل «جمعة الغضب» و«جمعة الرحيل» و«كفاية» ورفع نفس الشعارات وخاصة الشعار المركزي الذي رفع في أغلب تظاهرات «الربيع العربي» وهو (الشعب يريد إسقاط النظام)، وهذا ما دفع مجموعات كبيرة من النخب والمتظاهرين الواعين للوقوف بوجه هكذا شعارات من خلال تعريف الجمهور بأن المطالبة بإسقاط نظام ديمقراطي برلماني سيكون البديل هو العودة إلى النظام الدكتاتوري، الذي عانى الشعب العراقي على يديه، ولأكثر من ثلاثة عقود، أبشع أنواع الاضطهاد والقمع التي توجت بالمقابر الجماعية، وإبادة مدن بكاملها بالأسلحة الكيمياوية المحرمة، وتدمير الاقتصاد وتكبيل البلد بديون كبيرة جراء حروب عبثية، أنهكت مؤسسات الدولة ومنها المؤسسة العسكرية.

الاحتجاجات في العراق:

وعلينا هنا أن نقسم الاحتجاجات والتظاهرات التي حدثت في العراق بعد 2003 إلى مراحل؛ كل مرحلة لها ظروفها وسماتها التي تميزها عن المراحل الأخرى، وحسب سياقها التاريخي:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة الاحتجاجات التي كانت تحدث في بغداد وجميع المدن العراقية قبل ما يعرف ب «الربيع العربي»، والتي كان عنوانها الأبرز إنهاء الاحتلال ومقاومته، أو الاحتجاج على بعض تصرفات القوات المحتلة، كذلك كانت هناك تظاهرات تدعو لكتابة الدستور بأيادي عراقية وترفض أية صيغ جاهزة تأتي بها القوات المحتلة، وقامت تظاهرات عديدة ضد الإرهاب والدول الراعية له، والذي تسبب بإزهاق أرواح آلاف من الأبرياء، كذلك قامت تظاهرات بعضها يطالب بالخدمات والبعض الآخر

ضد البطالة وغيرها من الأمور المطلبية، وكانت الساحات تعج بالمتظاهرين بشكل شبه يومي.

المرحلة الثانية: وهي الاحتجاجات التي تزامنت مع اندلاع الربيع العربي وكانت بداياتها تحشيد عاطفي مستغلة الكثير من الأخطاء التي وقع فيها النظام السياسي الجديد وكذلك سيطرة مجموعة من الأحزاب على مقدرات البلد ضمن محاصصة طائفية وعرقية ومحاربة الفساد، كل هذه العوامل دفعت مجموعة من النخب السياسية المستقلة والنخب الثقافية وبعض الشباب للاحتجاج على هذا الواقع ومحاولة إيجاد حالة عراقية جديدة تضمن جميع طوائف الشعب لتصحيح مسار العملية السياسية ومعالجة الأخطاء، وبما أن العراق يعاني من التدخلات الخارجية إقليمية ودولية، وأنه ما زال يعيش مرحلة غياب الثقة بين مكوناته وأنه لم يتخلص بعد من تداعيات الحرب الأهلية، وكان لاندفاع بعض المؤسسات الإعلامية العربية والتبشير بربيع عراقي قادم، وجعل رموز النظام السابق، وحزب البعث المحظور وبعض الأصوات الطائفية ضيوف دائمين على شاشات الفضائيات العربية، هذه وغيرها من الأسباب جعلت الكثير من أبناء الشعب العراقي تعزف عن المشاركة في الاحتجاجات بسبب القراءة الواعية التي استطاعت أن تستقرئ النوايا التي تسببت بقلق لدى الشارع العراقي، إضافة إلى محاولات تقسيم الاحتجاجات طائفياً والمحاولات الحثيثة لإعادة العراق إلى الاقتتال الداخلي والفوضى من أجل إفشال تجربته السياسية الوليدة، وهذا ما حدث بالضبط بعد ركوب موجة التظاهرات من قبل الجماعات الإرهابية (عصابات داعش) التي حصلت على إسناد من (فلول النظام السابق) مما سهل لهذه الجماعات إسقاط ثلاث محافظات هي الموصل وصلاح الدين والأنبار والسيطرة عليها والذي نتج عنه عمليات قتل شنيعة طالت أبناء هذه المحافظات والقتل على الهوية، وسبي للنساء وبيعهن في أسواق النخاسة رافقت ذلك عمليات نزوح كبيرة لآلاف من العوائل، مما دفع حتى الذي كان يتسيد المشهد الإعلامي آنذاك ويصف ما يجري على أنه «ربيع عراقي عربي» وأنها احتجاجات سلمية للتنصل عن مواقفه السابقة، وقامت كل جهة باتهام الجهات الأخرى على أنها من مهد الطريق للجماعات الإرهابية (داعش) لسرقة التظاهرات وإسقاط المدن العراقية والذي كلف الكثير من الخسائر في الأرواح والأموال والبنى التحتية وحركة النزوح الكبيرة.

المرحلة الثالثة: وهي الاحتجاجات التي بدأت بعد تحرير المدن العراقية من الجماعات الإرهابية (داعش) حيث أن فترة احتلال المدن شهدت هدوء في أغلب المدن العراقية، وذلك للإحساس العالي بالمسؤولية الذي وحد الجميع ووضع كل الطاقات والجهود في خدمة المعركة، وشهدت مواقع التواصل الاجتماعي حملات دعم للحكومة والقوات الأمنية وكذلك حملات لمساعدة النازحين، وهذا كان موقف الجميع بما فيهم أشهر المدونين الذين كانوا ضد سياسات الحكومة، والداعين دائما للتظاهر والاحتجاج، ولكن ما أن تحررت المدن وهدأت الأوضاع حتى عادت التظاهرات من جديد ليكون يوم الأول من شهر أكتوبر 2019 هو موعد انطلاقها في بغداد والمحافظات العراقية الأخرى، والتي استمرت حتى تقديم

رئيس حكومة عادل عبد المهدي استقالته إلى البرلمان العراقي الذي صادق عليها في الأول من شهر دجنبر 2019، وتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة مصطفى الكاظمي.

وبناء على ما تقدم نلاحظ أن الاحتجاجات في العراق خرجت عن مثيلاتها العربية وجعلت هدفها إصلاح النظام وليس إسقاطه، والتشابه الذي طبع صورة الاحتجاجات في العراق وغيره من البلدان العربية ليس بكاف لتصنيف العراق ضمن خانة ما يعرف بالربيع العربي.

الأسباب المباشرة للتظاهرات:

أولاً: ارتفاع نسبة البطالة وتدني المستوى المعيشي لشرائح واسعة من العراقيين لا سيما الشباب.

ثانياً: التشكيك بنزاهة الانتخابات، والذي كان له الأثر الكبير في تدني مستوى المشاركة فيها، والدعوات التي سبقتها لمقاطعتها.

ثالثاً: القرارات المتعجلة التي قام بها رئيس الوزراء عادل عبد المهدي، خاصة تلك المتعلقة بإقصاء شخصيات مهمة من مناصبها.

رابعاً: فشل الحكومة في تنفيذ برنامجها الذي أعلنت عنه في البرلمان يوم الرابع والعشرين من أكتوبر أكتوبر 2018 والذي على أساسه نال ثقة البرلمان.

خامساً: عجز الحكومة في معالجة مشكلة المحاصصة الطائفية والحزبية بل استشرت بشكل كبير في حكومة عبد المهدي.

سادساً: الفشل في محاربة الفساد وإيقاف هدر المال العام وكذلك تضخيم موارد الدولة

سابعاً: إخفاق وزارة التعليم العالي في إدارة اعتصام حملة الشهادات العليا واللجوء للقوة في تفريق الاعتصام الأمر الذي أدى إلى تعاطف الشارع العراقي مع المعتصمين ضد الحكومة.

ثامناً: فشل الحكومة في إدارة ملف التوازن في العلاقات مع الولايات المتحدة من جهة، وروسيا والصين من جهة أخرى، فقد انحازت الحكومة إلى الصين وإيران على حساب الولايات المتحدة. وعندما حدثت المواجهة في ساحات التظاهر خسرت حكومة عادل عبد المهدي بعد عام من تشكيلها معركة توجيه الرأي العام لصالح الناشطين والمدونين، فكانت الجماهير تتأثر بالغريدة والمنشور وتكذب البيانات الحكومية وتصاعدت مساحة الحراك الشعبي ليعم مدن الوسط والجنوب، وتصاعدت حدة التظاهرات مع لجوء السلطات للقوة في معالجتها ومحاوله تفريقها وتطور الأمر إلى حصول مصادمات مسلحة وجرائم قنص للمتظاهرين وإطلاق نار تسببت في مقتل العشرات وإصابة المئات بجروح.

حاولت حكومة عبد المهدي تبرير ذلك وتشكيل لجان تحقيق للكشف عن قتلة المتظاهرين لكنها لم تنجح في إقناع الشارع العراقي الذي انقلب ضدها بشكل واسع. تصاعدت موجات الحراك الشعبي وحصلت على دعم المرجعية الدينية وأجبرت الحكومة على الاستقالة، وكان على البرلمان البحث عن حكومة جديدة تكون مهمتها تنفيذ مطالب الشارع والقيام بإجراء انتخابات مبكرة، وجاءت ولادة حكومة مصطفى الكاظمي التي عملت على تحقيق تلك الأهداف، لكن الشارع العراقي بدا غير مقتنع بجدية هذه الحكومة في تنفيذ المطالب لكن أغلبية قادة الحراك قرروا إنهاء اعتصامهم والاتجاه للضغط سياسياً من خلال الانتخابات، ولعب دورهم إما بصفة ناخبين أو مرشحين. لذلك من المتوقع أن تكون الانتخابات العراقية القادمة هي الأهم على الإطلاق سواء جرت في موعدها أو موعد آخر.

عناصر التشابه:

اتسمت الاحتجاجات في العراق بعدد من الخصائص مثل غيرها من الاحتجاجات، وهنا نستعرض بعض أوجه التشابه مع ما حدث في بعض الدول العربي بما يسمى ب «الربيع العربي».

1. تعدد الشعارات

وهي طريقة عملية للتحشيد وكسب أكبر عدد ممكن من الجمهور لساحات التظاهر من خلال التناغم مع أغلب فئات الجمهور سواء العمرية أو الطبقية، وناغمت أيضاً التوجهات الفكرية، فهناك شعارات للشباب ومتطلباتهم والمرأة والمتقاعدين، وهناك شعارات لطلبة الثانويات والجامعات والموظفين والعاطلين عن العمل والكسبة والفلاحين والعمال، وتقسيم الشعارات حسب المدن لإعطاء صورة بأنها تظاهرات الجميع، وفعلاً نجحت هذه الطريقة باجتذاب أعداد كبيرة من الناس إلى ساحات الاحتجاج.

2. غياب المركزية في قياداتها

واقتصرت عملية تثوير الشارع من خلال المدونين وقادة الرأي الذين تعاظم دورهم وتأثيرهم من خلال منصات التواصل الاجتماعي، كذلك تشكيل عدد كبير من المجاميع القيادية للتظاهرات أطلق عليها اسم «التنسيقيات،» ولم تستطع أي جهة أو تنسيقية أن تقدم نفسها على أنها القيادة المركزية للتظاهرات، وهذا ساعد المتظاهرين وحسب وجهة نظرهم أنه لم يمكن السلطات من اعتقال أو مطاردة قيادات التظاهر أو التفاوض معهم واحتواءهم رغم التصريحات الحكومية العديدة بأنها تريد جهة للتفاوض معها حول المطالب، وكلما اجتمعت الحكومة مع مجموعة انبرى المتظاهرون للبراءة منهم .

3. التعامل مع الرأي العام

استطاعت مجاميع من الشباب العراقي في أن تكون الفاعل والمحرك في الحراك الشعبي ووضع الحكومة في موقع المدافع الذي يعمل برد الفعل، وتمكنت مجاميع الشباب من السيطرة على الشارع والقدرة على تغذية الرأي العام بقناعات جديدة من خلال إنشاء المئات من الصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي، والذي مهدت إليه قبل الحراك بفترة طويلة مما مكنها من جذب أعداد كبيرة من المتابعين الذين تحول أغلبهم إلى مشارك في الاحتجاجات وكذلك استطاعت هذه المجاميع استثمار التعاطف والدعم السياسي محلياً وإقليمياً ودولياً، ووفرت ساعات كبيرة من الظهور الإعلامي وتناقل ما يتم تصويرة عبر الهواتف الذكية للناشطين إلى شاشات الفضائيات.

4. الرمزية

استطاع المحتجون صنع رمزية خاصة بهم وتسويقها باحترافية عالية، مثل التركيز على شهيد واحد من شهداء التظاهرات ورفع صوره في كل مكان واستذكاره وفي كل مناسبة ، وهذا لا يعني أنهم تجاهلوا البقية ولكن بقيت الأولوية لصاحب الرمزية، والذي كان أكثر جاذبية لدفع الآخرين للاشتراك بالتظاهرات، وكذلك للتصعيد ضد الحكومة والقوات الأمنية، وكذلك تسويق سائق (التكتك/ العربة ثلاثية العجلات) على أنه بطل شعبي يسخر مصدر رزقه لخدمة المتظاهرين بدون مقابل، وتسويق أفلام لتعامل القوات الأمنية واستخدامها المفرط للقوة، وغيرها من الأحداث التي استثمرت بشكل جيد وتم تسويقها باحترافية عالية، هذا جعل الحكومة عاجزة عن توضيح وجهة نظرها وكذلك تسويق الكثير من الأحداث التي قام بها البعض من المندسين والمحسوبين على المتظاهرين مثل حالات القتل وسيطرة بعض عصابات الجريمة المنظمة على بعض ساحات التظاهر، كذلك قطع الطرق وحرق البنايات الحكومية والخاصة، ومنع الطلاب من الدوام في مدارسهم وجامعاتهم، وكذلك منع الموظفين بالقوة من تأدية الخدمة العامة، وكذلك اقتحام المؤسسات الحكومية وإجبار المسؤولين على تقديم الاستقالات.

5. التعامل مع القوات الأمنية

تعامل المحتجون بذكاء عال مع القوات الأمنية وتم اختيار نفس طريقة تعامل المحتجين في تونس ومصر، من خلال محاولات كسبهم إلى جانبهم أو على أقل تقدير تحييدهم، وهذا ما تم من خلال الهتاف لهم وترديد شعارات تؤكد على وحدة الجيش والشعب، وأنه سور الوطن وصاحب التاريخ الوطني المشرف والتركيز على دوره الكبير في القضاء على الإرهاب والتضحيات التي قدمها. في الجانب الآخر ركز المحتجون في معركتهم الإعلامية وحتى المواجهات الميدانية مع قوات مكافحة الشغب والشرطة واتهام جماعات تابعة للأحزاب بأنها من فتح النار عليهم، وفعلا نجحت في تحييد الجيش وشل حركة الأجهزة الأخرى التي استخدمت القوة المفرطة مع المحتجين.

6. الحكومة والأخطاء المستنسخة

تعاملت حكومة رئيس الوزراء السابق بنفس الآلية التي تعاملت معها الحكومات العربية وهو عدم الاكتراث واحتواء المتظاهرين من الشباب، وبعدها استخدام القوة مما أدى إلى وقوع ضحايا من القوات الأمنية ومن المتظاهرين ثم تقديم التنازلات المتتالية التي لم تعد مقنعة، وهو تكرار لنفس الأخطاء التي وقعت فيها الأنظمة العربية في تعاملها مع التظاهرات، وهذا ما دفع رئيس الحكومة في النهاية لتقديم استقالته بعدما اتسعت حالات الرفض لبقائه حتى داخل القوى السياسية التي كانت داعمة له داخل البرلمان.

7. قرارات تحت الضغط

الفشل في إدارة الأزمة جعل الحكومة العراقية تتخذ عدداً كبيراً من القرارات المتسرعة وغير المدروسة في محاولة لامتصاص غضب الجمهور المحتج؛ ومنها فتح باب التعيين لآلاف من الخريجين والعاطلين عن العمل بدون توفر التخصيصات المالية لذلك، وهذه مشكلة صاحبت الحكومة الحالية لاشتداد الأزمة المالية بسبب أزمة جائحة فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط وهدر المال العام، كذلك سعى البرلمان إلى تشريع مجموعة من القوانين التي طغى عليها الجانب العاطفي والذي سببته الاحتجاجات واتساعها وفي محاولة لتحميل الحكومة وحدها المسؤولية، ومنها قانون التقاعد وقانون الانتخابات وغيرها، كل هذه القرارات والتشريعات عقدت المشهد أكثر ولم تكن مقنعة للمحتجين، بل زادت من إصرارهم ودفعت جموع أخرى للتظاهر.

عناصر الاختلاف:

هناك نقاط عديدة تدفعنا لإخراج الاحتجاجات في العراق من توصيف الربيع العربي لاختلاف شكل النظام السياسي في العراق، وكذلك مضمون هذه الاحتجاجات رغم التشابه في الشكل من حيث المشاكل والمحركات لهذه الاحتجاجات وسنورد، هنا أبرز عناصر الاختلاف هذه:

- تشير المادة الأولى من الباب الأول للمبادئ الأساسية من الدستور العراقي الذي تمت الموافقة عليه في استفتاء عام جرى يوم الخامس عشر من شهر أكتوبر 2005 على أن نظام الحكم في العراق جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي، وكذلك تشير المادة الخامسة من نفس الباب على أن السيادة للقانون والشعب هو مصدر السلطات، تستمد شرعيتها من الانتخابات التي يمارسها بالاقتراع السري العام المباشر وعبر مؤسساته الدستورية، وتشير المادة السادسة إلى تداول السلطة سلمياً عبر الوسائل الديمقراطية المنصوص عليها في الدستور، هذه المواد الدستورية وغيرها حددت شكل النظام السياسي في العراق، وكذلك الآلية التي يتم فيها التداول السلمي للسلطة، وجعل الشعب مصدر السلطات. ربما يقول البعض

أن هذه المواد وأكثرمنها موجود في أغلب دساتير العالم، حتى أكثر الأنظمة الدكتاتورية وحشية لا يغيب عنها ذكر هذه المواد في دساتيرها، والإجابة العملية على ذلك هو ما جرى بعد إقرار الدستور من إجراء الانتخابات البرلمانية في مواعيدها المحددة، وكذلك تناوب أربعة رؤساء وزراء على إدارة البلد، وجميعهم عبر الآليات الديمقراطية، وتم التسليم والاستلام بدون أي مشاكل تذكر، وأحدهم تمت إقالته حتى قبل أن يتم فترته الرئاسية المحددة دستورياً بأربع سنوات، وهذا ما يرسخ الثقة لدى المواطنين بالنظام السياسي، وهو نفس السبب الذي دفع توجهات الاحتجاج إلى التحول من إسقاط النظام إلى المطالبة بإصلاحه والضغط بهذا الاتجاه.

- أعطى الدستور العراقي في المادة 20 للمواطنين رجالاً ونساء حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح، وهذه المادة الدستورية دفعت الكثير من الشباب الذي كان في ساحات الاحتجاجات إلى تنظيم أنفسهم في تجمعات انتخابية أو إنشاء أحزاب جديدة للدخول في الانتخابات القادمة وهذه فرصة لهم لإصلاح النظام من خلال مؤسساته الدستورية.

- هناك العديد من المواد الدستورية التي تضمن حرية الرأي والتجمع وحرية الإعلام ولا تفرض أي قيود على الحريات الشخصية، لذلك لا يوجد في العراق سجين رأي ولا قيود على وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي.

- التجارب التي مر بها الشعب العراقي من حكم نظام دكتاتوري شمولي لأكثر من ثلاثة عقود، وحرب طائفية والعمليات الإرهابية التي طالت أغلب مدن العراق حتى وصل عدد السيارات المفخخة والعبوات والأحزمة الناسفة التي تنفجر يوميا بالعشرات في بغداد والمدن العراقية الأخرى؛ هذه التجارب جعلت الشعب العراقي يكون حذراً من انزلاق الاحتجاجات إلى الفوضى، لأن الفوضى وانعدام الأمن هي البيئة المناسبة لعودة الجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة، وبالتالي عودة الاقتتال الطائفي أو العمليات الإرهابية وهذا ما دفع الكثير من المحتجين إلى إدانة كل سلوك يدعو إلى الفوضى وانسحاب أعداد كبيرة من ساحات التظاهرات حتى يحجم هذه الأفعال ويفرز أصحابها.

- كان البعض يراهن على المؤسسة العسكرية ليكون لها دور من خلال استغلال الاحتجاجات والقيام بانقلاب عسكري، وهذه الدعوات صدرت من مجاميع قليلة أغلبها وقع تحت التأثير العاطفي أو تحت تأثير ما جرى في بعض دول الربيع العربي من خلال تدخل الجيش وحسم الأمور، ولكن التحريض الأكبر كان يأتي من خارج العراق، رغم معرفة مطلقي هذه الدعوات أن عقيدة الجيش العراقي بعد 2003 قد تغيرت وأن زمن الانقلابات قد ولى إلى الأبد.

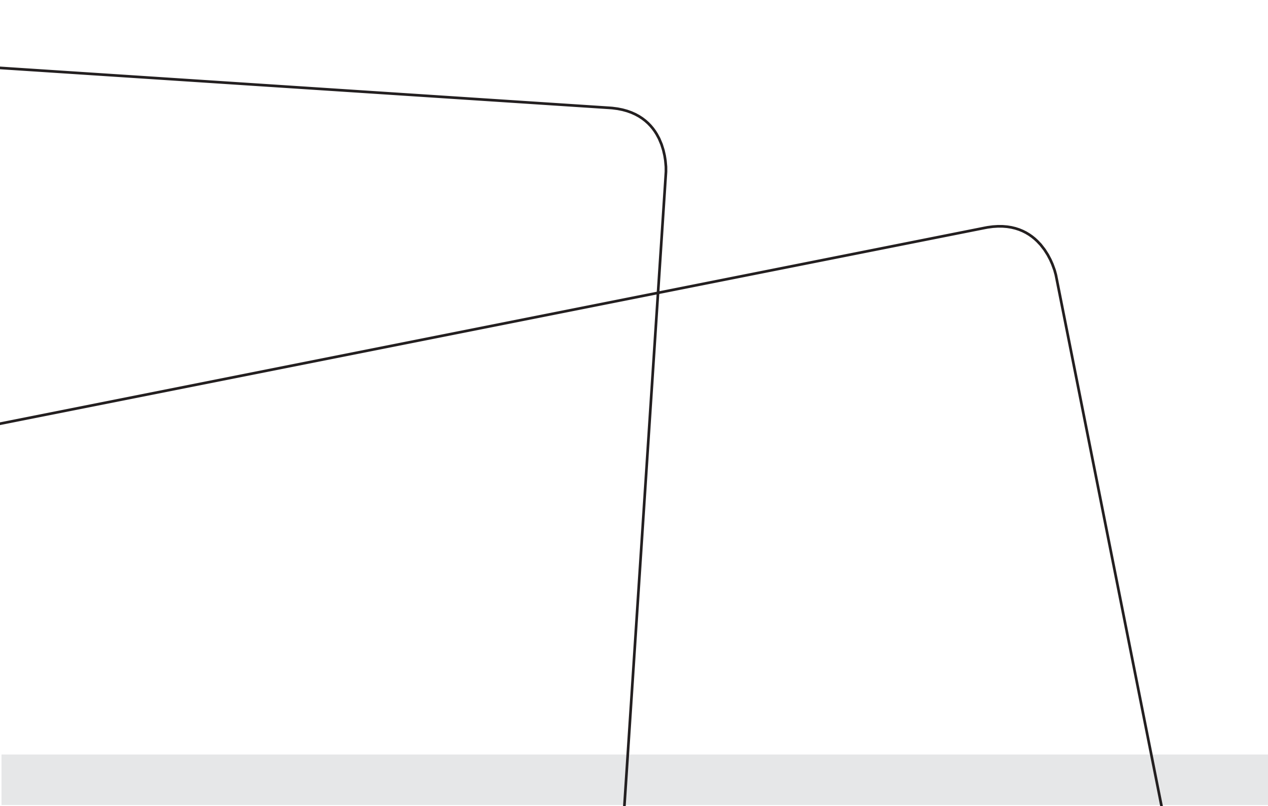
- التدخلات الإقليمية والدولية في الشأن العراقي وبشكل سافر ساهمت بإيجاد الانقسامات داخل ساحات الاحتجاجات مثلما نجحت قبلها في خلقها داخل المجتمع العراقي، ومن المعروف أن أي تدخلات

خارجية في الاحتجاجات يساهم بتفتيتها ويحدث انقسامات بين قياداتها وكذلك أبرز الناشطين فيها، لذلك بدأنا نسمع ونقرأ تصريحات لكثير من الناشطين يتهم بعضهم البعض بأخذ أموال من هذه الدولة وتلك، وهذا ساهم بشكل كبير بفقدان الثقة ببعض قيادات الاحتجاجات والناشطين.

- انحسار الاحتجاجات الأخيرة في مدن الوسط والجنوب رغم تعاطف سكان المدن الأخرى معها إلا أنه كان له أثر سلبي على اتساعها وتحفظ الكثير من المشاركة فيها لأنه قرأها بأنها استهداف طائفي من خلال استغلال الضد النوعي من خلال تركيز الإعلام خاصة العربي على التحشيد والتحريض ضد جهات محددة والتركيز على هذه المدن ذات لون واحد زاد من الشكوك.

الاحتجاجات طريق الإصلاح: أية قراءة محايدة لما جرى فيما يسمى بدول الربيع العربي؟ لابد أن نتوقف عند الأحداث المأساوية من حروب أهلية وتقسيم وسيطرة جماعات إرهابية وأخرى مسلحة على أجزاء عديدة منها، إضافة إلى التدخلات الخارجية وبعض القوى الإقليمية والدولية جعلت من هذه الدول ساحات لتصفية حساباتها، مما تسبب بآلاف من الضحايا وملايين من النازحين والمهاجرين وغيرها من الكوارث، لذلك فإن مسؤولية الجميع هي التثقيف بأن الاحتجاج السلمي هو الطريق الوحيد والصحيح للإصلاح، ولقد لاحظنا أن جميع الحكومات، ومهما كانت قوتها ووحشيتها تتراجع بسهولة أمام آلاف المواطنين الغاضبين والمحتجين، التركيز على سلمية التظاهرات والاحتجاجات يحرم الحكومات من استخدام القوة، وإن استخدمتها فلا تجد المبرر الأخلاقي لذلك ، وهذا سيزيد من أعداد المحتجين والمتعاطفين معهم والداعمين لهم، ولقد لاحظ الجميع حالة الضعف والتخبط التي تمر بها الحكومات تحت ضغط الاحتجاجات وهذه فرصة مناسبة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الإصلاحات، ونحن في العراق لا ندعي أن نظامنا الديمقراطي نظام نموذجي ولكنه بكل المقاييس يعتبر جيداً قياساً إلى عمر التجربة الديمقراطية الحالية والظروف التي مرت بها، وأن استمرار الاحتجاجات السلمية كفيلة بتصحيح مسارها وكذلك أخطاء تأسيس هذه العملية السياسية التي أنتجت هذا النظام الديمقراطي، والتي ولدت في ظروف غير طبيعية، وهذا سبب كافٍ لكي يتحلى الجميع بالصبر وانتهاج نفس الأساليب الدستورية والديمقراطية لإصلاحها وتصويبها، فكلفة إصلاح النظام أقل بكثير من كلفة إسقاطه.

**ساهم في تأليف هذا الكتاب ثلة
من الباحثين المثقفين والأكاديميين
من مختلف دول الوطن العربي**



- د. المختار بنعبدلاوي: أستاذ الفلسفة والدراسات الإسلامية المعاصرة في جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء. منسق وحدة الدكتوراه: دراسات في الدين والسياسة، عضو مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية / مدى ومدير مجلة رهانات.

- د. محرز دريسي: باحث تونسي متحصل على شهادة الدكتوراه في علم النفس التربوي، أستاذ متعاون بالمعهد الاعلى للتنشيط الثقافي والشبابي في بئر الباي، عضو بمختبر النخب والمعارف والمؤسسات بالمتوسط بكلية الآداب والفنون والانسانيات بمنوبة.

- ذ. هشام جعفر: باحث متخصص في شؤون الحركات والفكر الإسلامي، ومستشار لعدد من المؤسسات الدولية في حل النزاعات. تحصل على تمهيدي الدكتوراه في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية -جامعة القاهرة 1994. مؤسس وعضو مجلس إدارة المركز الإقليمي للوساطة والحوار، وهو مركز متخصص في تصميم عمليات الحوار والوساطة.

- د. عبد الحي البوكيلي: أستاذ الفلسفة بجامعة سيدي محمد بن عبد الله. كلية الآداب والعلوم الانسانية -فاس-المغرب.

- د. مصطفى عمر التير: باحث ليبي في علم الاجتماع، نال شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة مينيسوتا الأميركية (1971). درّس في جامعات ليبية وأميركية مختلفة، وكان مديرًا لمعهد الإنماء العربي، وعضوًا في اللجنة الاستشارية بالهيئة القومية الليبية للبحث العلمي، وعضوًا في منتدى التعليم العالي بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

- د. عادل مجاهد الشرجبي: أستاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء

- ذ. البوعزاوي الفقير، حاصل على الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة باريس الخامسة السوربون، ويهيئ ماستر في علم النفس الاكلينيكي بكلية الآداب والعلوم الانسانية المحمدية، باحث في الدين والسياسة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك، الدار البيضاء. ذ. رشيد مغفاري: باحث في الدين والسياسة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك، الدار البيضاء. حاصل على ماستر متخصص في التواصل له عدة مساهمات بحثية.

- د. ماجد حبّو: رئيس هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي السوري.

- د. عباس الياسري: كاتب ومحلل سياسي، عضو نقابة الصحفيين العراقيين، عضو اتحاد الصحفيين العرب


هوامش :

الثورات العربية، تفاعلات الراهن وسؤال المستقبل الديمقراطي:

العربية:

- «أرندت حنا»، في الثورة، ترجمة، عطا عبد الوهاب، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، مركز الوحدة العربية، 2008، ص14.
- «باومان، زيغمونت»، الحداثة السائلة، ترجمة، حجاج أبو جبر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط2، 2017.
- «بونعمان، سلمان»، فلسفة الثورات العربية: مقاربة تفسيرية لنموذج انتفاضي جديد، بيروت، مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012.
- «بيات، آصف»، الحياة سياسية، كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط، ترجمة، أحمد زايد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014.
- «فولر غراهام»، مستقبل الإسلام السياسي، ترجمة محمد محمود التوبة، مكتبات ونشر العبيكان، الرياض، 2006.
- «الكبسي، محمد على»، كيمياء الربيع التونسي والعربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2014.
- «هدسون، مايكل»، «نهضة أم سقوط؟ أزمة الدولة العربية»، مجموعة مؤلفين، الثورات العربية، عسر التحول الديمقراطي ومآلاته، إعداد وتنسيق، محمد ‹جمال باروت»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2018.
- مجموعة مؤلفين، الثورات العربية، عسر التحول الديمقراطي ومآلاته، إعداد وتنسيق، ‹محمد جمال باروت»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2018.
- مجموعة مؤلفين، الديمقراطية المتعثّرة، مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية، تنسيق وتحرير علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،«1، 2014.

الأجنبية

- Amine, Samir, « Le monde arabe avant 2010/2011 : des sociétés sous tension », Raison présente, n°.181, 2012.
- Ben Achour, Yadh, Tunisie une révolution en pays d’islam, Cérès éditions, Tunis, 2017.
- Encel, Frédéric, Géopolitique du monde arabe, PUF, Editions, Paris, 2017.
- Gelabert, Esther, « Le Printemps arabe en perspective », Cahiers de l’action, N°.39, 2013.
- Hallowell, John H, Les fondements de la démocratie, Les Editions inter- nationales, Paris, 1970.
- Lafargue, Jérôme, La protestation collective, Armand Colin, Paris, 2005.

- LINZ, Juan J, «Transitions to Democracy », the Washington Quarterly, vol. 3, Issue 53, 1990.
- Mathieu, Lilian, « Un militantisme qui n'a pas de « nouveau » que le nom », in S/D Bruno, Frère ; Marc, Jacquemain, Presses sciences Po, 2013, pp.223-240.
- Mills, Charles, W, « The Power Elite », New York, Oxford University Press, 1956
- Rosanvalon, Pierre, Le siècle du populisme, histoire, théorie, critique, Seuil, Paris, 2020.
- Roy, Olivier, « L'islam politique, toujours en échec », Esprit, N°.5, 2015.

الانتفاضات العربية والاستثمار في الاستقرار

- تقرير مجموعة الأزمات الدولية، أبريل2020.
https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/212-collective-security-and-breakdown-arabic.pdf
- روس هاريسون، «نحو استراتيجية إقليمية من أجل شرق أوسط مستقر»، معهد الشرق الأوسط، مايو 2015:
https://www.mei.edu/sites/default/files/publications/Harrison%20policy%20paper.pdf
- أنظر مثالا لتصنيف الدول العربية في مجموعات أربع في
https://mepc.org/journal/new-arab-uprisings-lessons-past
- عديد من الدراسات والتقارير الدولية باتت تتبني مفهوم الاستقرار على المدي الطويل وتطرح مؤشرات متسعة لقياسه:
https://www.worldbank.org/en/region/mena/publication/building-for-peace-reconstruction-for-security-sustainable-peace-and-equity-in-the-middle-east-and-north-africa
https://www.csis.org/analysis/greater-middle-east-arab-spring-axis-failed-states
- لتفاصيل أكثر عن الاستقرار في الحالة المصرية أنظر: أحمد الغنيمي، « فخاخ الاستقرار ونظام 3/ 7 في مصر»، جدلية،
https://www.jadaliyya.com/Details/41795
https://www.arab-reform.net/ar/publication/مصر-بعد-فيروس-كورونا-العودة-إلى-المربع/
- «التنبؤ بعدم الاستقرار: حالة الربيع العربي وحدود البيانات الاجتماعية والاقتصادية»:
https://www.wilsoncenter.org/article/forecasting-instability-the-case-the-arab-spring-and-the-limitations-socioeconomic-data
- المؤشر العربي، صص36-40:
https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/Arab-Index-2017-2018-Full-Report.pdf
- تقرير البنك الدولي عن بناء السلام في الشرق الأوسط:
https://www.worldbank.org/en/region/mena/publication/building-for-peace-reconstruction-for-security-sustainable-peace-and-equity-in-the-middle-east-and-north-africa
- هشام جعفر، «أسئلة قلقة بشأن التطرف الديني في بلادنا»، السفير العربي، أغسطس 2020

- Khalil Shikaki, "Stability vs. Democracy in the post Arab-Spring: What choice for the EU?", Policy papers Series, No.4, Jan. 2020: https://www-alaraby-co uk.cdn.ampproject.org/c/s/www.alaraby.co.uk/amp/opinion/2020/6/23/الشرق-الأوسط-في-وثيقة-تقوية-أميركا-ومواجهة-التحديات-العالمية

- هشام جعفر، «المنطقة العربية في زمن الكورونا... تفشي الصراعات»:
https://www.jadaliyya.com/Details/41374/المنطقة-العربية-في-زمن-الكورونا-تفشّي-الصراعات

- هشام جعفر، «الصعود الصيني وقوي الاصلاح العربية»:
https://www-alaraby-co-uk.cdn.ampproject.org/c/s/www.alaraby.co.uk/-الصعود-الصيني-وقوى-الإصلاح-في-المنطقة-العربية?amp&fbclid=IwAR0ukSxm91kySSRcL9d1yO-wC-mwnvqv-mZv2T5_YojvCZkBwM5D_iJLLJU

- هشام جعفر، «هل بمناهضة النيوليبرالية نناهض العنصرية»، يوليو 2020:
https://www.aljazeera.net/opinions/2020/7/3/هل-بمناهضة-النيوليبرالية-نناهض

- روسيا في المنطقة العربية بين الاصلاح والتغيير:
https://www.fekr.online/روسيا-في-المنطقة-العربية-بين-الاستقرا/

- المجلس الأطلسي، «تنافس القوي الكبري في منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا»:
https://www.atlanticcouncil.org/in-depth-research-reports/report/the-mena-region-a-great-power-competition/

- بول كارتر، «فهم اهتمام روسيا بمناطق الصراع»، معهد الولايات المتحدة للسلام، يوليو 2020:
https://www.usip.org/sites/default/files/2020-07/20200707-sr_469-understanding_russias_interest_in_conflict_zones-sr.pdf

- Khalil Shikaki, Ibid; Shimaa Hatab, "Deepening democracy or stabilization? European neighborhood policy (ENP) and the Arab spring, Review of Economics and Political Science, 2018.

- هشام جعفر، «مصر وليبيا: من الحرب على الإرهاب إلى مقاربة بناء الدولة»، مدى مصر، أغسطس 2020.

- هشام جعفر، «اتفاقيات التطبيع...من الربيع العربي إلى نهاية الأساطير»، مدى مصر، سبتمبر 2020.
https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/212-collective-security-and-breakdown-arabic.pdf

- أميرة الحداد، «إعادة تعريف العقد الاجتماعي في أعقاب الربيع العربي: تجارب مصر والمغرب وتونس»:
https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0305750X19304231

حركة «20 فبراير» ومآل الدولة المدنية:

- سلمان بونعمان، فلسفة الثورات العربية، مقاربة تفسيرية لنموذج انتفاضي جديد، مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012.
- زوين مراد، الإسلام والحداثة، مقاربات في الدين والسياسية، ط1، المركز الثقافي العربي، مؤمنون بلا حدود، المغرب، الدار البيضاء، 2015.
- سطي عبد الإله، ما بعد الربيع العربي، في أعطاب التحول الديمقراطي، المعهد العربي للبحوث والدراسات، نواة، 2015
- العروي ع الله، العرب والفكر التاريخي، ط5، المركز العربي الثقافي، الدار البيضاء_بيروت، 2006
- جون جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة بولس غانم، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، بيروت 1972
- جون جاك روسو، دين الفطرة، ط2، تعريب عبد الله العروي، المركز الثقافي العربي، 2012
- سيد القمني، أهل الدين والديمقراطية، ط1، دار مصر المحروسة، القاهرة، 2005
- بنعبدلاوي المختار، الإسلاميون»...والحاجة إلى نقد الذات»، دنيا الوطن، 2014 (https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/341557.html بتاريخ 08/09/2020)
- خالد مجدوب، حركة 20 فبراير شكلت الوعي المجتمعي ورصدت الخلل (https://www.aa.com.tr/ar 09/10/2020)
- عبد الغني القباج، حركة 20 فبراير بعيون اليسار، (https://www.maghress.com/almassaia/7678 10/10/2020)
https://www.youtube.com/watch?v=Zm3yMWJbmh8
- محمد الحضري، حركة «20 فبراير» المغربية، الشباب يثورون والاسلاميون يحكمون، مجلة بدايات، العدد الثاني، صيف 2012. (https://www.bidayatmag.com/node/290 23/10/2020)
- محمد لمباركي، حركة 20 فبراير: أسئلة من أجل الفهم وقضايا للنقاش (https://riadii.yoo7.com/t301-topic 23/10/2020)
- جون آربرادلي، ما بعد الربيع العربي، كيف اختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط، ترجمة شيماء عبد الحكيم طه، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2013
- بوعشرين الأنصاري أحمد، مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغربي والإسلامي، دراسة مقارنة لبعض النصوص التأسيسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، أبريل 2014
- معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، آفاق الدولة المدنية بعد الانتفاضات العربية، الجامعة الأمريكية بيروت، 2103


نواة
المعهد العربي
للبحوث والسياسات